الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

- هجرة الوظائف كإحدى ظواهر إقتصاد المعرفة
- الأزمة المالية بين 1929 و 2008 - عِبر، وتغيّرات
- القدس في الاستراتيجية الصهيونية: من الاسرلة الى التهويد

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENSE
العدد السبعون - تشرين الأول/اوكتوبر 2009

التحصين بالأمن

ينبّه أكثر من مراقب إلى ضرورة زيادة تحصين الموقف الداخلي، وترسيخ الأمن وتثبيت الاستقرار، في ضوء ما يحكى هنا وما يروى هناك، عن عواصف عاتية قد تمرّ بمنطقة الشرق الأوسط بشكل كامل، أو مداورة ومحاصصة. وليس هناك من بلد، في عصرنا هذا، بمعزل عما يحصل في العالم كلّه، فكم بالحري في شطر منه. فتشابك المصالح، وتبادل الأدوار، وتضارب الأهداف، وازدياد التسابق والتنافس... لا تترك أي منطقة في منأى عن مجريات غيرها من المناطق، اعتبارًا من حركة البورصة، مرورًا بكلّ شأن اقتصادي أو إنتاجي أو سياسي أو فكري أو حضاري، وصولاً إلى الشّأن العسكري، وهو الوسيلة الأشد تأثيرًا في التعبير عن حالات الغضب الكبيرة، فمعه تقصف الرعود، وتلمع البروق وتهطل الحمم المحرقة.

في مواجهة ذلك يعمل العقلاء على تخفيف التشنُّج السياسي، في بلادنا، وعلى تفعيل عمل المؤسسات والسير بعجلة الدولة نحو الأمام، خصوصًا في ظل الأجواء الاقتصادية التي تضعف إلى حد كبير قدرة المواطن على تحمّل الأزمات، لا بل تسير بالبعض، ولو كان قليلاً، إلى السير فيها والتحوّل إلى حطب في مواقدها، لدواع مختلفة، شخصية كانت، أو عامة. لكنّ المواجهة الأكبر لتلك الاحتمالات تتمثّل في ما تقوم به المؤسسة العسكرية، لا بل في ما تستمر في القيام به، سهرًا على الأمن، وإخلاصًا للواجب، واستمرارًا في البذل والتضحية. في طليعة ذلك، الحيطة والحذر وزيادة الجهود في الجنوب، حيث يتم، وبالتعاون مع قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، رصد التحركات الإسرائيلية، ومنع الاعتداءات ومواجهة الخروقات الاستفزازية التي يلجأ إليها العدو من وقت إلى آخر، والوقوف إلى جانب المواطنين، والقيام بكل ما من شأنه زيادة ارتباطهم بأرضهم زرعًا وإنتاجًا، مع ما يرافق ذلك من شؤون يومية عادية، تحصيلاً علميًا، ورعاية صحّية، وحركة اجتماعية وثقافية. وتأتي في موازاة ذلك بالتأكيد مهمة العين الساهرة في باقي المناطق من الشمال إلى البقاع، إلى جبل لبنان إلى عاصمته.

إن المهمة الأساس في الجنوب لا تؤثّر على الواجب العسكري في أرجاء الوطن الأخرى، والجيش يقطع دابر الإخلال بالأمن أينما حاول المحاولون إنتاجه، وهو يترصّد هؤلاء، ويستبق مخططاتهم في مرّات عديدة، وإن هم مكّنتهم الظروف من إشعال فتيل ما، فإنه سرعان ما يطفئه ويلاحق الفاعلين ويسوقهم إلى العدالة. والمواطنون يعرفون ذلك، ويدركون أنّ الحوادث المتفرّقة العابرة قد تحصل تحت جناح الظلام، وما يردّده البعض من أنّ دقائق تمر أحيانًا من قبل أن تصل قوى الجيش إلى مكان حصول حادث ما، هو من قبيل ذرّ الرّماد في العيون، أو هو نوع من الحجج الواهية والاتهامات العشوائية التي لا يصدّقها مروّجوها، فكيف يصدّقها الآخرون؟

العميد الركن صالح حاج سليمان
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين | أ.د. ميشال نعمة | أ.د. نسيم الخوري

د. إلهام منصور | د. حسن منيمنة | العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة

مديرة التحرير : نايلا عسّاف

شروط النشر

1- "الدفاع الوطني اللبناني" مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية, وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

2- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

3- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها, الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة, خصوصاً ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V (التخصص, الدرجة العلمية, المؤلفات, الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

4- تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

5- تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر, محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

6- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

7- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

8- تعتبر "الدفاع الوطني اللبناني" جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه, ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

9- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع, ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد "الدفاع الوطني اللبناني" متيسرة على موقع : *www.lebarmy.gov.lb*
www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني, مديرية التوجيه, اليرزة, لبنان, هاتف : 1701
العنوان الالكتروني : *tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb*
السعر : 3000 ل.ل.
الاشتراك السنوي : في لبنان: للأفراد 35000 ل.ل. - للمؤسسات 75000 ل.ل.
في الخارج: 150 دولاراً أميركياً بما فيه رسوم البريد.
الاعلانات والاشتراكات : مجلة "الدفاع الوطني اللبناني".
التوزيع : شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

المحتويـــات

العـدد السـبـعـون - تشـريـن الأول/اوكـتـوبـر 2009

هجرة الوظائف كأحدى ظواهر إقتصاد المعرفة
تأثير ثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الإتصالات على هجرة العمالة
..... د. محمد دياب **5**

الأزمة المالية بين 1929 و 2008 - عبر وتغيّرات
..... د. عبدالله رزق **43**

القدس في الاستراتيجية الصهيونية: من الاسرلة الى التهويد
..... د. محمد مراد **69**

ملخصـــات
..... **127 - 125**

هجرة الوظائف كإحدى ظواهر إقتصاد المعرفة تأثير ثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الإتصالات على هجرة العمالة

د. محمد دياب *

كان الحديث عن «حركة عوامل الإنتاج» على المستوى الدولي، يعني في علم الإقتصاد تحديدًا، انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود من أجل الإستثمار المباشر وغير المباشر والقروض المختلفة وكذلك التحويلات المالية على أنواعها، كما كان يعني أيضًا «حركة العمل»، أي انتقال اليد العاملة أو هجرتها إلى الخارج بحثاً عن فرص العمل. ولقد كانت هذه الهجرة عبر الحدود بحثاً عن العمل منذ القدم، عبارة عن عملية عرض وطلب بين مجتمعات العالم الثالث ومجتمعات العالم المتطور. فمجتمعات البلدان النامية والضعيفة التطور كانت تعرض ما لديها من فائض في اليد العاملة، التي لا تجد لها في بلدانها فرصًا للعمل كافية لتأمين معيشتها على نحو مقبول. أما مجتمعات الدول الغنية فتعاني نقصًا في اليد العاملة الكفيلة بتحقيق مستويات الإنتاج المطلوبة من أجل ضمان استمرار ازدهارها وتقدمها.

* أستاذ في كلية العلوم الإقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية

وقد اعتُبر أن هذا النوع من التبادل يحقق فائدة مزدوجة للمجتمعات المصدِّرة لليد العاملة التي تتخلَّص من فائض العمالة العاطلة عن العمل وغير المنتجة، وكذلك للمجتمعات مستقبلة تلك العمالة الوافدة التي تساعد بجهودها على المحافظة على الإنتاج[1]. وكانت الأسباب الرئيسة لهجرة العمالة في السابق تتمثَّل في الفقر والبطالة وتدني الأجور والظروف المعيشية المتردية، ثم أضيفت إليها لاحقًا دوافع أخرى بالنسبة إلى أصحاب الكفاءات العلميةً، مثل انعدام مجالات العمل وإمكانات تحقيق الذات، وفرص توظيف هذه الكفاءات بالنسبة إلى هؤلاء في غالبية البلدن الفقيرة والضعيفة التطور. فظهر ما صار يعرف بـ«هجرة الأدمغة».

واليوم، عند الحديث عن «حركة عوامل الإنتاج»، وخصوصًا «هجرة العمل»، لا بد من التوقف عند ظاهرة جديدة برزت في السنوات الأخيرة تحت تأثير العولمة الإقتصادية المتزايدة، والتطورات الهائلة في مجالات تكنولوجيا الإتصالات وثورة الإنترنت وما يسمى «اقتصاد المعرفة»، نعني بها ظاهرة «هجرة الوظائف» («Offshoring» أو «Offshore Outsourcing»)، والمقصود هو هجرة الوظائف من الدول الغنيَّة بالدرجة الأولى، إلى الدول الأقل تطورًا، من دون أن تقترن بهجرة الأشخاص الذين يؤدون تلك الوظائف، أي ما يمكن اعتباره «هجرة معكوسة»، حيث صارت الوظيفة، أو بالأحرى بعض الوظائف المرتبطة بالتطورات المعرفية التي يشهدها الإقتصاد الحديث، «تبحث» عمَّن يستطيع القيام بها أو تأديتها في الخارج، بعدما كان العامل أو الشخص المؤهل ينتقل إلى الخارج بحثًا عن العمل أو الوظيفة التي تتناسب مع قدراته أو مؤهلاته.

سوف نحاول في دراستنا مقاربة هذه الظاهرة الجديدة في الإقتصاد الحديث. وسعيًا إلى تحقيق هذا الغرض، سوف نقسم البحث إلى ثلاثة مباحث:

1– أنظر في هذا الصدد: د. أحمد أبو زيد، **أغراب في أوطان أجنبية**، مجلة "العربي"، الكويت، العدد 581، 2007، ص 30.

المبحث الأول، سوف يتناول مفهوم تحركات العمل، أي انتقال قوة العمل عبر الحدود، ودوافع الهجرة العمالية ومراحل تطورها.
المبحث الثاني، مكرس لدراسة الآثار الإقتصادية للهجرة العمالية الدولية، مع التوقف عند الأثر الكبير لتحويلات المهاجرين إلى بلدانهم على اقتصادات هذه البلدان، مع الإشارة إلى لبنان بوصفه نموذجًا مميزًا لهذه الظاهرة.
المبحث الثالث، يتوقف بالتفصيل عند ظاهرة «هجرة الوظائف» بوصفها ظاهرة جديدة من ظواهر الإقتصاد الحديث (اقتصاد المعرفة).

المبحث الأول:

تحركات العمل، انتقال قوة العمل عبر الحدود، دوافع الهجرة العمالية ومراحل تطورها

1 – المفهوم

يُقصد بتحركات العمل، أو الهجرة العمالية، انتقال قوة العمل عبر الحدود من أجل الإقامة الدائمة أو المؤقتة، بحثًا عن فرص العمل. فاليد العاملة تنتقل من البلدان التي فيها فائض منها، إلى بلدان تعاني نقصًا في العمالة. ويرفع هذا الإنتقال من دون شك فاعلية الإقتصاد الوطني الذي يستخدم العمال الأجانب. فهذه اليد العاملة الإضافية تزيد من إنتاج السلع للسوق العالمية، وتساهم في الوقت نفسه في إعادة توزيع الدخل، الأمر الذي يمس مصالح فئات معينة من السكان.
في النصف الثاني من القرن العشرين غدت الهجرة العمالية جزءًا أساسيًا ومهمًا من عملية تدويل الحياة الإقتصادية. فقوة العمل، بوصفها عاملاً بالغ الأهمية من عوامل الإنتاج، تبحث عن الإستخدام الأكثر فاعلية، ليس على صعيد الإقتصاد الوطني فحسب، بل وفي نطاق الإقتصاد الدولي أيضًا.

تشمل السوق العالمية لقوة العمل أنواع تدفقات الموارد البشرية شتى التي تخترق الحدود الدولية في مختلف الإتجاهات. وتتألف سوق العمل الدولية من الأسواق الوطنية والإقليمية لليد العاملة. وتقوم جنبًا إلى جنب مع الأسواق العالمية الأخرى: أسواق السلع والخدمات، أسواق رأس المال وأسواق المعلوماتية. فاليد العاملة، حين تنتقل من بلد إلى آخر فإنها تعرض نفسها بوصفها سلعة في السوق العالمية لقوة العمل، أي يحدث ما نسميه هجرة العمل أو الهجرة العمالية الدولية.

وتعتبر الهجرة العمالية الدولية أحد أكثر عناصر العلاقات الإقتصادية الدولية تعقيدًا. وذلك، بالدرجة الأولى، لأن هذه العملية، خلافًا للتبادل السلعي أو لحركة رأس المال على الصعيد الدولي، تشكل مجالاً ينخرط فيه البشر. فوفقًا لمعطيات الأمم المتحدة (تقرير منظمة العمل الدولية للعام 2005) بلغ عدد الذين يعيشون خارج حدود مواطنهم الأصلية في العالم 186 مليون شخص العام 2005، مقابل 175 مليونًا العام 2000. ولو اعتبرنا أن كل مهاجر يعيل ثلاثة أشخاص في المتوسط، فيكون عدد العاملين المهاجرين يفوق 60 مليونًا العام 2005 مقابل أكثر من 35 مليونًا العام 1995، و3،2 مليون العام 1960. وبناء على التقرير نفسه، يتبيَّن أن وتيرة الزيادة السنوية لعدد المهاجرين خلال التسعينيات من القرن الماضي فاقت وتيرة نمو عدد سكان العالم. وكانت النتيجة أن نسبة المهاجرين بين عدد سكان الكوكب، والتي كانت تبلغ 2 % في الفترة بين العامين 1965 و1990، بلغت 2،9 % العام 2000، ثم 3،1 العام 2005.[2]

يمكن تحديد خمسة اتجاهات للهجرة العمالية الدولية:

- الهجرة من البلدان النامية إلى البلدان المتطورة
- الهجرة بين البلدان المتطورة
- الهجرة بين البلدان النامية

2 – هذه الأرقام مستقاة من تقرير منظمة العمل الدولية للعام 2005

- الهجرة من البلدان الإشتراكية السابقة (وهي شبيهة بالهجرة من البلدان النامية إلى البلدان المتطورة)

2 – دوافع الهجرة العمالية

ما هي الأسباب والدوافع التي تجعل الناس ينتقلون من بلد إلى آخر؟
لقد عُرِفَت حركات الهجرة السكانية منذ زمن بعيد، وكانت تحدث لأسباب سياسية أو اقتصادية أو سياحية أو اجتماعية أو دينية، أو لغير ذلك من الأسباب. فهي ظاهرة اجتماعية واقتصادية لها أبعادها التاريخية القديمة، والتي تتعلَّق بشكل مباشر بالرغبة الطبيعية لدى الإنسان في التنقل والتغيير والإكتشاف من ناحية، والبحث عن مستويات أفضل للمعيشة والحياة وتوفير درجة أكبر من الأمن والأمان من ناحية أخرى. أما الهجرة العمالية فأهم ما يميزها أنها تحدث لأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى. وكانت تتمثل منذ القدم في هجرة الفلاحين بشكل أساسي. أما اليوم فقد تغيَّرت بنية المهاجرين، فقد طغت في القرن التاسع عشر هجرة العمال الصناعيين، وفي الثلث الأخير منه وبداية القرن العشرين موجات الهجرة الفلاحية بسبب تدهور أوضاع الفلاحين في أوروبا. أما بعد الحرب العالمية الثانية، فأصبحت الظاهرة الأبرز في حركة الهجرة العمالية تتمثل في انضمام فئة واسعة من المتعلمين إليها، من علماء ومهندسين وأطباء ومختلف أنواع الإختصاصيين من حملة الشهادات العليا في ما صار يعرف بـ«هجرة الأدمغة». وقد حدث ذلك تحت تأثير الطلب المتزايد على العمالة الماهرة في ظروف الثورة العلمية التكنولوجية.

في العصر الحديث، ارتبطت هجرة اليد العاملة بالدرجة الأولى بتطوُّر الإنتاج الصناعي الكبير، الذي أدى الى التفاوت في التطور الإجتماعي والإقتصادي للبلدان. ففي البلدان ذات النمو المتسارع يحصل نقص في قوة العمل، حيث

أن الطلب يفوق العرض. أما في البلدان البطيئة النمو فيحصل العكس، حيث ينشأ فائض في عرض قوة العمل مقابل طلب ضعيف عليها، ما يؤدي إلى تفاقم البطالة. ولمواجهة هذا الوضع، تلجأ البلدان السريعة التطور إلى سد العجز في قوة العمل عن طريق «استيراد» اليد العاملة من الخارج. أما بالنسبة إلى البلدان الضعيفة التطور، حيث مستوى المعيشة متدنٍ والأجور منخفضة، فتصبح الهجرة وسيلة لتخفيض مستوى البطالة، ورفع مستوى المعيشة وتأمين مصادر خارجية للدخل .. إلخ.

لقد أدى التفاوت في مستوى التطور الإقتصادي والإجتماعي إلى ارتفاع مستوى دخل الفرد في الدول الصناعية المتطورة أولاً، ثم في البلدان المنتجة للنفط (وتحديدًا البلدان المصدرة للنفط بكميات كبيرة)، الأمر الذي ولّد تغيرات داخلية قوية في المجتمعات التقليدية، أدت إلى تحديث هذه المجتمعات وخلق فرص عمل جديدة فيها، ما شكل عنصر جذب لمواطني البلدان الأخرى.

وهكذا، فإن «هجرة الأيدي العاملة عبر الحدود بحثاً عن العمل هي في جوهرها عملية عرض وطلب، تقوم فيها مجتمعات العالم الثالث بعرض ما لديها من وفرة في الأيدي التي لا تجد في أوطانها الأصلية فرصاً للعمل تكفي لاستيعابها، في الوقت الذي تعاني مجتمعات العالم المتقدم نقصًا في الأيدي العاملة الكفيلة بتحقيق مستويات الإنتاج المطلوبة، لضمان استمرار الإزدهار الإقتصادي الذي بلغته تلك المجتمعات»[3].

وثمة أسباب أخرى لهجرة قوة العمل، ذات طابع اجتماعي بالدرجة الأولى. فعدم تطور نظام التعليم المحلي وشبكة الرعاية الطبية، وعدم الثقة بالغد، وعدم الرضى عن نمط الحياة البدائي في الكثير من البلدان النامية، تدفع الكثيرين من مواطني هذه البلدان، الشباب منهم بصورة خاصة، إلى الهجرة

3 – د. أحمد أبو زيد، **أغراب في أوطان غريبة**، مصدر سابق، ص 31

طلبًا لمستوى حياة أرقى.

ومن بين الأسباب الأخرى لتزايد الهجرة، تقلص عدد سكان العديد من البلدان المتطورة، وانخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع نسبة الشيخوخة فيها. فقد أصبح انخفاض نسبة السكان النشطاء اقتصاديًا في المجتمع مقارنة بمن بلغوا سن التقاعد، ظاهرة مميزة لغالبية هذه البلدان. فمن المتوقع أن ينخفض عدد سكان بلدان الإتحاد الأوروبي خلال السنوات الخمسين القادمة بنسبة 12 % ونظرًا إلى طول معدل العمر في بلدان الإتحاد الأوروبي، فإن من هم في عمر يزيد على 65 عامًا يشكلون اليوم سدس السكان فيها، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى الربع (وربما الثلث) بحلول العام 2050، علمًا أن 10 % فقط ممن لهم من العمر ما بين 65 و69 عامًا يبقون في ميدان العمل[4]. ونتيجة لذلك يتقلَّص عدد النشطاء اقتصاديًا بين السكان. وتؤمن الهجرة اليوم نسبة عالية من النمو الديموغرافي في البلدان المتطورة. ولكي تحافظ بلدان الإتحاد الأوروبي على عدد النشطاء اقتصاديًا يتعين عليها، حسب توقعات الأمم الأمم المتحدة، أن تستقبل 1،4 مليون شخص مهاجر سنويًا، وذلك خلال الفترة الممتدة حتى العام 2050. ومن ناحية أخرى، فإن نسبة العمال الأجانب تشكل نسبة عالية من العاملين في العديد من الدول المتقدمة، فهي، على سبيل المثال، تشكل 24،6 % في أستراليا، و21،8 % في سويسرا، و19،9 % في كندا، و15،3 % في الولايات المتحدة[5].

فضلاً عن ذلك، وفي ظل حالات الخلل الحادة، البنيوية والقطاعية والمناطقية، في سوق العمل، تعاني البلدان الغربية نقصًا مزمنًا أحيانًا، وموسميًا في أحيان أخرى، في اليد العاملة غير الماهرة التي يتوجَّب عليها القيام بأنواع العمل الصعبة والقذرة والخطرة والمتدنية الكفاءة، التي يحجم المواطنون

4 – أنظر: Rasmussen H.K, "**Immigration Policy in Europe**", Copenhagen,1977, p.139 - 141

5 – أنظر: **Tendances des migrations internationales**, p 2004

المحليون عن القيام بها في الغالب. وتشكل العمالة الأجنبية نسبة عالية من العاملين في بعض الفروع. ففي بلجيكا، مثلاً، يشكل العمال الأجانب نصف عدد عمال المناجم، وفي سويسرا يبلغ الأجانب 40 % من مجموع عمال البناء، وفي الولايات المتحدة يشكل الأجانب 70 % من العاملين في القطاع الزراعي، وفي فرنسا يشكلون 33 % من العاملين في صناعة السيارات.

وفي الوقت نفسه ثمة نقص في عدد من البلدان المتطورة في فئات الإختصاصيين الفنيين من ذوي الكفاءات العالية والعمال المهرة من المستوى المتوسط. ففي أستراليا، مثلاً، قُدر النقص في الإختصاصيين في ميدان تكنولوجيا المعلوماتية في الفترة ما بين العامين 2001 و2006، بما بين 27 و52 ألفًا[6]. إن كل ما سبق يكشف عن مدى احتياج البلدان المتطورة إلى الأيدي العاملة النازحة من الخارج، على الرغم من كل الضجة التي تثار فيها حول «الأغراب».

يشكِّل العمال اليوم، كما في السابق، القسم الأكبر من اليد العاملة المهاجرة، يليهم العاملون في مجال الخدمات. غير أن هجرة أصحاب الكفاءات العالية والعلماء والفنيين تشكل اليوم ظاهرة جديدة نسبيًا، أطلق عليها اسم «هجرة الأدمغة». وتستقطب الولايات المتحدة وأوروبا الغربية القسم الأكبر من هؤلاء المهاجرين، الذين يسعون إلى استخدام كفاءاتهم العالية في الميادين المناسبة، وتحقيق مستوى حياة أرقى. ويعمل في الولايات المتحدة اليوم حوالى 1.5 مليون عالم ومهندس وفني، أجنبي الأصل. ويبلغ عددهم قرابة المليونين في دول الإتحاد الأوروبي. وتتبع بلدان، كأستراليا وكندا والولايات المتحدة، منذ سنوات طويلة سياسة هادفة بعيدة المدى لاجتذاب أفضل العقول العالمية، من خلال تقديم التسهيلات والإغراءات المادية وغير

6 – أنظر: المصدر نفسه

المادية لهم. فتبلغ نسبة الأجانب بين الإختصاصيين من أصحاب الكفاءات العالية 25 % في أستراليا، و18 % في كندا، و9 % في الولايات المتحدة. ويشكل قبول الطلاب الأجانب أحد أهم الأقنية لتأمين الكوادر البشرية في الميدان العلمي – التقني، فتسعى البلدان المتطورة إلى استبقاء المتفوقين منهم من خلال تقديم التسهيلات في الحصول على فرص العمل الملائمة بعد تخرجهم[7].

تشير المعطيات الآتية إلى أهمية الدور الذي يضطلع به المهاجرون في التطور العلمي– التقني للولايات المتحدة: فبين العامين 1985 و1999، كان فيها 32 % من الحائزين جائزة نوبل في الكيمياء من أصول أجنبية، وأكثر من 18 % من الحائزين براءات الإختراع، وجوائز الإبتكار من المتحدرين من بلدان أجنبية. وثمة اتجاه مماثل في بلدان أوروبا الغربية، إذ تبلغ نسبة الأجانب في مراكز الأبحاث العلمية الرئيسة حوالى 10 % من مجموع العاملين فيها. فيجري اجتذاب العلماء الأجانب للقيام بأعمال البحث العلمي في تلك الميادين التي تمارس تأثيرًا عظيمًا على نوعية الحياة المعاصرة، وبالدرجة الأولى في ميدان تكنولوجيا الإتصالات والمعلوماتية، والزراعة، والصحة[8].

وهكذا، لو أردنا تلخيص الدوافع الإقتصادية لهجرة قوة العمل، لأمكننا القول إن الدافع الرئيس للعامل المهاجر يتمثَّل في السعي إلى تحسين مستوى المعيشة، والإستفادة من فرص العمل المتاحة في الخارج، ومن الفوارق في معدلات الأجور الحقيقية، حيث أن ارتفاع معدل الأجر الحقيقي في الخارج عنه في الداخل يمثل الحافز الرئيس للهجرة. وتكمن الأسباب ذات الطابع الإقتصادي أيضًا في تفاوت مستوى التطور الإقتصادي في البلدان المختلفة. أما العامل الإقتصادي المحدد الذي يحتِّم الهجرة فيتمثَّل

7 – أنظر: "**World Economy and International Economic Relations**", Gardariki, Moscow. Edited by R. I. Khasbulatov. Part I. p 570 – 572.

8 – المصدر نفسه.

في البطالة المزمنة في بعض البلدان، خصوصًا النامية. ويشكل تصدير رأس المال ونشاط الشركات العابرة للقومية عاملاً بالغ الأهمية من عوامل تحفيز حركة اليد العاملة عبر الحدود. فالشركات العابرة للقومية تساهم في جمع قوة العمل ورأس المال، حيث تقوم إما بنقل العامل إلى حيث يوجد رأس المال، وإما بنقل رأس المال إلى حيث توجد اليد العاملة، أي إلى المناطق التي فيها فائض من قوة العمل، المتدنية الأجر خصوصًا. أما بالنسبة إلى أصحاب الكفاءات، فإن عدم توافر الفرص التي تتلاءم مع كفاءاتهم في بلدانهم فتدفعهم إلى الهجرة بحثًا عن فرص عمل يحققون فيها ذواتهم وطموحاتهم.

فضلاً عن الأسباب الإقتصادية، ثمة أسباب أخرى للهجرة السكانية من بينها الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة، والحروب الأهلية والنزاعات العرقية والدينية والقومية، وأعمال العنف في بعض الدول والمناطق، وكذلك أنظمة الحكم الإستبدادية وغيرها من الأسباب السياسية، التي تدفع الأفراد والمجموعات إلى الهجرة واللجوء طلبًا للأمان بالدرجة الأولى. وبعدما يستقر بهم الأمر في البلدان التي يلجأون إليها، يتحول هؤلاء المهاجرون وطالبو اللجوء السياسي، إلى جزء من الموارد البشرية العاملة في اقتصادات هذه البلدان، وينطبق عليهم في الغالب ما ينطبق على الهجرة العمالية .

وفي الآونة الأخيرة، يؤدي تطور المنظومة العالمية لشبكة المعلومات والإنترنت وتوسعها، وتعاظم التطورات التكنولوجية وتعزيز اتجاهات التكامل الإقتصادي وحركة العولمة، وكذلك تطور وسائل المواصلات وتدني كلفة الإنتقال والسفر نسبيًا، دورًا كبيرًا في تعريف الناس على ظروف الحياة والعمل في البلدان الأخرى والإمكانات الإقتصادية والإجتماعية الكبيرة المتاحة فيها. ويساهم كل ذلك في حث فئات واسعة من الناس على الإنتقال إلى بلدان أخرى. إن السمة الرئيسة لتحركات العمل على المستوى الدولي اليوم تتمثَّل في الإتساع المستمر لنطاقها، وفي انخراط العاملين من مختلف

البلدان والقارات فيها.

3 – تطور حركات الهجرة العمالية الدولية

سنتناول في هذه الفقرة موجات الهجرة العمالية الدولية وخصائصها الأساسية.

تعود موجة الهجرة الأولى، التي عرفت بالموجة القديمة، إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر الذي شهد أكبر ظاهرة في تاريخ الهجرة السكانية المعاصرة. فقد شهدت أربعينياته عملية نزوح واسعة من إيرلندا إلى الولايات المتحدة نتيجة ما عرف بـ «مجاعة البطاطا»[9].

الموجة الثانية حصلت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ففي ثمانينيات القرن التاسع عشر بدأت عملية هجرة واسعة النطاق من إيطاليا وبلدان أوروبا الشرقية باتجاه الولايات المتحدة بسبب انخفاض أسعار القمح الأوروبي. ثم تباطأ سيل الهجرة بصورة حادة نتيجة تردي الأوضاع الإقتصادية في الولايات المتحدة، ثم عادت وتسارعت من جديد مع عودة الإنتعاش الإقتصادي. وقد نجمت الهجرة الواسعة لليد العاملة آنذاك عن تضخم عدد السكان في المناطق الزراعية في بعض البلدان الأوروبية وتردي أوضاعهم، وتفشي البطالة، وكذلك لتوافر ظروف عمل أفضل وأكثر جاذبية في الولايات المتحدة.

بدأت الموجة الثالثة من الهجرة عقب الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت مراكز جديدة لاجتذاب اليد العاملة. وقد اضطلعت، ولمَّا تزل، الشركات العابرة للقوميات بفروعها الكثيرة المنتشرة في مختلف أنحاء العالم، بدور

9 – المجاعة الكبرى في إيرلندا التي تفشَّت ما بين العامين 1845 و1849، وقد نجمت عن السياسة الإقتصادية الهدامة التي اتبعتها بريطانيا، وأدت إلى انتشار وباء "فطر البطاطا" (Phytophthora infestans) الذي يصيب حبة البطاطا بالتعفن، ومن ثم يصيب التربة بالمرض. فقد أدت السياسة الإقتصادية التي اتبعتها سلطات الإحتلال البريطانية في مطلع القرن التاسع عشر، إلى انتقال مساحات واسعة من الأراضي الإيرلندية إلى ملكية اللوردات الإنكليز الذين كانوا يعيشون في إنكلترا، ولكنهم دأبوا على جباية ضرائب باهظة جدًا من الفلاحين الإيرلنديين لقاء السماح لهم باستغلال هذه الأراضي. ونتيجة لذلك، كانت الغالبية الساحقة من سكان إيرلندا (حوالى 7/6 السكان) تعيش في فقر مدقع، وكانت زراعة البطاطا هي الوسيلة الوحيدة للبقاء على قيد الحياة. وقد أدى تفشي الوباء إلى تلف كل محصول البطاطا في البلاد، وإلى انتقال العدوى إلى التربة، بحيث كانت محاصيل السنوات التالية سيئة أيضًا. فانتشرت المجاعة الكبرى في البلاد ما دفع الإيرلنديين إلى الهجرة شبه الجماعية.

كبير في تطور تدفقات الهجرة العمالية وتشعبها. وشهدت هذه المرحلة، وخصوصًا بعد تفكك المعسكر الإشتراكي حركة هجرة واسعة لقوة العمل من الدول الإشتراكية السابقة (الجمهوريات السوفياتية السابقة ومن ضمنها روسيا وبلدان أوروبا الشرقية) إلى بلدان أوروبا الغربية بحثًا عن فرص العمل. وفضلاً عن الفئات التقليدية من العاملين، تضمَّنت هذه الهجرة شرائح واسعة من أصحاب المهارات العالية والإختصاصيين، حيث أن رأس المال البشري المهاجر، هذه المرة، تميَّز، بقسم كبير منه بالنوعية والكفاءة العالية. ومن جهة أخرى، ظهرت إلى جانب المركزين التقليديين لاجتذاب قوة العمل (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية)، مراكز جديدة لا تقل جاذبية.

– **المركز الجديد الأول** لاجتذاب قوة العمل الأجنبية نشأ بسرعة كبيرة في البلدان المنتجة والمصدرة للنفط في منطقة الخليج والشرق الأوسط. وقد جرى تطور الإقتصادات الوطنية لبلدان هذه المنطقة، بصورة أساسية، بواسطة اليد العاملة الأجنبية الآتية من البلدان العربية والأسيوية المجاورة بالدرجة الأولى. وهنا تكمن السمة المميِّزة لهذه الظاهرة.

– **المركز الجديد الثاني** لاجتذاب قوة العمل الأجنبية ظهر نتيجة تطور نشاط الشركات العابرة للقومية في جنوب أفريقيا العاملة في مناجم الذهب والالماس واليورانيوم وغيرها. ويأتي العاملون بالدرجة الأولى من البلدان الإفريقية الأخرى.

– **المركز الجديد الثالث** لاجتذاب قوة العمل الأجنبية نشأ تحت تأثير نشاط الشركات العابرة للقومية، الأميركية والأوروبية الغربية، العاملة في بلدان أميركا الجنوبية.

– **المركز الجديد الرابع** لاجتذاب قوة العمل الأجنبية نشأ تحت تأثير الشركات العابرة للقومية، اليابانية والأسترالية والأميركية بصورة خاصة، في جنوب شرق آسيا. من بين العمال الأجانب هنا ملايين الفيليبينيين والباكستانيين والكوريين الجنوبيين والأندونيسيين، وغيرهم.

المبحث الثاني
الآثار الإقتصادية لهجرة العمالة الدولية

لقد تبيَّن لنا من خلال البحث بأن هجرة قوة العمل عبر الحدود إنما هي، من حيث الجوهر، عملية عرض وطلب بين مجتمعات لديها فائض من اليد العاملة التي لا تجد لنفسها فرص عمل في بلدانها، ومجتمعات أخرى أكثر تطورًا تعاني، لأسباب عديدة، نقصًا في الأيدي العاملة الضرورية لتحقيق مستويات الإنتاج المطلوبة. وهذه العملية تحقق في الواقع «فائدة مزدوجة للمجتمعات المصدِّرة للأيدي العاملة التي تتخلَّص من فائض العمالة العاطلة أو غير العاملة وغير المنتجة، وللمجتمعات المستقبلة لتلك العمالة الوافدة التي تساعد بجهودها على المحافظة على الإنتاج. فهناك، إذن مصلحة متبادلة بين الطرفين ...[10]».

وتؤدي الهجرة الدولية دورًا مهمًا في التطور الديموغرافي لبلدان ومناطق معينة. وإذ تساهم العمالة الوافدة في زيادة الموارد البشرية وسد النقص في عرض قوة العمل، الناجم عن تراجع معدلات الخصوبة ومن ثم التراجع الديموغرافي في المجتمعات المتقدمة، ما يفاقم الخلل في سوق العمل فيها، فإن هذه العمالة تضطلع بوظيفة اجتماعية – اقتصادية مهمة في الدول المستوردة للعمالة.

وتمارس الهجرة الدولية تأثيرًا كبيرًا على البنية العمرية والجنسية للسكان، سواء في البلدان المصدرة للعمالة أو المستقبلة لها. فالذين يهاجرون هم بالدرجة الأولى الشباب الذكور النشطاء اقتصاديًا. وينعكس هذا الأمر في حالات كثيرة خللاً جديًا في البنية المجتمعية للبلدان التي يغادرها هؤلاء الشبان، خصوصًا إذ استقروا نهائيًا في البلدان التي يهاجرون إليها.

10 – د. أحمد أبو زيد، **أغراب في أوطان أجنبية**، مصدر سابق، ص 31

1 – أثر العمالة المهاجرة على البلدان المستوردة لها

من الناحية النظرية، تؤدي الحركة الحرة لقوة العمل بين البلدان إلى تعادل الأجور وتزيد إجمالي الناتج العالمي. أما في الواقع، فإن البلدان المستوردة لقوة العمل هي التي تجني المنافع الرئيسة من هجرة اليد العاملة إليها. وليس من السهل تقدير حجم هذه المنافع وأبعادها لصعوبة احتساب معظمها كمًا. وهي تتجلَّى في توسيع قاعدة القوة العاملة وملء فجوات النقص في المهارات، والوفر الذي تحقِّقه البلدان التي تستخدم الإختصاصيين المهاجرين في الإنفاق على إعداد هؤلاء الإختصاصيين. كما تتجسَّد في قيمة السلع والخدمات التي ينتجها العاملون الأجانب في البلدان التي تستقبلهم حيث أنهم عندما ينتجون ويستهلكون السلع والخدمات، ويدفعون الضرائب ويدَّخرون الأموال، إلخ ...، يتركون أثرًا اقتصاديًا ملحوظًا على اقتصاد البلد الذي يستقبلهم.

والجدير بالذكر أن مختلف فئات العمالة المهاجرة تمارس تأثيرًا مختلفًا على اقتصادات البلدان المستوردة لها. فهجرة قوة العمل غير الماهرة تساهم بقدر معيَّن في استمرارية نشاط قطاعات الإقتصاد التقليدية (قطاع البناء، المناجم أو القطاع الزراعي، على سبيل المثال)، والمجالات التي يحجم عادة أبناء البلد عن العمل فيها (جمع النفايات، مثلاً)، على الرغم من أنها ضرورية لحسن سير العمل في الإقتصاد والمجتمع عمومًا. فضلاً عن ذلك، فإن العمال الأجانب حين يقومون بهذه الأعمال فإنهم يساهمون في جعل استخدام الكوادر المحلية أكثر فاعلية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع إنتاجية العمل. وقد أظهرت دراسات أجريت في ألمانيا بأن انعدام العمالة الأجنبية كان من شأنه لو حصل، أن يجعل النمو الإقتصادي في هذا البلد أكثر بطئًا، ومستوى التضخم أعلى، وأن يدفع المستثمرين إلى نقل إنتاجهم إلى الخارج[11].

11 – أنظر : Stalker, P. "**Workers without Frontiers: The Impact of Globalization on International Migration**", Boulder, 2000

يبيِّن تحليل الوضع في الإقتصاد الأميركي أن تدفق المهاجرين لا يقترن باحتدام المنافسة في سوق العمل، أو بنمو البطالة بين السكان المحليين، بل أنه يساهم في إيجاد فرص عمل جديدة، وذلك بصورة ضمنية من خلال توسيع الطلب، وبصورة مباشرة من خلال نمو الإستثمار الجديد. كما أن الهجرة لا تمارس تأثيرًا جوهريًا على مستوى الأجور وعلى تمايز الدخول. ففي بعض الحالات فحسب يؤدي اشتداد المنافسة في أوساط معيَّنة من أصحاب الكفاءات إلى انخفاض محدود في الأجور. فالعمالة الأجنبية تُستخدم عادة في ما يسمى «الدائرة الثانية» من سوق العمل، التي تتميَّز بظروف العمل الصعبة وتدني الأجور وانعدام فرص النمو المهني. هذا الوضع يقيِّد قدرة العمال الأجانب على الحراك الإجتماعي، ويخلق الظروف لممارسة التمييز بحقهم. أما في « الدائرة الأولى» من سوق العمل، فينخرط فحسب المهاجرون من أصحاب الكفاءات العلمية والفنية والذين يندمجون في مجتمعات الدول التي يهاجرون إليها بيسر نسبي عادة. غير أن تردي الوضع الإقتصادي يؤدي عادة إلى احتدام التناقض بين السكان المحليين والمهاجرين.

كما ذكرنا سابقًا، تشكِّل العمالة الأجنبية نسبة عالية في بعض الفروع. وكثيرًا ما يؤدي استخدام العمال الأجانب لفترة طويلة في بعض الفروع (البناء، المناجم، الخدمات وما شابه) إلى اشتداد تبعية هذه الفروع للعمالة الأجنبية، بحيث يصبح العمل فيها غير متيسِّر من دون استقدام عمال جدد باستمرار.

إن استخدام الدول الصناعية المتطوِّرة العمال الأجانب في فترات النمو الإقتصادي العالي، يتيح لها القيام، بأقل قدر من الكلفة، بعملية إصلاح الخلل في توزيع الموارد البشرية، وإعادة توزيعها على نحو أمثل بين الفروع والقطاعات التي تتعرَّض لتغيرات بنيوية كبيرة في ظروف الثورة العلمية التكنولوجية، أو عملية التكامل الإقتصادي بين البلدان. فانتقال قوة العمل

الوطنية إلى قطاعات الإقتصاد الأكثر طليعية وديناميةٍ يؤدي إلى نمو كفاءتها.

ونتيجة لتطور عمليات هجرة العمالة، تنشأ في العديد من الدول الصناعية المتطوِّرة سوق عمل مزدوجة: واحدة لليد العاملة المحليَّة، وأخرى لليد العاملة الأجنبية. فتقوم قوة العمل الوطنية بالأعمال ذات الكفاءة في الصناعة وقطاع الخدمات، بينما تقوم قوة العمل الأجنبية بالأعمال المرهقة والمضرَّة بالصحة، مع أسبوع عمل أطول، وأجر أدنى مقارنة بالعمال المحليين.

يستفيد أرباب العمل من استيراد اليد العاملة الأجنبية في تقليص حجم الإنفاق على الأجور، وكذلك في إمكان لجم وتيرة نمو أجور العمال المحليين. فمن جهة، يعزِّز وجود العمالة الأجنبية مواقع أرباب العمل في المفاوضات مع النقابات، ومن أخرى، يضطر أرباب العمل في حال عدم وجود يد عاملة أجنبية رخيصة، إلى رفع مستوى الأجور بنسبة كبيرة في فروع الإنتاج ذات الكثافة العمالية وغير المرغوبة من قبل العمال المحليين.

إذا كان أثر استخدام اليد العاملة الأجنبية غير الماهرة على اقتصاد البلد المستورد للعمالة قد يخضع أحيانًا لشيء من التأويل، ما يولِّد بعض التباين في تقييمه، فإن تدفق الإختصاصيين من ذوي المهارات العالية والعلماء والطلاب يؤدي من دون شك دورًا عظيماً في التطور العلمي الإبداعي والمعرفي وفي النمو الإقتصادي في البلدان المتطورة. وقد سبق وأشرنا أعلاه إلى دور «هجرة الأدمغة» في اقتصادات بلدان كالولايات المتحدة وأستراليا وكندا وبلدان الإتحاد الأوروبي. ونكتفي هنا بإضافة أن تطور هجرة العمالة يتيح للبلدان المستوردة لها توفير موارد هائلة تقدر بمليارات الدولارات في إعداد الكوادر. فتعمل الولايات المتحدة مثلاً على «اجتذاب الأدمغة» من جميع أنحاء العالم، ويتلقَّى فيها العلم آلاف الطلاب من بلدان آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، الذين يستقر العديد منهم، لا سيما المتفوقون، فيها بعد انتهاء دراستهم.

وهكذا، إذا أردنا تلخيص تأثير العمالة الأجنبية على البلدان المستوردة لها، فيمكن التوقف عند الأمور الآتية:

- يساهم العمال الأجانب في حفز نمو الإنتاج والتوظيف الإضافي، وذلك من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات في البلدان التي تستقبلهم.
- عند استقدام قوة العمل الماهرة وذات الكفاءات العالية، فإن البلد يوفِّر في الإنفاق على إعداد الكوادر وأصحاب الكفاءات.
- غالباً ما يُنظر إلى العمال الأجانب بوصفهم نوعًا من «متلقِّي الصدمات»، أو المخفِّف حدَّة الأزمات والبطالة، فيكونون هم عادة أول من يتعرَّض للتسريح عند وقوع الأزمة.
- غالبًا ما يُحرم العمال الأجانب من تقديمات الضمان الإجتماعي والصحي والتقاعد وغيرها من مخصَّصات البرامج الإجتماعية، في حين تكون أجورهم ورواتبهم عادة أدنى من أجور أقرانهم المحليين ورواتبهم. كل ذلك يحقِّق وفرًا كبيرًا لأرباب العمل الذين يفضِّلون في العديد من القطاعات استخدام قوة العمل الأجنبية، وللإقتصاد الوطني عمومًا، كون ذلك يخفض كلفة الإنتاج ويعزز القدرة التنافسية للسلع في السوقين المحلية والخارجية.

2 - أثر الهجرة على البلدان المصدرة للعمالة

أما بالنسبة إلى البلدان المصدِّرة للعمالة، فإن لهذه الظاهرة تأثيراتها المتناقضة. فمن البدهي أن هجرة قوة العمل تؤدي دورًا كبيرًا في تخليص بلدانها من فائض العمالة العاطلة أو غير العاملة وغير المنتجة، وفي توفير فرص العمل وتخفيض مستوى البطالة وتخفيف حدة الفقر في البلدان المصدرة لليد العاملة. كما أن الهجرة تساهم في رفع معدل الأجور والدخل لدى مختلف فئات المجتمع، ومن بينها الفئات الأكثر فقرًا. وتشكل تحويلات

المهاجرين إلى بلدانهم مصدرًا بالغ الأهمية لرفع مستوى الدخل، ومن ثم الإستهلاك، الأمر الذي يعزِّز الدورة الإقتصادية في هذه البلدان، كما أنه يساهم في تعزيز موازين المدفوعات والإحتياطيات الأجنبية لهذه البلدان.

من المنافع التي تحقِّقها البلدان المصدرة العمالة اكتساب العمال المهاجرين الخبرات والكفاءات من خلال احتكاكهم بالتكنولوجيا الحديثة وأساليب العمل الأكثر تطورًا، وطرق الإنتاج والإنضباط وأخلاقيات العمل ..إلخ، الأكثر تقدمًا في البلدان الوافدين إليها، أي أن الهجرة تساهم في اكتساب مهارات جديدة وتطوير رأس المال البشري. كما أن العمال المهاجرين يقومون في أثناء وجودهم في الإغتراب بمراكمة مدَّخرات يسعى بعضهم عند عودته إلى الوطن إلى تحويلها إلى استثمارات جديدة في بلدانهم، يطبقون فيها ما تعلموه في أثناء عملهم في الخارج، «ويمكن لهاتين القناتين أن توفرا مدخلات حيوية لمباشرة مشروعات تجارية أو لتحسين مستوى الدخل عند العودة إلى الوطن .. إن عودة المهاجرين تمثِّل تدفقًا للموارد المالية والبشرية، حيث أن المهاجرين العائدين يشكلون مصدرًا كامنًا لرأس المال والتقنية ومهارة إدارة الأعمال، أي عوامل من شأنها المساهمة في التنمية الإقتصادية في البلد الأم»[12].

في المقابل، تلحق هجرة العمالة، خصوصًا عندما يتعلَّق الأمر بهجرة الكفاءات وأصحاب الإختصاص و«نخبة» اليد العاملة، أي كل ما نسميه «هجرة الأدمغة»، خسارة كبيرة باقتصاد البلد مصدِّر العمالة. فتسرُّب رأس المال البشري الكفي الذي أنفق المجتمع مبالغ طائلة على تكوينه، يؤدي إلى حلول عناصر أقل كفاءة في قطاعات الإقتصاد الوطني وميادينه التي تغادرها قوة العمل المهاجرة، الأمر الذي يؤدي إلى تدني الإنتاجية وتردي

12 – د. طارق يوسف، **دور العمالة المهاجرة المتغيِّر في التكامل الإقتصادي العربي**، فصل من كتاب "**التكامل الإقتصادي العربي – التحديات والآفاق**"، إصدار صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2005، ص 165.

نوعية السلع والخدمات المنتجة، ما يُفقد هذا المجتمع الكثير من مقوِّمات النمو والتطوُّر.

ومن النتائج السلبية لهجرة قوة العمل، خصوصًا من البلدان النامية، تردِّي الإنتاج الزراعي. فكثيرًا ما تؤدي هجرة أبناء القرى والأرياف عمومًا إلى إهمال الأراضي الزراعية، حتى من قبل ذويهم الذين يدفع تحسن مستوى معيشتهم بعضهم، إما إلى الإنتقال إلى المدينة وإما إلى مزاولة أعمال لا علاقة لها بالزراعة. هذا باستثناء الحالات القليلة التي يعود فيها المهاجر الناجح لاستثمار مدخراته التي جناها في الإغتراب في مشروع زراعي حديث على أسس عصرية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية. غير أن حقيقة استخدام القسم الأكبر من التحويلات المالية للمهاجرين على الإنفاق غير المنتج والإستهلاكي، كشراء منزل أو سيارة أو غير ذلك من الإنفاق الإستهلاكي الرامي إلى رفع مستوى المعيشة، يدفع إلى الإستنتاج بأن التأثير الإيجابي للتحويلات المالية على الإقتصاد الوطني يبقى محدودًا نسبيًا.

3 – تأثير التحويلات المالية للمهاجرين (لبنان نموذجًا)

إن تقييم جدوى التحويلات المالية من الخارج ليس بالأمر السهل. وقد صار مألوفًا اعتبار تحويلات المهاجرين وسيلة هامة للحد من الفقر. ويقدر البنك الدولي أن زيادة التحويلات بمقدار 10 نقاط من الناتج المحلي يقلِّص الفقر بحدود 1،2 %. غير أن الدراسة المتأنية لأوضاع اقتصاد، كالإقتصاد اللبناني مثلاً، تبيِّن أن التحويلات تساهم، إلى جانب التدفقات الريعية الأخرى في تشويه الهيكل العام للأسعار. إذ تُستعمل أموال المهاجرين في الدول النامية، ومنها لبنان، وفق دراسة للبنك الأوروبي للإستثمار، على الشكل الآتي: 51 % للإستهلاك، 18،2 % للتربية والصحة، 14 % للسكن. أما الباقي فيذهب معظمه

إلى تغطية تكاليف التحويل الباهظة. ونحن نرى كيف يؤثر هذا النمط من الإستهلاك على السوق العقارية في بلد صغير كلبنان حيث تشكل أموال المغتربين التي تصب في السوق العقارية أحد الأسباب الرئيسة للإرتفاع غير العقلاني في أسعار الأراضي والمنازل فيه. وتؤدي الأموال الوافدة إلى تفاقم ظاهرة عدم المساواة في توزيع الدخول والموارد. وتمثِّل منطقة البقاع مثالاً معبِّرًا على ذلك، نظرًا إلى تدنِّي نسبة المهاجرين من أبنائها. ويغذِّي هذا التفاوت الميل إلى تضخيم الإستهلاك حتى لدى العائلات غير الميسورة، أو التي لا تتلقى أموالاً من الخارج. ويشيع هذا الأمر سلوكًا إنفاقيًا غير رشيد يزيد من مديونية الأسر ويقلِّل الميل العام إلى الإدخار.

ثم أن التدفقات المنتظمة أفضت في لبنان إلى أمرين: الأول، زيادة ذلك الجزء من الدخل غير المرتبط بالإنتاج ما أدى إلى جمود وتقهقر في الإنتاجية يمكن رصده على مدى حقبة زمنية طويلة. والثاني، تقليل مسؤولية الحكومة تجاه الفئات الأكثر فقرًا والمناطق الأقل نموًا. وعلى الرغم من أن تحويلات المغتربين هي الأكثر استقرارًا وثباتًا بين أنواع التدفقات الأخرى، وشكلت صمام أمان في أوقات الأزمات، إلا أنها أوجدت حلقة مالية رديئة لا يمكن كسرها إلا بإيجاد آليات مصرفية ومالية تسمح بتحويل أموال المغتربين إلى تدفقات رأسمالية بحيث تُستخدم في خلق تيار نمو دائم، وتزيد من العرض الداخلي، وتوسِّع من فرص التوظيف.

إن الإقتصاد اللبناني يتحوَّل إلى اقتصاد ترتكز توازناته الكليَّة على التدفقات النقديَّة الآتية من الخارج لا على أنشطة الإنتاج. ويصبح تصدير الكفاءات إلى الخارج أكثر سهولة من السعي إلى استثمارها في الداخل والإستفادة من المزايا التي يوفرها رأس المال البشري والمعرفي المتوافر في لبنان. إن نزف الموارد البشرية في لبنان ينصب على الكفاءات النادرة إذ تبلغ

نسبة الجامعيين من بين المهاجرين ثلاثة أضعاف نسبتهم من المقيمين. وإذا علمنا أن اللبنانيين ينفقون ما يقارب 10 % من مداخيلهم على التعليم، يتبيَّن لنا أن الخسارة الناتجة من الهجرة هي خسائر فعلية ومباشرة وليست افتراضية[13].

(الإطار رقم 1)

تحويلات العمالة المهاجرة

تشكِّل التحويلات المالية للعمالة المهاجرة مصدرًا بالغ الأهمية لرفد الإقتصاد الوطني لعدد كبير من البلدان النامية بالموارد المالية، ولرفع مستوى معيشة فئات واسعة من المواطنين. وقد أظهر كتاب «**حقائق عن الهجرة والتحويلات في 2008**» الذي أصدره البنك الدولي في أواخر شهر آذار 2008، أن قيمة التحويلات المالية الشرعية والخاضعة للمراقبة من المهاجرين إلى بلدانهم النامية بلغت 240 مليار دولار خلال العام 2007، فيما لم يتعدَّ حجمها عالميًّ 318 مليارًا. ويشير واضعو الكتاب إلى أن حجم التحويلات هذا استرعى اهتمام كبار واضعي السياسات، وخصوصًا أن هذا الرقم لا يشمل التدفقات عبر القنوات غير الرسمية أو الأموال المهرَّبة، التي من الصعب جدًا رصدها، ويقدر أن تكون كبيرة جدًا.

أما بالنسبة إلى البلدان المتلقيَّة تحويلات المهاجرين فتحتل الهند المرتبة الأولى بقيمة بلغت 27 مليار دولار، تليها الصين (25.7 مليار دولار)، ثم المكسيك (25 ملياراً)، ثم الفيليبين (17 ملياراً). وكان لافتًا أن فرنسا حلَّت في

13 – أنظر: عبد الحليم فضل الله، **تحويلات المغتربين إلى لبنان ... مقاربة مختلفة**، جريدة الأخبار، بيروت، 10 تشرين الثاني 2007.

المرتبة الخامسة بقيمة 12.5 مليار دولار، خصوصًا أنها من البلدان المستقطبة للمهاجرين لا العكس. فالكتاب يظهر أن البلدان الغنيَّة تمثِّل المصدر الرئيس للتحويلات، ولكن هذه لا تشكِّل أكثر من 0.5 % من الناتج المحلي. ويشير الكتاب إلى أن غالبية التحويلات إلى البلدان الغنية تأتي من بلدان غنية أخرى. وأظهرت الأرقام أن الولايات المتحدة تأتي في طليعة البلدان المصدِّرة للتحويلات، حيث بلغت تدفقات التحويلات الخارجة المسجلة 42 مليار دولار العام 2006، تليها السعودية، ثم سويسرا، ثم ألمانيا.

واحتلت مصر المركز الأول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث حجم تحويلات المهاجرين (5.9 مليار دولار)، تلاها المغرب (5.7 مليار دولار)، ثم لبنان (5.5 مليار دولار)، ثم الأردن (2.9 مليار دولار) .. إلخ.

في حال اعتماد حجم التحويلات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، فإن بلدانًا أصغر حجمًا تحل في مصاف الدول الأكثر استقطابًا للتحويلات، كطاجكستان التي بلغت فيها نسبة التحويلات 36 % من الناتج المحلي، وكذلك مولدافيا، وقيرغيزستان (27 %)، ويأتي لبنان في المرتبة الثامنة من حيث هذا المؤشر، حيث تشكل التحويلات 22.8 % من إجمالي ناتجه المحلي (ترتفع هذه النسبة حسب تقديرات حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إلى 25.8 %، وتصل قيمة التحويلات حسب تقديره إلى حوالى 6 مليارات دولار. في حين أن التقديرات التي تأخذ في الحسبان أيضًا التحويلات التي لا تمر عبر الطرق الشرعية، فتتوقَّع ألا يقل حجم التحويلات عن 8 مليارات دولار، أي حوالى 30 % من إجمالي الناتج المحلي).

ويرى خبراء البنك الدولي الذين أعدوا الكتاب المذكور أنه في ظل الهبوط الحاد في الموارد التمويلية والإستثمارية الناجم عن الأزمة المالية العالمية، يزداد النظر إلى تحويلات المهاجرين بوصفها مصدرًا بالغ الأهمية للتنمية. وحسب

رأيهم، يمكن أن تكون التحويلات أكثر مرونة من التدفقات الرأسمالية، أو حتى المعونات الرسمية، فحجم التحويلات يفوق إلى حد كبير حجم الإعانات الرسمية التي يبلغ متوسطها 100 مليار دولار سنويًا.

ويخلص خبراء البنك الدولي إلى أن التحويلات تؤدي بشكل عام إلى تخفيض مستوى الفقر وشدته. وهي كثيرًا ما تؤدي إلى زيادة في تراكم رأس المال البشري، والإستثمار وتنظيم مشروعات العمل الحر. كما أنه يمكن للمهاجرين أن يشكّلوا مصدرًا رئيسًا للتجارة ورأس المال والتكنولوجيا والمعرفة بالنسبة إلى بلدانهم.

من هنا يستخلص الخبراء أن الهجرة تشكل جزءًا لا يتجزأ من التنمية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. فالهجرة الدولية حسب رأيهم تعزز مستويات الدخل في العالم، إذ أنه بالسماح للعاملين بالإنتقال إلى حيث يكونون أكثر إنتاجية، فإن الهجرة تؤدي إلى حدوث زيادة في إجمالي الناتج والدخل

المصدر: *WWW. Worldbank.org /prospect/ migrationandremittances*

4 - تأثير هجرة العمالة على الأجور

تمارس هجرة العمل الدولية تأثيرًا محددًا على الأجور سواء في البلدان المصدرة أو المستوردة اليد العاملة. وبدهي أنه كلما كان حجم العمالة المهاجرة أكبر، كلما كان تأثيرها على الأجور أكبر.

ففي البلدان المستوردة العمالة الأجنبية، حين يوافق العمال الأجانب على أجر أدنى من الأجر الذي يتقاضاه العمال المحليون العاملون في المجال نفسه، أو عندما يشغلون فرص العمل الشاغرة ذات الأجر المتدني، فإنهم يعيقون بذلك ميل الأجور إلى الإرتفاع في البلد الذي يفدون إليه. وهذا الأمر

ملائم جدًا لأرباب العمل، غير أنه يواجه باعتراضات النقابات والعمال المحليين والأحزاب والتنظيمات السياسية والإجتماعية التي تدعمهم.
أما في البلدان المصدِّرة اليد العاملة، فالصورة معاكسة تمامًا. فالمهاجرون هم في الأساس «نخبة» قوة العمل في بلادهم الأصلية، أي أنهم القسم الأكثر تعليمًا وحيوية وكفاءة والأكثر فتوة، وهم يهاجرون عادة بحثًا عن فرص العمل الأكثر فائدة والأعلى أجرًا، مقارنة بما يمكن أن يحصلوا عليه في بلدانهم. وبالتالي، فإن مغادرتهم بلدانهم تؤدي إلى نقص في أصحاب الكفاءات فيها، ما يعزِّز عمومًا الميل إلى رفع مستوى الأجور في البلدان المصدرة العمالة.
تمارس تحويلات المهاجرين بصورة غير مباشرة تأثيرًا إيجابيًا على هذه المسألة، إذ يفيد بعض الدراسات أن التحويلات تؤدي إلى تعاظم الإستهلاك، ومن ثم إلى انتعاش الدورة الإقتصادية في البلد المصدِّر اليد العاملة، حيث أن المهاجر الذي يحوِّل الأموال بانتظام إلى أسرته في الوطن، يساهم، حسب تلك الدراسات، بصورة غير مباشرة في تأمين فرص العمل لسبعة أشخاص. وهذا بدوره يزيد الطلب على اليد العاملة ما يؤدي بدوره إلى دفع مستوى الأجور نحو الإرتفاع.

المبحث الثالث

هجرة الوظائف، سمة من سمات إقتصاد المعرفة

عند الحديث عن «حركة عوامل الإنتاج»، وخصوصًا «هجرة العمل»، لا بد من التوقف عند ظاهرة جديدة برزت في السنوات الأخيرة تحت تأثير العولمة الإقتصادية المتزايدة، والتطورات الهائلة في مجالات تكنولوجيا الإتصالات وثورة الإنترنت والمعلوماتية وما يسمى «اقتصاد المعرفة»، نعني بها ظاهرة «هجرة الوظائف» («Offshoring» أو

«Offshore Outsourcing»، أي «الهجرة إلى ما وراء الشاطئ الآخر»)، والمقصود هو هجرة الوظائف من الدول الغنيَّة بالدرجة الأولى، إلى الدول الأقل تطورًا، من دون أن تقترن بهجرة الأشخاص الذين يؤدون تلك الوظائف. ويعتبر بعض الإقتصاديين، من أمثال غريغوري مانكيو، الأستاذ في جامعة هارفارد، أن هذه الظاهرة هي «أحدث مثال على مكاسب التجارة التي تحدَّث عنها علماء الإقتصاد منذ آدم سميث... وذلك لأن مزيدًا من الأشياء أصبحت قابلة للإتجار بها (Tradable) أكثر مما كان عليه الأمر في الماضي، وهذا شيء جيد»[14].

بدوره، تناول الإقتصادي الياباني كينيشي أوهمي في كتابه «الإقتصاد العالمي، المرحلة التالية، تحديات وفرص في عالم بلا حدود»، الصادر باللغة الإنكليزية العام 2005، ومن ثم باللغة العربية العام 2006 عن الدار العربية للعلوم في بيروت، هذه الظاهرة بالدراسة مستخدمًا مصطلح «القيام بأعمال خارج الحدود» (أو «إرسال الأعمال إلى خارج الحدود») للدلالة على إرسال العمل، أو بالأحرى الوظيفة إلى الخارج من دون أن يغادر القائم بها مكان إقامته في بلده الأصلي. وهو يعتبر «عملية القيام بالأعمال خارج البلاد بهدف تقليص كلفة الإنتاج، الحدث الأبرز خلال العقد الماضي ... من دون أن يؤثر ذلك على جودة المنتج»[15].

أما بيتر كابيلي فيسمِّي هذه الظاهرة «التعاقد مع جهات خارجية»، ويقول إنها أشبه بالعمل الطارئ، لأنه ينقل إلى الخارج الوظائف التي قد يؤديها عاملون محليُّون ثابتون. ويقول إنه تجري في هذه الحالة عملية الإستثمار في مهارات العاملين ومعرفتهم من دون أن يتمتَّع هؤلاء العاملون في الغالب بشروط قانون معايير العمل العادلة، حيث أن العلاقات بين هؤلاء

14 – ورد هذا الإقتباس في مقالة ألان س. بلندر، **الثورة الصناعية القادمة: هجرة الوظائف**، المنشورة في عدد أذار – نيسان 2006 من مجلة "Foreign Affairs"، والتي نشرت ترجمتها العربية في مجلة "الثقافة العالمية"، الكويت، العدد 146، 2008، ص 17.

15 – كينيشي أوهمي، **الإقتصاد العالمي، المرحلة التالية؟ تحديات وفرص عالم بلا حدود**، الترجمة العربية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 186.

العاملين والمنظمة التي يعملون لمصلحتها تكون في معظم الأحيان غير رسمية، وغير مثبتة في عقود قانونية[16].

ظاهرة «هجرة الوظائف»، أو «القيام بأعمال خارج البلاد»، هي ظاهرة جديدة نسبيًا في اقتصاد الدول الصناعية المتقدِّمة، حيث يعهد بعض منظمات الأعمال (الشركات والمؤسسات المختلفة) بجزء من نشاطها (خصوصًا في مجال الخدمات) إلى منظمات أو أفراد في الدول الأقل تطورًا، حيث الأجور أكثر انخفاضًا، بهدف تخفيض التكلفة، كأن تعهد شركة برمجيات أميركية، مثلاً، لمبرمج هندي بوضع برنامج جديد، أو شركة ملبوسات عالمية لمصمم لبناني بإعداد تصاميم أزياء جديدة لمصلحة الشركة، إلخ ...، فيقوم هذا المصمِّم أو ذاك المبرمج بإنجاز المهمة المكلَّف بها على كمبيوتره الخاص من دون أن يغادر منزله في نيودلهي أو بيروت، ومن ثم يرسل ثمرة عمله إلى الشركة عبر البريد الإلكتروني، ويتلقى أجره على حسابه المصرفي عبر البريد الإلكتروني أيضًا، من دون أي تماس مباشر مع الشركة التي كلفته بالمهمة.

تنتقل الوظائف الجديدة عادة بوسيلة من ثلاث: إذا أدركت الشركات الكبرى العابرة للقومية صاحبة مشروعات الأعمال في مختلف أنحاء العالم، خلال بحثها عن عملاء جدد في البلدان ذات الأجور المنخفضة، كالهند أو الصين مثلاً، أن بالإمكان خفض تكاليفها عن طريق فتح مكاتب عبر البحار ونقل قدر كبير من الأعمال الفنيَّة التي يؤديها ذوو الياقات البيضاء إلى بلدان هؤلاء الفنيين، أو أن تستأجر لحسابها مؤسسات كبرى في بلد، كالهند مثلاً، تعهد إليها القيام بأعمالها، أو أن تعهد الشركة المعنية بأعمالها إلى شركة أميركية كبرى، مثل «آي بي أم»، التي تقوم بدورها بتكليف فروعها في

16 – أنظر: مجموعة من الباحثين، **تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص 270 – 271.

الخارج بالعمل فينتهي الأمر بانتقال الوظائف إلى ما وراء البحار، مثلما حدث مع 43 ألف عامل من العاملين لحساب شركة «آي بي أم» في الهند[17]. وعلى هذا النحو فإن الملايين من وظائف ذوي الياقات البيضاء في الصناعة الخدمية «هاجرت» بالفعل إلى الهند.

تؤدي تكنولوجيا الإتصالات والكمبيوتر دورًا أساسيًا في نشوء هذه الظاهرة وتناميها، بل يمكن القول إنه ما كان من الممكن إرسال الأعمال أو نقل الوظائف إلى خارج البلاد من دون وجود تكنولوجيا الإتصالات المتطوِّرة. وتعتبر الهند من أكثر دول العالم استفادة من هذه الظاهرة، وقد شهدت تحسنًا كبيرًا في مستوى البنية التحتية للإتصالات. ويعمل الهنود في خدمة الشركات الأجنبية في مجالات الرد على النداءات الهاتفية وكتابة مدونات الكمبيوتر، فضلاً عن تزايد أعداد من يتولُّون مهمات أكثر تقدمًا وتعقيدًا، ابتداء من المحاسبة إلى الإستثمار المصرفي. ولما كان جوهر هذه الظاهرة يتمثَّل، بصورة أساسية، في قيام أفراد من دول فقيرة أو أقل تطورًا (حيث الأجور أدنى) بأعمال لحساب مؤسسات وشركات في دول غنية، ليحلوا مكان مواطني هذه الدول الغنية (حيث الأجور أعلى)، الذين كانوا يقومون بهذه الأعمال من قبل، فإن ذلك يؤدي إلى حرمان سوق العمل في الدول الغنية من قسم من هذه الوظائف.

وبذلك، كإنما تجري في هذه الحالة عملية «هجرة الوظائف» بحثًا عن العامل، بدلاً من هجرة اليد العاملة أو «هجرة الأدمغة» بحثًا عن فرص العمل في بلدان أخرى. ويحصل في هذه الحالة ما يسمى «نزيف الأدمغة عن بعد»، حيث يتم عبر الإنترنت اجتذاب عمالة الدول النامية، وهم في أوطانهم

17 – أنظر: روبين ميريديث، **الفيل والتنين، صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعًا**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2009، ص113 – 114.

من دون حاجة إلى هجرة، دائمة أو مؤقتة، ومن دون كلفة تأمين إقامتهم أو تقديم الضمانات الإجتماعية والصحية وضمانات نهاية الخدمة لهم. فتشارك العمالة المحلية عبر الإنترنت مع فريق العمل الجماعي للشركات الأجنبية مقابل أجر متدنٍ نسبيًا لا يتناسب مع أجر العاملين من مواطني الدول المتقدمة[18].

ويجدر بالإشارة في هذا السياق أن بعض مناطق الهند والصين يقدم أعلى المهارات مقابل أدنى أجور. وبدلاً من شعور أصحاب هذه المهارات بأن الشركات الغربية تستغلهم، فإنهم يعتبرون عملهم هذا مهنة تؤمن لهم وظيفة مربحة وتطورًا على المستوى الشخصي وارتقاء في مستوى المعيشة، وتبدلاً جوهريًا في المكانة الإجتماعية.

لقد غدت عملية «إرسال الأعمال إلى الخارج» بهدف تقليص كلفة الإنتاج أمرًا حتميًا. ونحن نشهد هجرة واسعة النطاق للوظائف على مستوى قطاع الخدمات من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية إلى الهند أو الصين أو أي بلد آخر تنخفض فيه كلفة الإنتاج. وثمة دراسات تفيد بأن مليون وظيفة في قطاع الخدمات في الولايات المتحدة قد فقدت بسبب هجرة الوظائف، في حين تفيد دراسات أخرى بأن صناعة الكمبيوتر الأميركية قد فقدت بسبب هذه الظاهرة جزءًا لا يستهان به من عمالتها المحلية يصل إلى حوالى 30 %. كما تشير دراسات أميركية إلى أن قرابة 3،3 مليون وظيفة خدمات أميركية سوف تنتقل إلى خارج البلاد بحلول العام 2015، بمعدل حوالى 300 ألف وظيفة كل سنة[19]. وتشير تقديرات معهد ماكينزي، وهو مؤسسة الفكر الإقتصادي لشركة ماكينزي آند كومباني، إلى أن الرقم الإجمالي يمكن أن

18 – أنظر في هذا الصدد: د. نبيل عليو د. نادية حجازي، **الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة**، الكويت 2005، ص 428 – 430.

19 – أنظر خصوصًا في هذا الصدد: دراسة ألان بلندر المذكورة ص ص 17 و24، وكذلك د. نبيل علي، المصدر السابق، ص 420.

يصل إلى 9 ملايين وظيفة على مدى الأعوام الثلاثين القادمة[20].
من الواضح أن التطورات الهائلة والمتواصلة في تكنولوجيا الإتصالات العالمية سوف تؤدي في المستقبل إلى تفاقم ظاهرة «هجرة الوظائف»، خصوصًا في مجال ما يسمَّى «الخدمات غير الشخصية»، أي تلك الخدمات التي يمكن أن تُقدَّم إلكترونيًا عبر مسافات طويلة، من دون التأثير السلبي على جودتها (أو ربما يكون هذا التأثير السلبي محدودًا جدًا). ولا بد هنا من توضيح مفهومي «الخدمات الشخصية» و«الخدمات غير الشخصية».

1 – ما بين مفهومي «الخدمات الشخصية» و«الخدمات غير الشخصية»

تتضمَّن مقالة آلان بلندر المذكورة أنفًا محاولة مميَّزة لتوضيح هذين المفهومين. فالخدمات التي لا يمكن تقديمها عبر الوسائط الإلكترونية، أو التي يتدنَّى مستواها إلى حدٍّ كبير في حال تم تقديمها إلكترونيًا، يمكن أن توصف بأنها «خدمات شخصية»، أي أن التعامل بها يتمُّ مباشرة، وجهًا لوجه، بصرف النظر عن مدى الكثافة العلمية لهذه الوظيفة أو تلك، أو عن التمييز التقليدي بين العمل المرتفع المهارة والعمل المتدني المهارة. المثال على ذلك، وظيفة الطبيب الذي يقوم بفحص المريض مباشرة، أو النادل الذي يقدِّم الطعام في المطعم، أو المعلم في المدرسة، أو عامل الإستقبال في فندق ... إلخ. هذا النوع من الخدمات هو عبارة عن «خدمات تُقدَّم بصورة شخصية مباشرة»، أو هي ببساطة «خدمات شخصية».
في المقابل ثمة خدمات من نوع آخر يتزايد عددها باطراد، وتتعاظم إمكانات تقديمها بصورة غير مباشرة بواسطة الوسائط الإلكترونية، خصوصًا مع تطوُّر هذه الوسائط وشبكة الأنترنت العالمية، كخدمة عامل الهاتف مثلاً، أو الخدمات المالية التي يقدِّمها المصرف، أو وظيفة الحجز في الفندق

20 – أنظر: روبيم ميريديث، **الفيل والتنين**، مصدر سابق، ص 110.

أو في شركة الطيران، أو وضع برامج الكمبيوتر، أو وضع التصاميم على مختلف أنواعها ... إلخ، وكلها مهمات يمكن أن تتم عبر الكمبيوتر الشخصي للعامل الذي بإمكانه تأدية المهمة الموكلة إليه من دون أن يغادر منزله، وربما غرفة نومه!. «وتشكِّل هذه العودة غير الصناعية إلى البيئة المحليَّة الإختلاف الأهم بين عصر الصناعة وعصر الإنترنت»[21]، أي أنها عودة إلى ما يشبه العمل المنزلي الذي كان سائدًا في حقبة ما قبل الثورة الصناعية، عندما كان الحرفي يعمل في منزله في الغالب، ولكن على درجة أعلى بما لا يقاس من التطور هذه المرة. هذا النوع من الخدمات يمكن تسميته «الخدمات غير الشخصية»، أي أنها تتم من دون تماس مباشر بين مؤدي الخدمة وذاك الذي يحصل عليها.

هذا النوع من الوظائف هو الأكثر عرضة لخطر «هجرة الوظائف». ويجدر بالإشارة في هذا السياق أنه مع تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، يتحوَّل عدد متزايد من الخدمات الشخصية إلى خدمات غير شخصية. فبعض الفحوصات والتحاليل الطبية يتمُّ اليوم عبر الإنترنت، كما أنه حصلت تجارب (محدودة حتى الآن) للقيام بعمليات جراحية معقَّدة عن بعد، عبر وصلات من الألياف البصرية. وفي مجال التعليم ثمة تطور متزايد لظاهرة التعليم عن بعد مع انتشار ظاهرة الجامعات المفتوحة، حيث تتحوَّل وظيفة المعلم (الأستاذ الجامعي خصوصًا) تدريجًا إلى «خدمة غير شخصية»، أي أنها تتم من دون تماس مباشر بين المعلم والطالب، وإنما بواسطة الإنترنت والبريد الإلكتروني وتكنولوجيا الصوت والصورة الفائقة التطور. وبالتالي يصبح بوسع الأول القيام بمهمته من بيته من دون الهجرة إلى الخارج بحثًا عن فرصة العمل.

أما في المجال التجاري فإن تجارة التجزئة تبقى في معظمها حتى الآن ضمن

21 – كينيشي أوهيمي. **الإقتصاد العالمي . المرحلة التالية ؟** ... مصدر سابق. ص 208

«الخدمات الشخصية»، أي أنها تتطلَّب الوجود الشخصي لطرفي الصفقة، على الرغم من أن تطوُّر التجارة الإلكترونية يحولها تدريجًا إلى «خدمة غير شخصية». أما تجارة الجملة والصفقات التجارية الكبيرة والتبادل التجاري على المستوى الدولي والخدمات المالية، فقد أصبحت في الغالب تتمُّ عبر الإتصال غير المباشر عبر شبكة الإنترنت وغيرها من الوسائل الإلكترونية، أي أن وظائف العاملين فيها هي بدورها عرضة لخطر «هجرة الوظائف»، أو «إرسال العمل إلى خارج الحدود». وهذا يفترض انخفاض كلفة هذه الأعمال نتيجة انخفاض الأجور الحقيقية لهذه الوظائف.

إن الأنماط المتغيِّرة والمتطوِّرة للتجارة في ظل الإقتصاد الجديد المبني على المعرفة وثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الإتصالات، سوف تُبقي على غالبية وظائف الخدمات الشخصية داخل حدود الدول المتطوِّرة، حيث أن قسمًا كبيرًا منها يتحقَّق بواسطة عاملين مهاجرين من دول أخرى، أي أننا هنا أمام «هجرة العمل» التقليدية المعروفة تاريخيًا، في حين أن العديد من وظائف إنتاج السلع ووظائف الخدمات غير الشخصية سوف تهاجر إلى البلدان النامية، وبالدرجة الأولى إلى الدول ذات الإقتصادات الناشئة.

هنا تصبح القيود الحمائية التي يمكن أن تلجأ إليها الحكومات غير ذات معنى. فإذا كان من الممكن إقامة الحواجز شتى (الجمركية وغير الجمركية) في وجه التجارة التقليدية – على الرغم من أن الإتجاه العالمي الغالب اليوم هو نحو تحرير التبادل التجاري الدولي والتدفقات السلعية والمالية والخدماتية – فإنه من الصعب، لا بل من المستحيل إقامة مثل هذه العوائق في وجه التجارة الإلكترونية على مختلف مستوياتها وأوجهها، فما من هيئة حكومية أو جهاز رسمي قادر على منع انتقال الخدمات والأعمال عبر الأقنية الإلكترونية، فشبكة الإنترنت تبقى عمومًا عصيَّةً على الرقابة الحكومية.

2 – تحديث مفهوم «الميزات النسبية»

من الواضح أيضًا أن الدول المتقدمة يمكن أن تواجه مشكلات فعلية وتحديًات كبيرة ناجمة عن «هجرة الوظائف». وهذه الظاهرة لا بد من أن تستدعي تناول مفهوم «الميزات النسبية» من منظور جديد.

وفقًا لنظرية «الميزات النسبية» التي وضعها ديفيد ريكاردو، وقامت على أساسها المدرسة الإقتصادية الكلاسيكية حول التجارة الدولية، نعلم أن التبادل التجاري الدولي يقوم على أساس الأكلاف المقارنة، أو الأفضليات النسبية بين الدول. تكمن في أساس «نظرية الميزات النسبية» الكلاسيكية فكرة الفوارق الطبيعية بين اقتصادات البلدان، الواقعة في بيئات جغرافية وطبيعية مختلفة، فيتعيَّن على بلدان تطوير الصناعة، في حين تتخصَّص بلدان أخرى بالإنتاج الزراعي أو في قطاع الخدمات. ويؤكِّد ريكاردو واتباع المدرسة الكلاسيكية أن تبادل المنتجات والخدمات يؤدي عمومًا إلى رفع مستوى الرخاء العام.

هكذا، فإن الدول تتاجر في ما بينها للإستفادة من الميزات النسبية التي تتوافر نتيجة تفوق بعضها في إنتاج سلع معينة، خصوصًا بسبب وفرة عوامل الإنتاج الموجودة لديها، من أرض ومواد أولية ونفط ورؤوس أموال ويد عاملة ومهارات وخبرات .. إلخ. غير أن الكثير من الميزات النسبية ينشأ اليوم بالدرجة الأولى بفضل الجهد البشري، أو ما يسمى رأس المال البشري، وبالدرجة الأولى رأس المال المعرفي، الذي يحوِّل المعرفة إلى عامل الإنتاج الرئيس الأكثر أهمية في ظل اقتصاد المعرفة، وذلك أكثر مما توفره الظروف والثروات الطبيعية.

تمركز شركات الكمبيوتر حول وادي السليكون لا علاقة له بالأرصدة الطبيعية الضخمة من السيليكون، ولكن له علاقة بمركز أبحاث بالو ألتو Palo Alto Research Center الشهير التابع لشركة زيروكس Xerox،

وبالقرب من جامعة ستانفورد، وبوصول شابين يدعيان هيوليت وباكارد، وهي من أكبر شركات إنتاج الحاسبات الشخصية وأجهزة الإتصالات والطابعات والكاميرات الرقمية والأجهزة الطبية والبرمجيات في العالم.
هكذا فإن وادي السيليكون كان يمكن أن يزدهر في أي مكان آخر. ويمكننا القول إن هناك أنماطًا من الميزات النسبية هي من صنع الطبيعة (كالثروة النفطية، مثلاً)، في حين أن هناك ميزات نسبية تكون من صنع الإنسان (رأس المال البشري والمعرفي)، ويمكن أن تتغيَّر مع الزمن. وتسمَّى هذه الظاهرة «الميزات النسبية السريعة التغير». هذا الأمر مهم جداً لفهم ظاهرة «هجرة الوظائف»[22].
الميزة النسبية القائمة على المعرفة والمهارة والقدرة على الإبتكار تتيح لمن يمتلكها «الإتجار بها» عبر الحدود، بواسطة وسائل الإتصال الإلكترونية الحديثة التي توفرها ثورة تكنولوجيا الإتصالات أي أنها خدمات يمكن تقديمها إلكترونيًا. وتزداد هذه الميزة النسبية إذا ما اقترنت بتدنٍ نسبي في الأجور، التي يقبل بها حاملو هذه الميزة. ومن البدهي أن البلدان المرشحة أكثر من غيرها لاستقطاب هذا النوع من الخدمات، أي التي يمكن أن تهاجر إليها هذه الوظائف، إنما هي تلك البلدان التي تتطوَّر فيها البنية التحتية لقطاع الإتصالات، والتي تنجح في تعليم قوتها العاملة وتأهيلها وتطويرها، كالهند والصين على سبيل المثال.

3 – الوظائف الأكثر عرضة لخطر الهجرة

ما هي أنواع الوظائف التي تواجه خطرالهجرة إلى الخارج (من الدول المتقدمة)؟ أشرنا، أعلاه، إلى بعض هذه الوظائف، ونقدِّم في ما يأتي بعض الأمثلة الإضافية على المهن والوظائف التي تتعرَّض أكثر من غيرها لخطر النقل إلى الخارج، إلى البلدان النامية، بحثًا عن العاملين الأكفياء الذين

22 – أنظر: ألان بندر، مصدر سابق، ص 18 – 19.

يرتضون أجورًا أدنى مما يطلبه أقرانهم في الدول الغنية.
تعتبر وظيفة البرمجة، أي وضع برامج الكمبيوتر على أنواعها والتي تشمل أنواع النشاطات والأعمال شتى، إحدى الوظائف الأكثر عرضة لخطر الهجرة، حيث أنها الأكثر التصاقًا بتكنولوجيا الإتصالات الحديثة ومنظومتها. فعلى سبيل المثال، تواجه شركات الطيران مشكلات عديدة حول توزيع المقاعد على متن الطائرة، وغالباً ما تتكبَّد الشركة خسائر كبيرة نتيجة سوء التوزيع والخلط بين المقاعد الخالية والمشغولة. وكانت الوسائل التقليدية لحل مسألة العلاقة بين العرض والطلب على المقاعد على الرحلة وإعادة تنظيم المقاعد تتم إما يدويًا أو بواسطة معادلة كمبيوتر خطية. وكان هذا العمل عبارة عن عملية معقَّدة ومتكرِّرة، ولا تجذب العاملين في الدول الأوروبية، فتعاقدت شركة لوفتهانزا، مثلاً، مع مهندسين ومبرمجين هنود عملوا على إعداد برامج خصيصًا لتوزيع المقاعد على متن الرحلة والتي كانت أنظمة الكمبيوتر التقليدية تظهرها مشغولة بالكامل.
ويُعتبر تصنيف الفهارس والمعطيات التجريدية مثالاً عن العمل المعقد والمتكررالذي يرتفع فيه الطلب على العاملين الماهرين. ويختص هذا العمل بالعلماء والباحثين الذين يقومون بأبحاث ودراسات علمية، إذ يحتاج هؤلاء إلى أن يبرمجوا بسرعة العمل الجاري ضمن نطاق تحقيقهم، قبل أن يتمكنوا من إنجاز أبحاثهم واختباراتهم. وكانت دور النشر الهولندية في الماضي تتخصَّص في إنتاج فهارس علمية تجريدية، وكان التصنيف يتم في أوروبا، أما اليوم فإن قسمًا كبيرًا من هذا العمل يجري في الهند حيث يقوم به اختصاصيون هنود يتمتعون بدرجة عالية من المهارة والمعرفة في نطاق اختصاصهم، وبأجر أدنى.
المجال الآخر لانتقال الوظائف إلى الخارج هو ميدان التصاميم الهندسية والفنية. فالعديد من الشركات الهندسية في البلدان المتقدمة يعهد اليوم إلى مهندسين من بلدان أخرى، في بلدان ذات اقتصادات ناشئة في الغالب،

بوضع التصاميم والخرائط لمشاريع ومبان تعتزم تنفيذها، بناء على شروط ومواصفات تحددها سلفًا. كما أن الكثير من المصممين الفنيين في مختلف البلدان يضعون تصاميم فنية لسلع وكتب ومجلات وبطاقات ولوحات إعلانات وغيرها الكثير الكثير، وهم في منازلهم، بناء على طلبيات من شركات في بلدان أخرى.

كذلك الأمر في مجال الترجمة، حيث تتعاقد دور النشر العالمية مع مترجمين يتقنون اللغات الأجنبية من دول أخرى، نامية بالدرجة الأولى، لإنجاز ترجمات كتب ومؤلفات مختلفة. أما في ميدان الإعلام فصار أمرًا طبيعيًا أن يعمل مراسلون ومصوِّرون ومحقِّقون لحساب وكالات الإعلام وشركات التلفزة والصحف الغربية وهم في غالبيتهم الساحقة متعاقدون يعملون بالقطعة بأجور متدنية نسبيًا، ومن دون الضمانات الإلزامية والضرورية التي كان يمكن أن تدفعها تلك الوكالات والشركات في ما لو أوفدت مراسليها والعاملين لديها من مواطني الدول الغربية للقيام بتلك المهمات في الخارج.

كما أنه يتم اللجوء إلى نقل العمل إلى الخارج من أجل تصنيف مواد أبحاث المنظمة أو الشركة المعنية. فقد لجأت استثمارات المصارف في الولايات المتحدة لبعض الوقت إلى عمليات مكاتب الدعم الهندية لتزويدها الدراسات والتحاليل. ولم يكتف المحللون الهنود بوضع الدراسات والتحاليل وإرسالها، بل قاموا بإجراء المعالجة والمقارنة اللازمتين قبل إرسالها إلى زبائن المصارف.

أما على صعيد الطب فيلجأ بعض المستشارين في المستشفيات الأميركية اليوم إلى خدمات مكاتب متخصصة هندية، فيستطيعون عبر تقنية انتقال الصوت عبر بروتوكول الإنترنت إملاء الوصفات الطبية على المرضى، ثم يتم إعادة هذه الوصفات إلى الطبيب المعالج أو قسم صيدلية المستشفى. ويتمتَّع العاملون في الهند المشرفون على عملية كتابة الوصفات الطبية

بالمؤهلات اللازمة للسكرتير الطبي.
تمتد إمكانات نقل الوظائف إلى الخارج إلى صناعة الأدوية. فالدواء الجديد يمر عبر إجراءات طويلة وصارمة ومكلفة قبل أن توافق عليه الدول الغربية. وقد يتطلَّب الأمر سنوات عديدة ما يضاعف من كلفة مركز الأبحاث والتطوير في شركة تصنيع الأدوية. وهنا تؤمن المختبرات الهندية الخبرة الطبية والمعدات اللازمة للقيام بهذه الإختبارات اللازمة للقيام بهذه الإختبارت بكلفة أقل بكثير.
في مجال آخر تنتشر على نطاق واسع وظيفة تقديم خدمات المحاسبة في كل من الهند والفيليبين التي تعتبر مصدرًا للمصممين والمهندسين. أما روسيا فقد ساهمت بعد انهيار الإتحاد السوفياتي في تقديم معارف مهندسي الفضاء الروس، الذين وظَّفوا خبراتهم الفريدة ومهاراتهم العالية في هذا المجال للزبائن العالميين خارج روسيا.
كانت تلك بعض الأمثلة على انتشار ظاهرة «هجرة الوظائف»، أو «نقل الأعمال إلى الخارج»، وهي ظاهرة تزداد انتشارًا، سواء من حيث شمولها ميادين جديدة ومتنوعة أكثر فأكثر، أو لبلدان عديدة، خصوصًا تلك التي تتميَّز باقتصاداتها الناشئة والصاعدة، حيث تتوافر الكفاءات والمهارات العلمية والمتخصصة وتتطوَّر البنى التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلوماتية وشبكة الإتصالات العصرية.
يرى بعض الباحثين والمتابعين لظاهرة «هجرة الوظائف» ونقل الأعمال إلى البلدان الأخرى، أنها يمكن أن تساهم في تحويل اقتصادات ناشئة لبلدان كالهند والصين والفيليبين وغيرها، إلى اقتصادات تنتمي إلى العالم الأول. وإذا كان هذا الرأي يتسم بقدر كبير من التفاؤل، إلا أن مما لا شك فيه أن انتشار وتوسع هذه الظاهرة التي تقترن بنقل التكنولوجيا وتطور الأعمال وتعزيز فرص العمل، يساهم في تحسن الأوضاع المعيشية وفي رفع مستوى دخل قطاع واسع من مواطني البلدان التي تهاجر إليها تلك الوظائف.

يمكن لعملية إرسال الأعمال إلى الخارج (أو «هجرة الوظائف») أن تساهم في إعادة توزيع الثروة وانتشارها في العالم، بطريقة أكثر فاعلية من المساعدات التي تقدمها البلدان الغنية والمنظمات الدولية المتخصِّصة لدعم اقتصادات البلدان الأقل تطورًا. فإن المال في هذه الحالة يذهب مباشرة إلى الأفراد الذين تتوافر لهم فرص عمل جديدة وبأجور أعلى من مستوى الأجور في بلدانهم (وإن كانت أدنى مما في البلدان الغنية) من خلال عملهم لحساب شركات أجنبية، بدلاً من أن يتم اختلاس قسم لا يستهان به من قبل أصحاب النفوذ وعبر المنظمات والهيئات الحكومية في البلدان التي تتلقى الدعم. إن هذا الدخل المتأتي من القيام بأعمال لشركات أجنبية يمكن أن يقدم لبعض مجتمعات بلدان العالم، وتحديدًا لبعض الشرائح الإجتماعية والفئات من أصحاب الكفاءات فيها، فرصة التمتع بمعايير وظروف معيشة العالم المتطور المستدامة.

إن استمرار ظاهرة هجرة الوظائف وتوسعها من الدول الغنية إلى الدول الأقل تطورًا والفقيرة، يمكن أن يؤدي مع الوقت إلى تبدل تدريجي في المواقع الإقتصادية النسبية لكل من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا. فسوق العمل الأميركية الأكثر مرونة وسيولة يحتمل أن تتكيَّف على نحو أكثر سرعة وأكثر نجاحًا مع التغيُّرات الجارية في مواقع العمل والتعليم من سوق العمل الأوروبية الأكثر جمودًا. كما أن هذه الظاهرة لا بد أن تحسِّن المواقع الإقتصادية لعدد من البلدان التي تستقطب أكثر من غيرها هذه الظاهرة، وأن تعزِّز من قدرتها على التقدم خطوة أخرى باتجاه الدول المتقدمة.

الأزمة المالية بين 1929 و2008
عِبر وتغيّرات

د. عبد الله رزق *

إن الأزمة المالية وهي تسير في تداعيات لا تبقي ولا تذر، سادها ويسودها، جوٌ لا يستهان به من «الأدلجة» في النظر إلى الأزمة من حيث أسبابها ونتائجها، فتكثر الاستنتاجات المسطَّحة التي تركّز على أن الرأسمالية تسير إلى نهايتها، فتحل بذلك «الرغبة» مكان الواقع وقوانينه، و«التمني» بدل القراءة العلمية المتأنية.

لهذا وعلى الرغم من أطنان الأوراق التي حُبِّرت، والساعات الطويلة من البث الإعلامي التي طويت، فإن آليات المواجهة تسير ببطء، لكن بثقة، وبخبرة مستقاة من التجارب التي سبقت. ولا يغيِّر من هذا بعض الاختلافات وحتى التناقضات بين مراكز القوى الاقتصادية، ومحاولة تحقيق مكاسب خاصة للاقتصادات الناشة منها، وكذلك الدفاع المستميت عن الامتيازات والمواقع من قِبل أصحاب السطوة والسلطان في السوق المالي المنهار. على الرغم من ذلك سرعان ما

* أستاذ في كلية العلوم الإقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية

تبوأت المصالح المشتركة مركز الصدارة، تعاونًا وتفاعلاً، خططًا وتدابير. فتقاطعت الإجراءات وتواصلت اللقاءات وعقدت المؤتمرات من أجل المعالجة، خصوصًا وأن الأزمة وتداعياتها، لم تبق أحدًا في منأى عنها، ولن تستبعد من آثارها السلبية دولة مهما كان حجمها. كما أن تحولاتها المنتظرة على الصعيد الاقتصادي أصابت وستصيب أكثر الاقتصادات دينامية ونموًا وحيازة الموارد الطبيعية أو المستويات التقنية، فهي، أي الأزمة، موضعية في انطلاقتها وأسبابها وشاملة في نتائجها وترددداتها.

عرف تاريخ الرأسمالية أزمات مالية متعددة، منها الموضعي ومنها الشامل.ما هي الأزمة المالية؟ وما هي الأشكال التي تظهر بها؟ وما هي أوجه التطابق والاختلاف بين الأزمتين العالميتين الشاملتين 1929، و2008؟ أسئلة تتوالد، ونحن نعيش في هذا الخضم الفكري الاقتصادي لفهم الأزمة المالية وأبعادها واحتمالات تأثيرها.

الأزمة، والأزمة المالية

حسب الموسوعة الحرة «ويكيبيديا»: «الأزمة هي اضطراب فجائي يطرأ على التوازن»، وعلى المستوى الاقتصادي، تُطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، ويستعمل الاقتصاديون الغربيون اصطلاح الدورة «Cycle» بدلاً من كلمة «Crise». على الرغم من ملاحظة الفرق بين التعبيرين فالأزمة تدل على الاختلال بينما الدورة تدل على الانتظام في التعاقب الذي تخضع له الظواهر الطبيعية.

وقد جاء في «حظوظ الأزمة وشروط تخطِّيها»، وهو المؤلَّف الذي ضمَّنه الدكتور شربل نحاس والدكتور مكرم صادر، خطة التصحيح المالي في لبنان على خمس سنوات (1999-2003): «الأزم يعني لغوياً العضَّ، وبالتالي الشدّة، والأزمة سنة القحط وتاليًا زمن الصيام، والمأزوم هو الممر الضيق الصعب

بين الجبال. هذه المفردات كلها تجمع بين معنيي الشدّة والظرفية...»[1].
وفي الصفحة نفسها يقول: «يأتي استخدام كلمة أزمة مدعمًا باستخدام مرادفها في اللغات الغربية (Crise) وقد دخل في العامية «اللبنانية» «كريزة». أما إذا نظرنا في أصل هذه المفردة، نرى أنه فعل يعني باليونانية التمييز بين الأشياء واتخاذ القرار حيالها، ومن مشتقاته في اللغات الأجنبية التي تثبت دلالته الأصلية كلمة Critère، وهي التي ترجمت إلى العربية «معيارًا أو «معايير»، وكلمة Critique التي ترجمت إلى العربية نقدًا وانتقادًا.
ولم تدخل كلمة «كريزة» اللغات الغربية إلا أواخر القرن الرابع عشر حين جاء أول استعمال لها من حيث هي مفردة علمية يقتصر استخدامها على مجال الأدبيات الطبية بمعنى حرج الطبيب أمام ظواهر المرض وصعوبة تشخيصه لأسباب التمييز بين المناسب من المعالجات له. وانتقلت في القرن السابع عشر إلى مجال اللغة العادية، بمعنى تألم المريض واشتداد المرض عليه مع أمل انتقاله الوشيك إلى الشفاء... الخ»[2].
هذا التعريف العام للأزمة، الذي يفيد معنى الاضطراب واختلال التوازن وكما يستدل منه إلى الشدة والظرفية، لا يختلف كثيرًا عن الحاصل اليوم في الحال المالية العالمية، والموصوفة بالأزمة، فهي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية في عدد من المؤسسات المالية، تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى.

لماذا الأزمات المالية؟

تتعدَّد النظريات المفسّرة الأزمات المالية وتختلف من حيث تحديد نوع تلك الأزمات وحدّتها وتأثيرها ومداها الزمني، فمنها ما ينتج عن ذعر مصرفي

1– د. شربل نحاس، **حظوظ اجتناب الأزمة وشروط تخطيها**، دار النهار، بيروت، 2001، ص 111.
2 – المرجع نفسه، ص 112.

يترتَّب عليه كسادًا أو انكماشًا اقتصاديين، ومنها قد يكون سببه انهيار حاد في أسواق الأسهم وفي أسعار بعض الأصول أو أزمة عملة وانهيار سعر الصرف وما ينتج عنه على المسار التنموي للاقتصاد.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى جدل يدور حول إلقاء ظلال المسؤولية على النظام الرأسمالي، فهناك من يرفض النظام الرأسمالي برمته (غير الفهم الماركسي). فوفق نظرية «فينسكي»، يتسم القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي عامة بالهشاشة – أو ما أسماه «Financial Fragility» – التي تختلف درجتها باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد وفق مراحل الدورات الاقتصادية، فتزيد خطورة حدوث أزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل. تدور نظرية «فينسكي» في تفسير الأزمات المالية في النظام الرأسمالي على أن أي اقتصاد يمرُّ بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية، فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي، وهو ما يسمى «التمويل المتحوِّط». وفي مرحلة النمو، تبدأ التوقُّعات المتفائلة فتنتظر الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض، بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض بلا مشكلات تذكر، وتنتقل «عدوى» التفاؤل بعد ذلك إلى القطاع المالي، ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض الشركات من دون تحوط كافٍ أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجددًا، ولكن بناء على توقعات مستقبلية. وفي هذه الحال يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرة معنوية في نظام الائتمان. وفي حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير، يبدأ القطاع المالي الدخول في مرحلة الخطر ما يؤثر على قابليته للإقراض، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الأزمة المالية التي قد لا يتمكن ضخ الأموال في الاقتصاد من حلها.

وتتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدي إلى حدوث كساد فيعود تاليًا الاقتصاد إلى نقطة البداية مجددًا، وهذا ما تشير إليه نظرية اللعبة «game theory».
ومن التفسيرات الحديثة للأزمات المالية ما طرحته نظرية المباريات حول «مباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية»، إذ تؤكد أدوات التحليل الاقتصادي وجود علاقات موجبة بين القرارات التي يتخذها لاعبو الحلبة الاقتصادية (المضاربون، المستثمرون... الخ). ويكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان باتخاذ الاتجاه الذي يتوقَّع أن يتخذه الآخرون، بمعنى، قد يكون شراء أصل ما، بناءً على التوقع بزيادة قيمته. وقد أكد بعض النماذج الرياضية التي استخدمت لتحليل ذلك السلوك ما يسمى «بأزمات الصلة» مثل نموذج «بول كروجمان».
وعلى سبيل المثال قد يحتفظ نظام سعر الصرف الثابت باستقراره لفترة طويلة، ولكن قد يحدث له انهيار سريع لمجرد وجود عوامل يتوقَّع من خلالها الآخرون انخفاض سعر الصرف، حيث يبدأ السعر بالانخفاض، وربما الانهيار فعلاً.
ومع اختلاف صور الأزمات المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي يبقى أن هناك عدة عوامل قد تزيد من حدة تلك الأزمات أو تأثيرها، كعدم المواءمة بين حجم الأصول وحجم الالتزامات للمؤسسات المالية أي عدم تناسب المخاطر التي تتحملها المؤسسات مع أصولها، خصوصًا مع ارتفاع الوزن النسبي لحجم الأصول الطويلة الأمد في ميزانية تلك المؤسسات، حيث يظهر إمكان التعرض للتعثُّر. وخير مثال على تلك الوضعية حين تتيح البنوك سحب الودائع في أي وقت بينما تتوسَّع في الإقراض الطويل الأجل كقروض «التمويل العقاري». وكذلك الحال بالنسبة إلى الدول، حيث تلجأ إلى إصدار سندات قيمتها الإسمية مقيَّمة بالدولار أو اليورو ما يؤدي أحيانًا إلى عدم تناسب القيمة الإسمية لالتزاماتها مع الأصول المتمثلة في الضرائب

المحصلة بالعملة المحلية فتعجز عن سداد التزاماتها وتتعثر فتحدث أزمات مالية.

وهناك من الأسباب ما يسمى بأثر العدوى، كما يحصل في أسواق الأسهم وانتشار مسارها الهبوطي في دول أخرى حين حصول ذلك في دولة ما كبيرة الحجم أو الوزن الاقتصادي. ويختلف الاقتصاديون حول ما إذا كان حدوث أزمة في أكثر من دولة في الوقت ذاته نتيجة انتشار غير مبرر للعدوى أم بسبب مشكلات حقيقية تعانيها تلك الاقتصادات التي انتقلت إليها الأزمة سواء اختلفت تلك الأسباب في ما بينها أم تشابهت. وهذا ما تطرحه الأزمة الحالية.

هل أزمة 2008 تذكّر بأزمات سابقة؟

الأزمة التي يتعرَّض لها العالم اليوم تعتبر الأسوأ بعد أزمة الكساد الكبير العام 1929.

فمنذ مطلع العام 2008 كانت المؤشرات الاقتصادية والمعطيات تشير إلى حدوث ركود في النشاط الاقتصادي. وكان منها خصوصًا تلك المتعلِّقة بالارتفاع المطَّرد لأسعار البترول، وتكرار الأزمات الائتمانية في الأسواق العالمية، وكذلك انفجار الفقاعة العقارية الأميركية وترددداتها على الرهونات، وارتفاع معدل البطالة، وارتفاع معدل التضخم، خصوصًا في البلدان المصدرة للبترول والتي ارتفعت فيها الاحتياطات النقدية الأجنبية مع الافتقار إلى حزمة من السياسات النقدية المناسبة. وتجدر بالإشارة كذلك الارتفاعات الكبيرة في أسعار المواد الغذائية عالميًا.

كل ذلك مؤشرات تفاوتت من بلد إلى آخر لكنها كانت سمات واتجاهات هيَّأت و«بشَّرت» بانفجار الأزمة المالية التي كانت نارًا تحت الرماد منذ بدايات العام 2007 في الاقتصاد الأميركي (أكبر الاقتصادات العالمية

وأكثرها تأثيرًا على حركة المبادلات العالمية)، إلى أن كان سبتمبر/أيلول 2008، والإفلاسات التي أعلنت مع «ليمان برذرز» و«فريدري ماك» و«فاي ماي» وتهديد «ميريل لينش» وشركة التأمين العالمية «A.I.G.» وسلسلة الانهيارات التي ما زالت متواصلة في معظم أسواق الأسهم العالمية، حيث تؤكد كل دولة تكرارًا أن بورصاتها تواجه أسوأ موجة منذ عشرات السنين. إذن ثمة أزمة مالية في الأسواق المالية الأميركية تنتشر في معظم أسواق العالم وتؤثر في معظم الاقتصادات كبيرها وصغيرها وإن بنسب متفاوتة.

1929 أزمة الكساد الكبير

جاء في موسوعة «ويكيبيديا» الموسوعة الحرة: «الكساد الكبير أو الانهيار الكبير، هو أزمة اقتصادية شهدتها أميركا العام 1929 أدَّت إلى توقُّف المعامل عن الإنتاج، ونتج عن ذلك انتشار للفقر والبطالة». وتمّ الانهيار في «وول ستريت» شارع المال والبورصة في 24 أكتوبر/تشرين الأول العام 1929، أو ما سمي حينها «الخميس الأسود» يوم كان التهافت الكبير على بيع الأسهم التي وصل عددها إلى 13 مليون سهم على لائحة البيع. فانخفضت أسعارها إلى قيم خيالية وغير واقعية لا تعكس قيمة الشركة ولا التوازن بين العرض والطلب. ومع استمرار تفوُّق العرض على الطلب وصلت قيمة الأسهم إلى القاع، الأمر الذي جرَّ أغلبية المستثمرين إلى ديون طائلة، فوقعت المصارف في حفرة عميقة من القروض الهالكة، وأعلنت عشرات منها إفلاسها، وأغلقت المصانع أبوابها، فوصل عدد العاطلين عن العمل إلى 30 مليون عاطل عن العمل في أميركا. ولم تنحصر نتائج الكساد في الولايات المتحدة وحدها بل انتقلت إلى جميع الأسواق المالية العالمية، الأمر الذي أدَّى إلى انهيار النظام الاقتصادي العالمي، الذي لم تعد العافية إليه إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أثمر الكساد الكبير على مستوى الفكر الاقتصادي إعادة النظر

بكلاسيكية آدم سميث الداعية إلى عدم تدخُّل الدولة في النشاط الاقتصادي، «مبدأ اليد الخفية»، وساد تطبيق نظرية «كينز».

إن أهم سبب لأزمة 1929 هو تقليص حجم القروض من جراء إفلاس المصارف التجارية، وقد سبقت أزمة القروض هذه مرحلة انهيار أسواق الأسهم بعدة شهور.

بلغت الأزمة ذروتها نهاية العام 1930 مع إفلاس 608 مصارف، ومن الملاحظ حسب «ميلتون فريدمان» أنه كان في مقدور الاحتياط الفدرالي لجم الأزمة حينذاك عن طريق خفض نسبة الفوائد، وتوفير القروض وشراء السندات، لكنه قام بعكس ذلك حيث قلَّص حجم قروضه للنظام المصرفي ما أسهم في تفاقم الأزمة ودفع المصارف الأميركية إلى بيع أصولها من أجل الحصول على السيولة، ما أفضى إلى موجة ثانية من الإفلاسات المصرفية العام 1931. وقد انخفض كذلك حجم الودائع المصرفية التجارية حوالى 2،7 مليار دولار، أي 9 % من إجمالي الودائع[3]. ومن كانون الثاني/يناير 1932، أشهر حوالى 1860 مصرفاً إفلاسه، ولم تستطع محاولات الاحتياطي الفدرالي وقف الموجة الثالثة من الانهيارات المصرفية نهاية العام 1932، حيث وصل العدد في آذار/مارس 1933 إلى 2500 مصرف.

الدروس والعبر

نعم قبل ثمانين عامًا قادت تلك الأزمة العالم إلى كارثة اقتصادية، وقد كتب «جون كنت غالبريت» عن هذه الأزمة كتابًا «كان كلما أعاد طباعته أضاف إليه شيئًا بسيطًا ومما كان يجعله ينفد بسرعة شعور الناس بأهمية موضوعه. يوضح ذلك الكتاب أن أزمة 1929 أثبتت أن هناك خمسة عناصر داخلها، كل واحد منها يتحول لاحقاً ليصبح الآخر.

3 – فيال فرغسون، صحيفة الحياة، 2008/10/8.

هذا وقد أوضحت صحيفة «ذي أندبندنت» هذه العناصر بالآتي:

1. سوء توزيع الدخل، حيث كان 5 % من الأغنياء يمسكون بنحو ثلث الدخل في الولايات المتحدة. وقد تكرَّر هذا الأمر ثانية في السنوات 2005 – 2006 – 2007، حيث أن نسبة 5 % أمسكت بنحو 38 % من الدخل.
والمعلوم أن اقتصادًا يعتمد على إنفاق قلة قليلة من الناس لا يمكن أن يتمتع بالكثير من الاستقرار.
2. البنية السيئة للمؤسسة، ويسميها «غالبريت» «التخريب في طريق العودة»، وهذا ينتج عن تصرف تقوم به الشركات التابعة من أجل تفادي دفع بعض العوائد لشركاتها الأم، ما يدفع الشركات الأم إلى إيقاف الاستثمار في كل فروعها.
3. البنية السيئة للبنوك، وهي مصدر الكثير من الممارسات المريبة والمستغرب أن اللوم يوجه للمودعين الذين يهبون لسحب ودائعهم عندما يرون ملامح تعسر بنكي، ولا يوجه إلى البنوك التي تقوم باستثمارات غير مضمونة فتهدِّد أموال المودعين أو تبدِّدها في أكثر الأحيان.
4. حالة الميزان التجاري الخارجي المختلة. وهنا نذكر أن الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى كانت دولة دائنة، أما اليوم فالعكس.
5. الأفكار الاقتصادية أو النظريات الاقتصادية المعمول بها، حيث أنها في ذلك الوقت لم تساعد كما اليوم على تفادي الوقوع في الأزمة.

يتكرَّر اليوم بعض هذه الصور، حيث يؤكد العديد من المختصّين أوجه الشبه بين الأزمتين من حيث الأسباب والتداعيات، لكن على صعيد التعامل أو الإنقاذ فالخطوات تغيَّرت أولاً استيعابًا للتجربة وتاليًا لتغيُّر الظروف ومستويات العلاقات الدولية وعمق آليات العولمة.

على صعيد التشابه في الأسباب والتداعيات يمكن تحديد الآتي:

1. لقد عرف الاقتصاد الأميركي انتعاشًا كبيرًا خلال عشرينيات القرن

العشرين، حيث كان إنتاج المؤسسات وافرًا ومهمًا، بخاصة قطاع السيارات الذي كان في أوج ازدهاره.
كذلك عرف الدخل الفردي الأميركي في السنوات الأخيرة، ارتفاعًا محسوسًا قُدِّر بـ 2.2 % بخاصة العام 2007، وكان الارتفاع 2.9 % في الاتحاد الأوروبي، أما العام 2006 و2005 فقد كان 3.4 % و3.2 % أميركيًا، أما أوروبيًا فكان 3 %، هذا إضافة إلى الدور الحيوي الذي بات يؤديه الاقتصاد الآسيوي في تنشيط الاقتصاد العالمي.

2. رافق هذا الانتعاش الاقتصادي في المرحلتين: العشرينيات واليوم، جنون مضاربة كبير.
3. القروض السهلة: ففي عشرينيات القرن الماضي أثار انتعاش الاقتصاد شهيَّة العديد من الأفراد للدخول إلى عالم المصارف والبورصات وطلب القروض، وقد كانت نسب الفائدة ضئيلة جدًا، وكان يمكن للفرد دفع 10 % من المعاملات ليأخذ دينًا بـ 90 % المتبقية الأمر الذي أثر كثيرًا حينها على المالكين والمؤسسين الصغار مع حركة البورصة الهابطة ومؤشراتها السيئة.
هكذا هي وضعية اليوم تمامًا خصوصًا مع القروض السكنية التي منحت بسهولة كبيرة للأفراد في الولايات المتحدة وتركَّزت عليها الحركة الاقتصادية. إذن كانت البورصة سبب أزمة 1929 أما أزمة اليوم فالقروض السكنية. وفي هذا السياق نشير إلى أنه في العشرين سنة الأخيرة يسيطر القطاع المالي على حركة الاقتصاد، والإقراض السهل سيد الموقف مع ما رافقه من المشتقات المالية، لذلك وصلت دورة الدولار الواحد إقراضًا إلى 32 مرة.
4. كما سارت عليه تداعيات العام 1929 بالتحول من أزمة مالية (انهيار البورصة) إلى أزمة كساد عالمي، ها هي أزمة 2008، التي بدأت في القطاع المالي تنذر وتبشر بإرهاصاتها المتعدِّدة في التحوُّل إلى أزمة اقتصادية

اجتماعية، حيث تحذِّر المؤسسات الدولية من تراجع نسبة النمو إلى نمو سالب في بعض البلدان، وحتى في الصين التي عرفت أعلى نسب النمو (11%) ستشهد، كما يؤكد البنك الدولي، أسوأ أرقامها في النمو منذ 19 عامًا.

أما على صعيد الفروقات فمن الواضح اختلاف التعامل السياسي للحكومات والمؤسسات حيث يظهر أن زمن الحلول الفوضوية والتعامل مع كل حالة أو مؤسسة بصورة مستقلة قد انتهى، خصوصًا أن الاقتصادات المتضرِّرة مباشرة تشكِّل أكثر من نصف الناتج العالمي، لهذا كان لا بد من التصدي لحالة الهلع والإسراع في:

أ. تقديم الضمانات الكاملة أو الجزئية للمطلوبات والتي لا يمكن سحبها إلا حين تنتهي الأزمة كي تتشجَّع المؤسسات المالية على الإقراض في ما بينها، وكي تستطيع طمأنة المودعين والمدخّرين إلى مصائر إيداعاتهم وادخاراتهم.

ب. تأمين السيولة اللازمة عبر تحركات وقرارات للبنوك المركزية حيث تمّ عبر خططها «الإنقاذية» إعادة رسملة بعض المؤسسات المنهارة، وتأميم بعضها الآخر. وكي تعود حركة الائتمان إلى مسارها لا بد من خطوات أكثر جذرية تقوم على الضبط والمراقبة وإصدار التشريعات اللازمة للحد من فوضى الممارسات المالية وفلتانها، وكذلك من أجل إعادة النظر بالنظام المالي العالمي ومؤسساته المالية (وهذا ما يُعمل عليه حاليًا عبر إعادة النظر باتفاقية «بريتون وودز» واستتباعاتها).

هذا الاستنفار المتكافل اليوم – على الرغم من كل التناقضات والتباينات – للحد من آثار الأزمة وتداعياتها يختلف عن عمليات الإنقاذ العام 1929 حيث بقيت قاصرة ولم تصل إلى مستوى من التعاون والتكامل.

والسؤال هنا: هل سيكون لهذا النمط الجديد نتائج تحدُّ من الآثار السلبية الحالية والمحتملة للأزمة وتداعياتها؟ الأيام القليلة المقبلة كفيلة بالإجابة

الشافية.

الفوائض المالية والأزمة

شهد العالم الرأسمالي منذ نشوئه ما لا يقل عن 250 أزمة مالية تختلف من حيث نشوئها وعمقها وامتدادها وحجمها. وكانت السنوات الثلاثون الأخيرة الأكثر تواترًا في تراكم الأزمات. والحاصل اليوم في سلسلة الأزمات وما يواجهه العالم اليوم يمكن أن ينظر إليه كأحدث تطور في سلسلة الأزمات المالية التي ضربت العالم، على فترات، خلال السنوات الثلاثين الماضية.

ومن أجل المساعدة في فهم كيفية معالجة الأزمة الراهنة يبدو من المفيد العودة إلى أواخر سبعينيات القرن الماضي حيث تمّت إعادة تدوير الدولارات البترولية من خلال البنوك الغربية إلى اقتصادات ناشئة أقل ثراء، لا سيما في أميركا اللاتينية. وقد أدَّى ذلك إلى أولى الأزمات الكبرى في التاريخ الحديث، حين أعلنت المكسيك العام 1982 عن عجزها عن خدمة ديونها. والآن معاقل المال في نيويورك ولندن تجثو «لأن معظم الاقتصادات الناشئة يتمتَّع بفوائض ضخمة في الموازنات الجارية، ما دفع إلى تدوير نسبة عالية من الأموال إلى الاقتصاد الأميركي الذي صب أكثر من تريليون دولار في سوق الرهون العقاري المكوَّن من أفقر المقترضين، وأدناهم ملاءَةً، علمًا أن الارتباطات بين الهشاشة المالية في الولايات المتحدة، والأزمات السابقة في الأسواق الناشئة، تعني أن الجروح المصرفية والاقتصادية الحالية يجب أن لا ينظر إليها كمجرد نتيجة لسياسة نقدية تميل إلى المخاطرة، ولا إلى تشريعات متراخية وسلوك مالي غير مسؤول فحسب. فعلى الرغم من أهمية كل هذه الأمور، فإن أي بلد يتلقى تدفقًا ضخمًا ومستدامًا من الإقراض الأجنبي، يعرِّض نفسه لمخاطر أزمة مالية كون الهشاشة المالية الخارجية والمحلية ستزداد، وهذا بالضبط ما تشهده الولايات المتحدة اليوم، إضافة

إلى عدد من الدول المرتفعة الدخل. والأزمة الحالية ترتبط بتلك التي سبقتها، لا سيما منها الأزمة الآسيوية (1997 – 1998) حيث لم تصبح الاقتصادات الناشئة مصدِّرة غزيرة للرساميل إلا بعد تلك الأزمة. وقد تمّ تعزيز هذا النهج باختيار الصين مسار تنمية قائمًا على التصدير، والسبب يعود جزئيًا إلى خوفها مما أصابها خلال الأزمة الأسيوية. هذا وقد زاد من تخندقها القفزات الأخيرة في أسعار النفط وما نجم عنها من انفجارات في فوائض الموازنات الجارية للدول المصدرة للنفط.

والجديد المؤثر في الاقتصاد العالمي على المستوى الكلي يتمثَّل في بروز الولايات المتحدة، وعدد آخر من الدول المرتفعة الدخل كجهات إنفاق، وكملاذ أخير للاقتراض، حيث مارست الأسر الأميركية التي غذتها الديون اندفاعًا إنفاقيًا ليس له مثيل، وتوجَّهت نحو الاقتراض بشراهة من بنوكها الإسكانية غير المراقبة.

وقد ترافقت الميزة الحالية (طفرة الإدخارات) في الاقتصاد الصناعي مع دخول الألفية الجديدة، مع بروز سمات مفاجئة تمثلت في المستوى المتدني لأسعار الفائدة الاسمية والحقيقية على المدى الطويل، في وقت كان يشهد النمو الاقتصادي سرعة عالية. فأنتجت الأموال الرخيصة فورة من الابتكار المالي والاقتراض والإنفاق الذي كان من الأسباب الأولية للارتفاع الشديد في أسعار المنازل ضمن جزء واسع من العالم المرتفع الدخل، وبخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وأسبانيا.

إن طفرة الادخارات أدت إلى تكدّس الفوائض الكبرى في الاقتصادات بكميات تفوق ما يمكن أن يستوعبه الاستثمار، وهذا هو حال الاقتصادات الآسيوية والدول المصدرة للنفط التي وصلت فوائضها إلى 2 % من قيمة الناتج المحلي العالمي، كما أعلن صندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من أن الصين مستورد كبير للنفط إلا أنها برزت أيضًا كصاحبة أكبر فائض عالمي

(العام 2007، بلغ 372 مليار دولار، أو ما يساوي تقريبًا مجموع فائضي اليابان وألمانيا). وبلغت مجموعة الفوائض العالمية العام 2007 حوال 1.680 تريليون دولار حسب بيانات صندوق النقد الدولي، وكان نصيب الدول العشر الأولى (الصين، اليابان، ألمانيا، السعودية، روسيا، سويسرا، النروج، الكويت، هولندا، والإمارات) أكثر من 70 % من هذه الفوائض.

وقد استوعب العجز الأميركي حوالى 44 % من هذا المجموع، وإذا أضفنا إليها بريطانيا وأسبانيا وأستراليا (الدول ذات الفقاعات العقارية حينها) لوصلت النسبة إلى 63 % من فوائض الموازنات الجارية عالميًا.

وهكذا توجَّه رأس المال إلى بعض أغنى دول العالم، وظهرت الفوائض كنتيجة لسياسات متعمَّدة في مراكمة الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية، ولزيادة أحجام الصناديق السيادية.

الأموال الساخنة وتفاقم الأزمة

الأموال الساخنة «Hot money» تعبير يُطلق على الأموال التي تتحرَّك بسرعة شديدة من استثمار إلى آخر على مستوى العالم، مستبقة تغيرات أسعار الصرف أو مقتنصة فرصًا استثمارية ذات عائد أعلى في المدى القصير.

العام 1998 كان لانسحاب الأموال الساخنة دور كبير قي الأزمة الآسيوية. فماذا فعلت وتفعل في الأزمة الحالية؟

- الهلع والخوف اللذان سيطرا على المستقرضين جعلاهم يبحثون عن ملاذ آمن لاستثماراتهم فكانت سندات الخزانة الأميركية، الأمر الذي تسبَّب بانسحاب سريع ومتواصل من الأسواق الناشئة كروسيا والهند وكوريا الجنوبية ودبي وغيرها، ما دفع إلى التراجع الحاد في الأسواق المالية لتلك الدول.

ولأن الضغط كان شديدًا على سوق العملات، والسيولة ضعيفة في بنوكها

(نتيجة هروب الاستثمارات الأجنبية العالية السيولة) اضطرت السلطات النقدية في تلك البلدان إلى اللجوء إلى فوائضها المالية لتأمين نظامها البنكي وحماية عملاتها.ما سبب استنزافًا كبيرًا لاحتياطات تلك الدول.

- تسبَّب هروب المستثمرين إلى سندات الخزينة الأميركية في زيادة الطلب على الدولار، وبالتالي ارتفاع كبير في سعر صرفه أمام معظم العملات الرئيسة. وإذا أخذنا بالاعتبار أن التحسن الذي طرأ على الاقتصاد الأميركي في الفترة السابقة للأزمة الحالية، كان بفضل انخفاض سعر صرف الدولار، حيث أدى ذلك إلى نمو الصادرات الأميركية، فإن الارتفاع الذي حصل على أثر انفجار الأزمة سيعني تراجعًا في الصادرات الأميركية، في وقت يعاني فيه الاقتصاد الأميركي الركود الحاد نتيجة تراجع الطلب المحلي. هذه الحال ستزيد من أسعار السلع، وإذا كانت توقعات المستهلكين بالانخفاض العام للأسعار ستدفعهم إلى تأجيل قراراتهم الاستهلاكية، فإن هذا سيزيد من فائض السلع المنتجة، وهذه حالة لا تقل سوءًا عن التضخم، حيث تعمق الركود الاقتصادي والزيادة في تراجعات أسعار العقارات، سيفاقم من مشكلة الرهن العقاري والأزمة المالية.
- إن تراجع الأسعار يحدث عادة بسبب وجود فائض إنتاج، وتتم معالجته بتخفيض أسعار الفائدة، لكن عندما يكون تراجع الأسعار ناتجًا عن توقعات المستهلكين، فلن يعود تدبير كخفض الفائدة نافعًا، لذلك يكون الحل الأنسب بتراجع سعر الصرف لتعزيز الصادرات ما سيتسبَّب بضغوطات تضخمية على الأسعار، ما يخالف توقعات المستهلكين بتراجع الأسعار، فيقبلون على معاودة الاستهلاك، الأمر الذي يقلل من الركود الاقتصادي، ومن فرص سحب المنازل من المقترضين بسبب العجز عن السداد. غير أن توجه الأموال الساخنة إلى سندات

الخزينة الأميركية دفع بالدولار إلى الارتفاع بدلاً من الانخفاض كما كان متوقعًا في ظل هذه الأزمة ما أسهم ويسهم في تعميق الأزمة الاقتصادية ويزيد من صعوبات حلها.

وهكذا إن ابرز سلبيات الأموال الساخنة هو أنها تدخل عندما يكون الاقتصاد في حالة انتعاش، وبغير حاجة إليها، يجتذبها فقط فرص الربح السريع. إلا أنها تخرج في أحلك الظروف وأكثرها حرجًا، حين يكون الاقتصاد بأمس الحاجة إليها وإلى بقائها فيتسبب خروجها بضغط على النظام المالي وهدر الفوائض المالية دفعًا عن العملة المحلية.

هل العالم أمام كساد جديد؟

إن هذا السؤال الذي يبدو تعبيرًا عن القلق، فهو عدا عن كونه احتمالاً يحاول أن يتلمس نهاية مرحلة وبداية جديدة نتيجة الإجماع الدولي، والاستنفار النشط لمعالجة التداعيات المحتملة، وعلى الرغم من كون جملة التدابير «الإنقاذية» المحصورة في بلدٍ ما أو على صعيد التجمعات والمؤسسات الدولية لم تقدم حتى الآن ما يطمئن ويعيد الثقة، والدليل استمرار هبوط المؤشرات وتهاوي المؤسسات. فإن مرحلة الهيمنة المالية على الاقتصاد العالمي انطلاقًا من أميركا قد انتهت، والأنظار متجهة إلى إعادة الاعتبار للاقتصاد الحقيقي، التي تغيب عن دور القائد للسنوات العشرين الماضية. فالبلدان المتقدمة اقتصاديًا كافة، والتي تشكل ليس أقل من 55 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، دخلت في حالة من الركود. والأسواق الناشئة التي لم ترتبط في مستهل الأمر بهذه المحنة إلا حين بدأ المستثمرون الأجانب في سحب أموالهم فانتشر الذعر في أسواق الائتمان، وأسواق المال، وأسواق العملة.

صحيح أن هذا الأمر قد سلَّط الضوء على نقاط الضعف التي تعانيها الأنظمة المالية والشركات في عديد كبير من البلدان النامية، لكنه أيضًا هدَّد مشهد النمو والازدهار للاقتصادات الناشئة التي عرفت نسبًا عالية في حركة الاقتصاد الحقيقي – السلعي. أما البلدان التي تعاني عجزًا تضخميًا في حساباتها الجارية أو تعيش عجزًا ماليًا ضخمًا، أو تلك الملتزمة ديونًا ضخمة قصيرة الأمد بالعملة الأجنبية، فقد بانت الهشاشة في اقتصادياتها. إن نسبة تراجع النمو استنادًا إلى الأرقام التي يصدرها بعض الدول، والتي تدأب المؤسسات المالية والنقدية الدولية على التبشير بها، ما زالت تشير إلى مرحلة الركود الاقتصادي. والخوف كل الخوف في انتقال هذه الأرقام إلى المنحى السلبي ليتحوَّل الاقتصاد العالمي إلى الانكماش ومن ثم الكساد. هذا المحذور، ومن أجل عدم الوصول إليه، يتطلَّب الأمر الانتقال من التعاطي الصدموي (من صدمة) إلى الاستراتيجي، على صعيد الفكر الاقتصادي وعلى صعيد الخيارات الإنتاجية، والأنظمة المالية، والتشريعات الرقابية، وتطوير أو تغيير وجهة عمل المؤسسات الدولية الناظمة لحركة العولمة الحالية.

أسئلة حول المطلوب

السؤال الأول:

ينطلق من صدقية إمكان استعادة العافية الاقتصادية أولاً في الولايات المتحدة وتاليًا في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. ومن المعلوم أن هذا الأمر يحتاج إلى إستراتيجية جديدة تعيد النظر بدور الحكومات في التمويل عبر الإنفاق الواسع.

كانت فكرة جورج دبليو بوش عن الاقتصاد تتلخَّص في تخفيض الضرائب ثلاث مرات وتعزيز الإنفاق على الحرب في الوقت نفسه، الأمر الذي أدى

إلى عجز هائل في الميزانية يُتَوَقَّع أن يتسع في غضون العام المقبل (أكثر من تريليون دولار) تحت الضغوط الإضافية التي يفرضها الركود، وعمليات إنقاذ البنوك، وتدابير الحذر المالي.

لذلك سوف يكون لزامًا على أوباما، الرئيس الأميركي، أن يضع خطة مالية في المديين القصير والمتوسط، لاستعادة قدرة الحكومة على التمويل عبر إيقاف الحرب العراقية وزيادة الضرائب على الأغنياء (كما عبر أكثر من مرة) وفرض ضرائب جديدة على الاستهلاك، كما أعلن يوم 2008/12/5 خلال مقابلة مسجَّلة على شبكة «أن.بي.سي». الأميركية: «أن مساعدة أصحاب المنازل الذين يواجهون حبس رهونهم هي أحد الخيارات المقترحة». وإن كان قد تجنَّب الإجابة عن سؤال حول نيته زيادة الضرائب على الأغنياء، فإنه أكد أن الاقتصاد سيسوء قبل أن يتحسَّن. وقد دعا إلى الإنفاق الأوسع على الأشغال العامة التي لم ينفق عليها منذ إنشاء الطرق السريعة بين الولايات المتحدة قبل نصف قرن.

وانطلاقًا من عدم الوضوح في مسالك التمويل الحكومي ووقف الإنفاق غير المجدي «العسكري تحديدًا» يطرح السؤال الثاني إمكان وقدرة اتخاذ التدابير اللازمة للاستعاضة عن قلق القطاع الخاص، وخوفه من المغامرة أو المخاطرة، «في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى السيولة والإنفاق وإيجاد فرص العمل». هذا مع حالة الاتحاد الأوروبي غير القادر على بلورة سياسة مالية موحدة لاعتبارات عديدة منها: عدم وجود مؤسسات مالية موحَّدة، ونتيجة الخلافات التي ما زالت قائمة في وجهات النظر حول دعم الاقتصاد الأوروبي بخاصة بين ألمانيا وفرنسا.

إذن السؤال الأول، على الرغم من بوادر وقابلية الإجابة الإيجابية عنه، فما زال يتعثَّر، والانتظار سيد الموقف.

السؤال الثاني:

يدور حول الخيارات المتاحة في إعادة توزيع الحركة الاقتصادية والتنمية على الصعيد الدولي، وهل هناك من إمكانات لتدارك بعض الانعكاسات السلبية على الاقتصادات الضعيفة؟ حيث أنه مع التطورات الدراماتيكية التي حدثت في المراكز الاقتصادية الرئيسة يظهر أنه لا بد من أن ينظر إلى مناطق العالم الفقيرة باعتبارها فرصًا للاستثمار وليس مصادر للتهديد أو مناطق تستحق التجاهل. وفي هذا الوقت حيث أصبحت الشركات الكبرى العاملة في مجال إنشاء وتشييد البنية الأساسية في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان تمتلك قدرات فائضة، فسيكون لزامًا على البنك الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التصدير والاستيراد الأميركي، وبنك التنمية الأفريقي، وغير ذلك من صناديق الاستثمار عامة ومنها الصناديق السيادية الخليجية، أن تتوسَّع في تمويل الإنفاق على البنى الأساسية في أفريقيا والشرق الأوسط، كشق الطرق ونشر محطات الطاقة والموانئ وأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية، من أجل تعزيز المداخيل، وكي تتمكن من استعادة شركاتها وتوظيفاتها وعمالها المهرة إلى العمل فيها من جديد، وكي يعاد توزيع الثروة عبر توسيع الاستثمارات وتنويعها، كي تتخفف الاقتصادات المصابة اليوم من أحمال وأعباء الركود الاقتصادي السائر نحو الانكماش، وكي تستعاد أولوية الاستثمار باتجاه الاقتصاد الحقيقي، وباتجاه التنمية.

إنه سؤال مقلق، يبدو منطوقه غير مدرك حتى الآن، لأسباب عميقة الجذور في نظريات وأساليب النمو والتنمية التي كانت متبعة في الولايات المتحدة وأوروبا، حيث ما زال النظر إلى المناطق الفقيرة كأسواق للسلع أو بأحسن الأحوال مصادر لليد العاملة الرخيصة والمواد الأولية المطلوبة. إن المطالبة بالتغيير على مستوى إدارة الأسواق المالية والمؤسسات الدولية ونظام العلاقات المالية والدولية من دون التطرق إلى نمط العلاقات الاقتصادية الدولية، واستبدالها من علاقات هيمنة واستغلال إلى هواجس إنماء وتنمية،

قد يكون مقصِّرًا عن إيجاد المخارج البعيدة المدى للأزمات الاقتصادية المحتملة، خصوصًا مع مظلة العولمة. فمن غير الجائز أن تستمر المغانم في مكان والمغارم في مكان آخر.

السؤال الثالث:

وهو أكثرها حضورًا في المناقشات والمداولات على الصعيد الفكري والنظري: هل الأزمة الراهنة أزمة السوق المالي أم أزمة الرأسمالية كنظام اقتصادي – اجتماعي؟ وهل الأزمة فيه بنيوية، أم أزمة اشتغال لمستوى من مستوياته؟ وهل هذه الأزمة هي مؤشر الانهيار المقبل أم أزمة طارئة سرعان ما سيعيد النظام تجديد نفسه؟

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والتجربة الاشتراكية، وبعد أن جدَّدت نفسها الرأسمالية، ظهرت في العقدين الأخيرين وكأنها خيار التاريخ، وقد عزَّز هذا الرأي القول بإن عهد الثورات الاجتماعية قد انتهى، والرهان اليوم هو العولمة، والإصلاح التدريجي؟

لكنه جاز للبعض المختلف أن استعار من الأزمة الحالية قوة ويقينًا بأن الرأسمالية تلفظ أنفاسها الأخيرة، وأن أزماتها الدورية لا بد من أن تؤدي إلى الانهيار الشامل والكامل. طبعًا، غاب عن بالهم عدم وجود قوى بديلة، لا بل اعتبروا أنفسهم القوة البديلة (الإسلاميون، الماركسيون التقليديون). وكان التلاقي بين هذين الاتجاهين في نعي الرأسمالية واضحًا وبيِّنًا. لكن التدابير التي اتخذت، والتنادي العالمي الذي حصل، والتشابك المعقود دفاعًا عن المصالح الذي ظهر، وضعت هذا الرأي في خانة التمنيات الإيديولوجية، أكثر من أن يكون حقائق ووقائع. فلا شك أن الهيمنة التي حصلت للقطاع المالي في النظام الرأسمالي، بعد دخول أنظمة ومجتمعات كانت مختلفة إلى نادي اقتصاد السوق، وهجرة الرأسمالية الصناعية إلى البلدان النامية، وتعديل مفهوم وحلقات السلسلة السلعية، وشيوع الاستهلاك المفرط. كل هذا جعل

المفارقة مفزعة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، فوصلت الدورة الاقتراضية للدولار الواحد إلى 32 دولارًا. على الرغم من ذلك بانت الأزمة أزمة اشتغال وليس أزمة وجود، أزمة في غياب التشريعات والقوانين المقيدة للانفلات، وفقدان رقابة على المؤسسات والآليات التي تدير الاقتصاد الحر للأسواق والذي أدى إلى الغياب الكامل لدور الدولة.

من هنا يطرح اليوم العودة إلى الكينزية التي أنقذت الرأسمالية بعد أزمة العام 1929، العودة إلى الدور التدخلي للدولة، وفي هذا قد يكون الإنفاق الحكومي الواسع اليوم أحد الخيارات الأساسية لمواجهة الركود الاقتصادي ونتائجه الاجتماعية.

لكن السؤال يبقى ماثلاً: هل قوة النظام الرأسمالي في غياب البديل، أم أنه خيار التاريخ؟ وهل من خلال بعض السياسات المحلية والتعاون الدولي وإعادة النظر بالتشريعات الناظمة، وبدور الدولة الراعية والموجهة، يمكن تجاوز الأزمة، على الرغم من ترددات وآثارها الكبيرة اقتصاديًا واجتماعيًا؟

السؤال الرابع:

وهو آني الطابع يدور حول توافر فرصة الخروج من شرنقة الأزمة؟

فقد علمنا أن «الاقتصاد الجديد» الذي نشأ في العقود الثلاثة الأخيرة، والقائم على تأمين السيولة المفرطة لاقتصاد مبني على الريوع، استخدم الأدوات الضرورية لهذا «الجديد»، فكان تحرير الأسواق المالية من قيود الرقابة، واعتماد الإنترنت كوسيلة أساسية في التجارة والأسواق المالية، وتضخيم عمل المصارف الاستثمارية التي تعمل من دون رقابة، معتمدة على مبدأ أن السوق في النظام الرأسمالي الصرف تصحِّح نفسها، من دون تدخل حكومي، وذلك عكس المصارف التجارية التي تخضع لرقابة لجان تابعة للاحتياطي الفيدرالي الأميركي. ومع الجشع وتبسيط شروط فرص نجاح وإهمال الخبرة أصبح نجاح كل من يعمل في إدارة الأموال في الأسواق

المالية (البورصة) أكيدًا لسهولة الاستثمار في المشتقات المالية التي تعتمد على فوارق بسيطة في السعر نتيجة فروقات المخاطر وبالتالي الفائدة التي تحددها مؤسسات التصنيف. وكان اعتماد مبدأ تسنيد القروض العقارية بخلق سيولة ورقية، وبيع سندات دين مبنية على سندات أساسية عدة مرات. لم تؤثر هذه السيولة الورقية على معدلات التضخم، لبقائها متداولة ضمن مجموعة المصارف الاستثمارية، مغرية المصارف التجارية بالانغماس في هذه المخاطر لإظهار أرباح في ميزانيتها، وبالتالي عوائد عالية لمساهميها، وارتفاع في أسعار أسهمها، وبالتالي مداخيل أسطورية لمديريها وموظفيها، ناهيك عن الضرائب الهائلة التي جنتها الحكومات من تلك المؤسسات المتخمة بالأرباح الكاذبة.

أما وقد وصلت هذه المغامرة المالية إلى نهاياتها، وانفجرت فقاعتها بأزمة مهددة بالأسوأ، هل الإجراءات التي اتخذت لكبحها كافية؟ الإجابة المتفائلة عن هذا السؤال تناقضها التطورات المتلاحقة، فها الإفلاس والانهيار يهددان قطاع صناعة السيارات، ولم تفلح حتى الآن مشاريع الإنقاذ، ولم تعد الثقة إلى الأسواق المالية، وما زالت مؤشراتها تتجه هبوطًا.

وانسجامًا مع ترددات الفشل في المعالجة، تعيد مؤسسات المجتمع الدولي مراجعاتها لتوقعات سابقة في شأن المؤشرات الاقتصادية الخاصة بنمو الناتج الإجمالي العالمي، فالتباطؤ والركود ينتشران في كل الاقتصادات بما فيها تلك الناشئة (صاحبة القوة الناهضة). لذلك كله، هل التدابير التي اتخذت حتى الآن هي مجرد بداية، ولا بد من إكمال المهمة؟ وما هي المهمات المقبلة والملحة، المطلوبة تقنيًا وإداريًا واقتصاديًا على صعيد السيولة والضمانات والائتمان المصرفي؟ هل يمكن تقسيم الإجراءات إلى مراحل ومستويات؟ أم أن الكل المعقد يحتاج إلى شبكة معقدة من التدابير والسياسات والإجراءات الجذرية؟

السؤال الخامس:

ينطلق من احتمال إعادة النظر بالنظام المالي العالمي، هل لا بد من ذلك، أم لا تعدو المسألة بعض التعديل الطفيف الملطف؟

حين دمر ريتشارد نيكسون نظام «بريتون وودن» المالي الدولي العام 1971 من خلال إقفال «نافذة الذهب» في وزارة الخزانة الأميركية، قطع آخر ارتباط بين الدولار والذهب، وتبع ذلك (كما قلنا سابقًا) انتشار هائل لطيف من أدوات الإئتمان في عملة من دون أساس، وكان أبرز مثالٍ وأشدها سطوعًا هو نمو المشتقات المالية غير الخاضعة للضوابط، والتي انتفخت لتبلغ 600 ألف مليار دولار، أي ما يعادل 100 ألف دولار لكل شخص على وجه البسيطة. طبعًا هذا النمو في الائتمان تحت راية الدولار أدى إلى تعزيز النمو الاقتصادي وارتفعت نسبة الائتمان في الولايات المتحدة مقابل الناتج المحلي الإجمالي من 150 % إلى 350 % العام 2007، وأدى الاستهلاك المموَّل من جانب الائتمان إلى زيادة الواردات، ما أثر على الميزان التجاري الأميركي، ليبلغ عجزه نحو 850 مليار دولار العام 2007.

وحين غمر معيار الدولار العالم بأموال مشكوك في مصادرها انتشر عدم الاستقرار الاقتصادي، وأدت إعادة استثمار الدولارات النفطية إلى الانتعاش الاقتصادي الأميركي اللاتيني في السبعينيات، ثم إلى أزمة ديون العالم الثالث في الثمانينيات، وأدى الفائض التجاري الياباني مع الولايات المتحدة إلى ارتفاع أسعار العقارات في اليابان أواخر الثمانينات، حتى أصبحت حينها قيمة الحدائق الإمبراطورية في طوكيو أعلى من قيمة كاليفورنيا، ليحل بعد ذلك عقد التنمية المفقودة في اليابان، حتى انفجرت تلك الفقاعات العام 1990. ثم جاء بعد ذلك نهوض «المعجزة» الأسيوية وسقوطها. ثم كانت فقاعة الإنترنت في الولايات المتحدة، وها هي أزمة الرهون العقارية الأميركي تؤدي إلى انفجار الأزمة المالية العالمية، وتضع

العالم أمام الكارثة شبه المحققة.

لقد اعتمد نظام «بريتون وودز» ميزان القوى العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وبات الدولار معيارًا وحيدًا العام 1971، وحصل ما حصل في القطاع المالي وفي الاستثمار والادخار. هل ما زال يبرر نفسه هذا النظام؟ أم لا بد من العودة إلى نظام الذهب؟ أم يجب الاستفادة من التطورات الحاصلة على صعيد موازين القوى الاقتصادية واعتماد سلة عملات معيارية؟ سؤال حتى الآن يطرح ولا إجابة عنه ولو مبدئية.

الأزمة المالية الحالية أشد وطأة وأكثر تعقيدًا من الأزمات السابقة، فالعالم تغيَّر، والرأسمالية ترسخت كنظام اقتصادي أحادي عالميًا، وما تعدد التلاوين المعروفة عالميًا، إلا استدراك للخصوصيات المحلية. وإذا كان النظام الرأسمالي قد أصيب اليوم في الرأس، وتداعت إليه سائر الأعضاء بالسهر والحمى، فلأنه مع العولمة والنمط الذي ساد في العقود الأخيرة قد ربطت الأسواق المالية والسلعية وعوامل الإنتاج بشبكة من العلاقات المتداخلة، من الصعب أن لا تتأثر سلبًا، وإن كانت لا تتساوى جميعها في الغُنم والمكسب. لا شك أن الأزمة فتحت على مرحلة جديدة، تؤذن بنهاية سيادة قطاع (المالي تحديدًا) وتفتح لإعادة الاعتبار لقطاعات أخرى (الاقتصاد الحقيقي). وما الاستنتاجات المتسرعة حول الانهيار والإفلاس، سوى تمنيات إيديولوجية أو تسجيل نقاط سياسية، لكن بالمضمون الحقبة المقبلة ستشهد تغيرات وأشكال جديدة على الصعد كافة من النظرية إلى العلاقات والأطر والآليات والأساليب والوسائل، كون المصالح على المحك، وغياب البديل أو ضعفه لا بد من أن يكون عاملاً من عوامل إعادة التجديد والتطوير على قواعد ما تفرضه موازين القوى الصراعية لعالم واحد، ونظام اقتصادي – اجتماعي يحمل مشكلات كثيرة ولا عدالة واضحة، لكنه وعلى المدى المنظور، ما زال الخيار الأوحد.

المصادر والمراجع

1. الاقتصادية الإلكترونية، **أعيدوا الربط بين الذهب والدولار**، العدد 5530، الموافق 2008/12/1.
2. الاقتصادية الإلكترونية، **الانتصار على أزمة بحاجة إلى تعاون**، العدد 5537، التاريخ 2008/12/8.
3. الاقتصادية الإلكترونية، **عودة الثقة تستغرق وقتاً طويلاً**، العدد 5516، التاريخ 2008/11/17.
4. الاقتصادية الإلكترونية، **من الانهيار المالي إلى الكساد المالي**، العدد 5487، التاريخ 2008/10/19.
5. البنك الدولي، **نمو الناتج**، صحيفة النهار، العدد 23557، 2008/12/13.
6. الجزيرة نت، **خطورة الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي**، الخميس 2008/10/26.
7. جيفري ي شاس، **التصافي المستدام**، الاقتصادية الإلكترونية، 2008/11/24.
8. د. قبانجي جاك، **قراءة اجتماعية لأزمة الرأسمالية العالمية**، محاضرة ألقيت في المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، 13 ديسمبر/كانون الأول 2008.
9. د. محمد بن محمد آل الشيخ، **الأزمة المالية العالمية**، الاقتصادية الإلكترونية، العدد 5517، التاريخ 2008/11/18.
10. د. نحاس شربل، **حظوظ اجتناب الأزمة وشروط تخطيها**، النهار، بيروت، 2001.
11. رفيق قاسم، **الكساد الكير الجديد**، صحيفة النهار، العدد 23534، 2008/11/17.
12. رويترز، **أوباما الاقتصاد سيسود**، صحيفة النهار، العدد 23554، 8 ديسمبر/كانون الأول 2008.

القدس في الاستراتيجية الصهيونية: من الاسرلة الى التهويد

د. محمد مراد*

تقديم

الصراع الدائر على القدس حاليًا لم يكن حدثًا طارئًا معزولاً عن استراتيجية صهيونية اعتمدت سياسة المراحل المتدرّجة وصولاً الى هدفها المركزي في تحقيق يهودية الدولة العبرية ليس على أرض فلسطين وحسب، وإنَّما على المجال الجيوسياسي للمشرق العربي الذي يجمع بين مفاصل بحرية أربعة: من الفرات شرقًا إلى النيل غربًا ومن البحر المتوسط شمالاً إلى البحر الأحمر جنوبًا، أي من العراق إلى مصر، ومن شبه الجزيرة العربية إلى بلاد الشام.

ولمّا كانت الصهيونية من حيث هي أيديولوجية استعمارية استيطانية قد تلازمت في نموها ومراحل تطورها مع نموّ مصالح الرأسماليات الغربية وتطوُّرها، فإنَّ المكاسب التي حقَّقتها الصهيونية على طريق إنجاز مشروعها التوراتي التهويدي للقدس وفلسطين وبالتالي لسائر المجال الحيوي للمشرق العربي، هي مكاسب توافرت بفعل الدعم المتواصل

* باحث وأستاذ جامعي

لرأسماليات المركز الغربي، والتي تمثَّلت بالثنائية الأنكلو – فرنسية حتى الحرب العالمية الثانية، وبالولايات المتحدة الأميركية التي تبوَّأت سدّة الهرم الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية.

واذا كانت الإدارة البوشية (2000 – 2008) قد أوجدت، من خلال حروبها الاستباقية التي أفضت إلى احتلال العراق (2003)، وإلى حضور عسكري مكثّف ومباشر في الخليج العربي، المناخات الملائمة للمشروع الصهيوني في تحقيقه إنجازات جديدة، فإنَّ الادارة الأميركية الجديدة برئاسة باراك أوباما، والتي جاءت ترفع شعار الدبلوماسية المرنة تجاه التعامل مع قضايا الشرق الأوسط ومنها قضية الصراع العربي – الصهيوني، لم تمثِّل خروجًا عن المسارات السياسية للإدارات الأميركية السابقة، وبالتالي، فإنَّ اعتمادها الدبلوماسية والانفتاح السياسي ليس إلاَّ من باب إعادة ترتيب الأولويات في سياسة أميركا الخارجية، والسعي للحصول على مكاسب أميركية – صهيونية من خلال تكتيكات جديدة قد يتبادر إلى الأذهان أنها متغيِّرات نوعية في السياسة الأميركية ولكنها، في الواقع، ليست سوى تكتيكات مرحلية ظرفية موظّفة في خدمة جملة من الثوابت الاستراتيجية التي يتقاطع عندها المشروعان الرأسمالي الأميركي من جهة، والصهيوني التهويدي في القدس وفلسطين وسائر المشرق العربي من جهة أخرى.

إنّ المعركة التي تدور اليوم حول المسجد الأقصى ليست من جرّاء احتكاك بين مواطن مقدسي فلسطيني مدافع عن أرضه ومقدّساته، وآخر مستوطن صهيوني حملته نزعة الاغتصاب والاستيطان من أماكن بعيدة من العالم، وإنما هي معركة بين تاريخين وجغرافيتين وهويتين مختلفتين تمامًا: بين تاريخ وجغرافيا وهوية لمواطن الاصالة العربية الفلسطينية، وآخر صهيوني دخيل من شذّاذ الآفاق أتى إلى القدس وفلسطين وراح يعمل على إلغاء السمات الحضارية المتميّزة للمدينة المقدسة جاهدًا، من خلال الحفريات في بيت المقدس، أن يقدّم للعالم تاريخًا مزيَّفًا بهدف إعادة تشكيل المدينة

بانتاجها يهودية خالصة بعد محو هويتها التاريخية العربية وعروبتها بثنائيتها المسيحية والإسلامية.

وإذا كانت فلسطين قد تحوَّلت، منذ مطالع القرن العشرين، لا سيَّما مع النكبة التي عرفتها في كيانها الجغرافي الاجتماعي – السياسي على أثر الهزيمة التي مُني بها النظام الإقليمي العربي من خلال إفلاسه في منع قيام «الدولة الإسرائيلية» العام 1948، إذا كانت تحوَّلت إلى قضية قومية مركزية تقدَّمت سائر قضايا العرب الأخرى، فإنّ مدينة القدس باتت القضية الأكثر بعدًا في مدلولاتها الصراعية الدينية والأيديولوجية والثقافية والحضارية، وفي تحوُّلها إلى ساحة الاشتباك المركزي بين مشروعين إثنين: مشروع أمبريالي صهيوني – أميركي تقوم استراتيجيته على إلغاء الهوية التاريخية للقدس ولسائر المدن العربية من جهة، وآخر نهضوي عربي تحرري يسعى إلى إستعادة دور المدن – المفاصل كالقدس وبيروت ودمشق وحلب والإسكندرية والقاهرة وبغداد ومكة وفاس وسواها من جهة أخرى.

في الوقت الذي أجمعت الأديان السماوية الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام على قدسية القدس كمخزون قيمي ديني تاريخي، إلا أنّ المدينة شهدت مبكرًا وما زالت تشهد حتى الآن صراعات تتجاوز الأبعاد السياسية والدينية أو القومية إلى صراعات أكثر عمقًا وبعدًا من حيث الدلالات الوظيفية للمدينة المقدّسة، دلالات ترتبط بدورها كمدينة ذات مخزون ثقافي عربي – إسلامي تقوم وظيفتها على نشر الرسالة العربية – الإسلامية في العالم أي وظيفتها الإنسانية العالمية، وبين وظيفتها التهويدية المدفوعة بنزعة تلمودية تقوم على إلغاء الهوية والأرض والذاكرة عند سكانها الأصليين، وإحلال آخرين استيطانيين غرباء مكانهم تأخذ المدينة إلى وظيفة تلمودية مسيطرة تنسجم مع نظرية «شعب الله المختار» لتبرير أيديولوجية التفوق اليهودي وتقاطعاتها مع أيديولوجية الرأسمالية الجديدة في عصر العولمة،

أي عصر التنميط الأحادي للعالم اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا، وتحويله إلى تابع زبائني تنحصر مهمته في خدمة الأقوى الرأسمالي المسيطر والمستأثر بحكم الشعوب والأمم وبثرواتها الطبيعية والإقتصادية والبشرية. من هنا، فإنّ الصراع على القدس لم يكن في الماضي، ولن يكون في الحاضر والمستقبل، صراعًا دينيًا كما يطفو على سطح الأزمة بين العرب والصهاينة، وإنما هو صراع على الأرض والإنسان والهوية، صراع بين أيديولوجية الإجتثاث الصهيونية من جهة، وأيديولوجية الأنسنة العربية المخزونة بقيم التسامح والمساواة والعدالة من جهة أخرى.

يأتي الصراع الجيوسياسي على القدس حاليًا في مقدَّم أنواع الصراعات السياسية والدينية والإقتصادية والثقافية الأخرى وأشكالها. والمقصود بالصراع الجيوسياسي هو ذلك الذي يتركَّز على الإمساك بجغرافية المكان لما لها من أهمية جيوسياسية تضمن التفوُّق والغلبة للقوى المستأثرة بالمكان نفسه والمتحكِّمة بتوظيفاته البعيدة.

كان موقع فلسطين الجغرافي، وموقع القدس فيها، من أهمّ الأسباب لنشوب الصراعات التاريخية بشأنها. فقد شكّل المشرق العربي، وفلسطين جزء منه، وما يزال يشكل حتى اليوم، موقعًا جيو – استراتيجيًا وحضاريًا متميزًا. فهو موقع الاتصال بين حوض البحر المتوسط وامتداداته الأوروبية من جهة، ومنطقة الخليج العربي امتدادًا إلى جنوب شرق آسيا وجنوب الاتحاد السوفياتي السابق (الاتحاد الروسي اليوم) من جهة أخرى. فالمربّع الحيوي الذي يجمع بين مكة المكرّمة (الحجاز) والقاهرة (مصر) وبغداد (العراق) ودمشق (الشّام)، شهد، منذ فجر التاريخ، تمازجًا حضاريًا بين الحضارات المحلية من فرعونية وكنعانية وفينيقية وأمورية وسومرية وبابلية من جهة، والحضارات الوافدة من فارسية وإغريقية ورومانية من جهة أخرى.

كان موقع فلسطين من المربع الحيوي المشار إليه، نقطة الاستهداف المركزي المبكر للحركة الصهيونية التي وُلدت من رحم الرأسماليات الغربية الأوروبية

في صعودها الخطي الذي بدأت تشهده مع مطالع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والذي تمثَّل بجملة من التطورات النوعية على مستوى الإقتصاد الصناعي – النقدي ومتطلباته في المراكمات الرأسمالية المستمرة سواء في السيطرة على أسواق لتصريف الفائض الإنتاجي في مستعمرات تابعة لها أم في توفير احتياجاتها الصناعية من المواد الخام المتوافرة في أراضي تلك المستعمرات.

من هنا، فإن الإسترجاعية التاريخية أي العودة إلى أرض «الميعاد» التي حملت لواءها الصهيونية المنتجة رأسماليًا أوروبيًا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وأمبرياليًا أميركيًا بعد تلك الحرب، ليست سوى إسقاطًا أيديولوجيًا لتبرير النزوع الصهيوني نحو إجتثاث سكان القدس وفلسطين واقتلاعهم كهوية وذاكرة تاريخية، من أجل الإمساك بمركزية المجال الجيواستراتيجي للقدس وفلسطين تمهيدًا للإنطلاق نحو الإمساك بكل المربع العربي الذي يجمع بين أرض شبه الجزيرة العربية ومصر والعراق والشام، وهو المربَّع الذي ينسجم مع مقولة الصهيونية التلمودية في إقامة «إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل».

تحاول هذه الدراسة أن تحلِّل الأبعاد الجيواستراتيجية للسياسة الصهيونية تجاه تهويد مدينة القدس، وذلك بالتوقُّف عند أنماط التهويد الجغرافي (الأرض) والديموغرافي (الإنسان) والتاريخي الحضاري (الهوية والثقافة).

أما المنهج الذي تعتمده الدراسة فهو منهج التاريخ الإجتماعي لما هو منهج دينامي حراكي تطوري يقوم على تفحص أسباب الظاهرة في طور التكوين والتشكل، مرورًا برصد حركة الظاهرة في الواقع، أي أشكال نموها وتطورها مكانيًا وزمانيًا وصولاً إلى إستنتاج الدلالات التي تتركها في هذا الواقع حاضرًا ومستقبلاً.

القدس في استراتيجية التهويد الصهيوني

استراتيجية التهويد هي عملية اقتلاع الشعب الفلسطيني ليس من أرضه وحسب، وإنما فصله كليًّا عن تاريخه ومحو ذاكرته الثقافية التي نسجها عبر قرون طويلة من الزمن. وإذا كانت الجغرافية (الأرض) قد شكّلت المسرح الحياتي للجماعة العربية الفلسطينية، وإذا كان التاريخ أيضًا قد شكّل ذاكرة هذه الجماعة وهويتها الحضارية، فإنّ التهويد الصهيوني جاء ليكون قطعًا فاصلاً بين الجغرافيا والتاريخ أي بين الأرض وإنسانها، وبالتالي تصدير هذا الإنسان إلى الفراغ ورميه في المجهول. على قاعدة هذه الغائية الصهيونية المرسومة في استراتيجية التهويد، تحدَّدت طبيعة الصراع العربي – الصهيوني على القدس وفلسطين، بحيث لم يكن في حقيقته صراعًا دينيًا أو اجتماعيًا أو حضاريًا أو تنازعًا حدوديًا أو اقتصاديًا، وإنما كان وما زال، صراعًا بين الإلغاء والبقاء، بين مستوطن صهيوني اغتصابي من جهة، ومواطن عربي فلسطيني متشبّث بأرضه ومدافع عن هويته ووجوده من جهة أخرى[1].

إرتكزت استراتيجية التهويد الصهيوني إلى مسارين متلازمين من حيث الأهداف والنتائج: الأول، ظرفي سياسي ويتمثَّل بالأسرلة أي إضفاء الطابع الإسرائيلي على فلسطين المحتلة إداريًا وديموغرافيًا وسياسيًا، والثاني، استراتيجي أيديولوجي ويتمثل بالتهويد أي إقامة المجتمع والدولة اليهوديين كترجمة توراتية لتحقيق نبوءات دينية مزعومة تدور حول مقولتي «الأرض الموعودة» و«**شعب الله المختار**»[2].

1– يصف إبراهيم الدقاق الصراع الذي جرى على أرض القدس منذ الحرب الصليبية الأولى بأنه "كان صراعًا بين مؤسستين دينيتين وعلى مواقع دينية. غير أن الصراع الآن هو، في ظاهره وباطنه، صراع على وجود المقدسي الإنساني والحضاري في المدينة". أنظر: إبراهيم الدقاق: **القدس عالم بلا حدود**، في: "**القدس الآن: المدينة والناس: تحديات مستمرة**"، وثائق المؤتمر الذي عقد في بيروت بتاريخ 8 – 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1999، منشورات نقابة المهندسين، بيروت، 1999، ص 28.

2– للمزيد من التفاصيل حول الغائية اليهودية من مقولة "شعب الله المختار" أنظر دراستنا: محمد مراد، المدارس التاريخية الكبرى: **دراسات نظرية في مناهج البحث وفلسفة التاريخ**، دار الفقيه، بيروت، طبعة أولى، 1996، ص.ص 50 – 54.

هاتان المقولتان لم تتحوَّلا إلى مصدر للتثقيف الأيديولوجي لدى حاخامي الكنيس اليهودي وحسب، بل وُظِّفتا على نطاق واسع في الخطاب السياسي العلماني للزعماء العلمانيين والملاحدة الذين لا يؤمنون بالدين، لكنهم رأوا في الأدلجة الدينية لقضية الصهيونية «أنّ مفاهيم (الشعب المختار) والأرض الموعودة لو أُلغيت، لانهار أساس الصهيونية»[3].

تجلَّى التوظيف السياسي للمقولتين المذكورتين في التصريحات والخطب الحربية لغير مسؤول قيادي في الكيان الصهيوني منذ قيامه العام 1948. فقد وصف رئيس الوزراء «ليفي أشكول» احتلال إسرائيل للقدس الشرقية في حرب 1967 «بالعودة» إلى المدينة التوراتية التي ظلَّت، بحسب رأيه، في الانتظار ألفي سنة متشوِّقة إلى عودة اليهود إليها. أما وزير الدفاع «موشيه دايان» وهو العلماني متحدي المؤسسة الدينية اليهودية فكان أكثر دلالة في تصريحه لحظة وصوله إلى حائط البراق في القدس القديمة، أي القدس الشرقية، بعد احتلالها العام 1967، حيث قال: «لقد عدنا إلى أقدس مواقعنا، ولن نتركه مرة ثانية». والأمر نفسه عبّر عنه رئيس الحاخامين في جيش الدفاع الإسرائيلي الجنرال غورين، ألذي أصرّ على تأدية الصلاة في ساحات الحرم القدسي الشريف في 16 آب/أغسطس 1967 غير مكترث بالفتوى الدينية الصادرة عن الحاخامية العليا في إسرائيل، بل راح يشدِّد على المطالبة ببناء كنيس يهودي في الحرم نفسه. هذا، وكان الحاخام نسيم قد أصدر فتوى أعلن فيها قدسية سور الحرم من جهاته الأربع مشيرًا بذلك إلى قدسيته اليهودية[4].

لقد تلازمت الأيديولوجيا والسياسة في المراحل كلها التي قطعها المشروع الصهيوني منذ ولادته المبكرة في نهايات القرن التاسع عشر وحتى إنجازه

3- يوسف القرضاوي (الشيخ)، **حقيقة الصراع بين المسلمين واليهود على أرض فلسطين**، في: اسحق أحمد فرحات (محرر)، **فلسطين والوعد الحق**، مطبوعات شركة الزاد المحدودة، إسبانيا،طبعة أولى، 1415 هـ/1994م، ص 13.

4- إبراهيم الدقاق: **القدس عالم بلا حدود**، مرجع سابق، ص 24.

قيام «الدولة الإسرائيلية» العام 1948، والتي هي حجر الزاوية في قيام الدولة اليهودية على كامل المساحة الفاصلة بين النيل والفرات. من هنا كانت الأسرلة بمنزلة المرحلة التمهيدية لبلوغ اليهودية الخالصة. وبمقدار ما كانت الأسرلة في خدمة اليهودية التوراتية بمقدار ما كانت أيضًا اليهودية التوراتية كأيديولوجية دينية في خدمة الأسرلة كاجتماع سياسي في إطار الدولة الإسرائيلية التي ظهرت العام 1948، والتي أبقت جغرافيتها السياسية مفتوحة وقابلة للتوسع عبر مراحل، بحيث كان الرابط دائمًا بين المرحلة والحرب، وهذا ما يظهر جليًا من خلال سلسلة الحروب التي لجأت إليها إسرائيل والتي بلغت ست حروب بين 1968 و2006 عدا عن الاجتياحات والأعمال الحربية اليومية التي تقوم بها ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وضد الشعب اللبناني في الجنوب والبقاع، وكذلك مخيمات اللاجئين المنتشرة في غير منطقة لبنانية.

القدس بين الأسرلة والتهويد

إذا كانت الاستراتيجية الصهيونية قد جعلت من فلسطين كلها هدفًا ثابتًا في إضفاء الطابع الإسرائيلي – اليهودي المهيمن على مختلف مناحي الحياة، والأرض، والثقافة، والمؤسسات الدينية وسواها، فإنّ منزلة القدس – «قلب العقيدة» في الأيديولوجية الصهيونية – ظلّت تمثل خصوصية متقدِّمة على غيرها من الخصوصيات الأخرى في المشروع الصهيوني باعتبار المدينة المقدّسة مركز الانطلاق نحو أي مشروع استراتيجي يتجاوز مساحة فلسطين إلى مساحة المشروع التلمودي – التوراتي الهادف إلى تحقيق «إسرائيل الكبرى» من الفرات إلى النيل.

تركّز الاهتمام الصهيوني على أسرلة القدس وتهويدها منذ أن سيطرت إسرائيل على القسم الغربي من القدس في إبان حرب 1948. فقد أحدثت

سلطات الاحتلال تغييرًا جذريًا على صعيد جغرافية هذا القسم المحتل من المدينة وديموغرافيته.

تجلَّت عملية الأسرلة والتهويد لهذا القسم على أكثر من مستوى كان أبرزها ثلاثة:

الأول، على المستوى الإداري ظهر إسم «أورشليم»[5] في مسعى تهويدي واضح للمدينة من خلال اللجوء إلى استعادة إسمها التوراتي كما ورد في العهد القديم. وبذلك باتت القدس الغربية جزءًا من التنظيم الهيكلي الإسرائيلي إداريًا ومؤسساتيًا وتربويًا وعمرانيًا.

الثاني، التهويد العقاري بهدف إضفاء الطابع اليهودي على جغرافية المدينة، وذلك من خلال أساليب متعدِّدة من الإستيلاء والمصادرة وإكراه أصحاب الملكيات من العرب على بيع أراضيهم. وبعد أن كانت الملكيات العربية بعد حرب 1948 مباشرة تشكل حوالى 34 % من إجمالي الأراضي المملوكة من الشطر الغربي من القدس مقابل 30 % فقط لصالح الملاّك اليهود[6]، لم تلبث سلطات الاحتلال أنْ نجحت في إنجاز التهويد الكامل للأراضي محوّلة المواطنين العرب إلى لاجئي شتات خارج ديارهم وأراضيهم محقِّقة بذلك التهويد الجغرافي للشطر الغربي من المدينة والذي بلغت مساحته 16261 دونمًا العام 1948 أي ما يشكل حوالى 84 % من إجمالي مساحة القدس الكلية آنذاك[7]. إلا أنّ هذه المساحة لم تلبث أن سجلت إرتفاعًا مستمرًا حتى وصلت

5- جاء في الكتاب المقدس (العهد القديم)، قول الرب في أورشليم: "طيبوا قلب أورشليم ونادوها بأن جهادها قد كمُلَ.. على جبل عالٍ اصعدي يا مبشرة صهيون. ارفعي صوتك بقوة يا مبشّرة أورشليم. ارفعي لا تخافي. قولي لمدن يهوذا هو ذا إلهك. هوذا السيد الربّ بقوة يأتي وذراعه تحكُمُ له". أنظر: الكتاب المقدس (العهد القديم)، سفر إشعياء (40: 2، 9، 10).

6- العام 1948 توزَّعت ملكيات الأراضي في القدس الغربية التي خضعت للاحتلال الإسرائيلي على الشكل الآتي: ملكيات للعرب (33.9 %)، ملكيات لليهود (30.04 %)، مؤسسات أوروبية ومسيحية (15.21 %)، وأملاك حكومية وبلدية وطرقات (21.06 %).
أنظر: رائد فوزي داود: **فكرة التدويل في القانون الدولي وتطبيقاتها في ضوء قرارات الأمم المتحدة بمدينة القدس العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية التابع للقيادة العامة للقوات المسلحة بدولة الإمارات العربية. ورد في محمود رمضان، ورقة قدّمت إلى ندوة القدس التي عقدت في دار نقابة الصحافة ببيروت بمناسبة يوم القدس العالمي بتاريخ 2007/10/8، ص14.

7- توزَّعت المساحة الكليَّة لمدينة القدس بُعيد الاحتلال الإسرائيلي العام 1948 على الشكل الآتي:
القدس الغربية 16261 دونمًا وبنسبة 84 % تحت الحكم الإسرائيلي.
القدس الشرقية 2220 دونمًا وبنسبة 11.5 % تحت الحكم الأردني.
منطقة حرام 850 دونمًا وبنسبة 4.4 % تابعة للأمم المتحدة.

إلى 52600 دونم العام 1993 أي بزيادة تضاعفت 3،2 مرات[8] عما كانت عليه العام 1948.

الثالث، التهويد السكاني أي الوصول إلى مجتمع مقدسي (القدس الغربية) يكون يهوديًا خالصًا. وتحقيقًا لهذه الغاية، إعتمدت السلطات الإسرائيلية سياسة تقوم على اتجاهين متعاكسين: تعزيز العنصر اليهودي كوجود إجتماعي اقتصادي وسياسي في هذا الجزء من المدينة مقابل الطرد الإكراهي للعنصر العربي الفلسطيني إلى الخارج. على قاعدة الجذب والطرد في السياسة المشار إليها أخذ المؤشر السكاني لليهود يسجل صعودًا خطيًا بحيث ارتفع العدد من 99400 يهودي قبيل حرب 1948 إلى 166300 العام 1961[9] وإلى 195 ألفًا العام 1967 وصولاً إلى 330 ألفًا العام 1997[10] أي بنسبة زيادة بلغت 240 % خلال نصف قرن أي 50 سنة مضت على الاحتلال.

الأسرلة المكثّفة للقدس (Israelisation) بعد حرب 1967

سرعان ما كشفت إسرائيل عن الأهداف الحقيقية من حربها الثالثة مع البلاد العربية (5 – 11 حزيران/يونيو) 1967، والتي عرفت بحرب الأيام الستة، حيث تمكَّنت القوات العسكرية الإسرائيلية من إلحاق الهزيمة بثلاث دول عربية هي: مصر، الأردن وسوريا، وتمكَّنت، بالتالي، من احتلال شبه جزيرة سيناء المصرية، والجولان السورية، والضفة الغربية التي كانت تابعة للإدارة الأردنية ومنها القدس الشرقية العربية، إضافة إلى قطاع غزة الذي كان تابعًا للإدارة المصرية.

أنظر محمود رمضان، المرجع نفسه، ص: 20.

8– نشأت طهبوب، **واقع السكان والإسكان في مدينة القدس**، في: **القدس الآن: المدينة والناس: تحديات مستمرة**، وثائق المؤتمر الذي عقد في بيروت بتاريخ 8 – 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1999، مرجع سابق، ص 139.

9– يحيى الفرحان، **قصة مدينة القدس**، سلسلة المدن الفلسطينية (6)، تصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، د.ت.، ص 100–101.

10– نشأت طهبوب: **واقع السكان والإسكان في مدينة القدس**، مرجع سابق، ص 139.

لجأت إسرائيل إلى تنفيذ سلسلة من إجراءات الضم كانت أكثر تركيزًا حول الشطر الشرقي من القدس والذي كان شطرًا عربيًا خالصًا وخاليًا من أي وجود يهودي قبل الحرب المذكورة. كان الهدف المركزي لإسرائيل من ضم الشطر العربي من القدس يكمن «في إعادة توحيد القدس تحت لواء إسرائيل وجعلها من ثم عاصمة أبدية لها (Interncapital). ولفرض سيطرتها على كامل المدينة قامت سلطات الاحتلال بتنفيذ مشروع الأسرلة (Israelisation) الشامل للمدينة استجابة لمشروع إسرائيل السياسي والأيديولوجي المتمثل في إسرائيل الكبرى»[11].

طالت عملية الأسرلة الشاملة سائر مكوّنات المدينة المقدّسة بحيث جاءت لتحدث انقلابًا جذريًا في واقع تلك المكوّنات يلغي خصوصياتها العربية الإسلامية التاريخية، ويثبِّت خصوصيات يهودية بديلة عنها. من هنا كان التلازم بين الأسرلة والتهويد بمنزلة التلازم بين الإنجاز والنتيجة في عملية تكاملية تصب في النهاية في خدمة المشروع الصهيوني في إقامة الدولة اليهودية التوراتية.

أما مستويات الأسرلة والتهويد فكانت عديدة أبرزها ستة أساسية:

الأول، تهويد السلطة (الحكم والإدارة)

كانت الخطوة التأسيسية في مباشرة المخطط التهويدي الشامل للقدس العربية قد تمثَّلت بالإمساك بمفاصل السلطة في المدينة، لذلك لجأت الحكومة الإسرائيلية إلى سلسلة من الإجراءات الإدارية أوكلت مهمة تنفيذها إلى السلطات العسكرية التي أسقطت المدينة في قبضتها بعد يومين فقط على بدء عدوان الخامس من حزيران/يونيو 1967. أبرز هذه الإجراءات كانت:

1- تنصيب حاكم عسكري إسرائيلي على المدينة تحوَّل إلى مرجعية للسلطة

11- المرجع نفسه، ص: 139.

تولَّت شؤون الأمن والإدارة والقضاء فيها. وكان الأمر العسكري الأول لحاكم القدس قد قضى بإعلان المدينة منطقة عسكرية خاضعة لأحكام جيش الدفاع الإسرائيلي.

2- في 8 حزيران/يونيو، أي في اليوم التالي لاحتلال القدس، كان الحاخام شلومو غورين – حاخام جيش الدفاع الإسرائيلي آنذاك – يتوسط مجموعة من أبناء الجيش بالقرب من الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف أو حائط البراق (حائط المبكى)، إذ راح يقيم شعائر الصلاة اليهودية معلنًا تحقيق حلم الأجيال اليهودية «فالقدس لليهود ولن يتراجعوا عنها وهي عاصمتهم الأبدية»[12]. كان هذا التصريح هو الأول الذي يعلن القدس عاصمة سياسية للدولة الإسرائيلية، الأمر الذي يفسِّر مدى الاهتمام الإسرائيلي بالإسراع بعملية التهويد السياسي – الإداري للمدينة.

3- في 27 حزيران/يونيو، أي بعد مرور أقل من ثلاثة أسابيع على احتلال القدس العربية، أجاز الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) لوزير الداخلية، صلاحية توسيع حدود أي مدينة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، وإخضاع الجزء المضاف للتشريعات الإسرائيلية وليس للتشريعات التي كانت سائدة قبل الاحتلال. ففي اليوم التالي، أي 28 حزيران/يونيو كانت الترجمة التنفيذية لقرار الكنيست حيث صدر عن وزير الداخلية القراران التاليان: الأول، ويقضي بقيام القدس الموحَّدة أي بضم شطري القدس الغربي المحتل العام 1948، والشرقي العربي المحتل العام 1967، الثاني، التوسيع الإداري للنطاق البلدي للقطاع اليهودي من المدينة بحيث يشمل القدس القديمة وضواحيها، أي القطاع العربي الذي يقع ما بين المطار

12 – BRUTZKUS, E: "**The Scheme for Spatial Distribution of 5 Million Population in Israel**", Rural Sociology, 1972, pp. 302,316.

وقرية قلنديا شمالاً وحدود الهدنة غربًا، وقرى صور باهر وبيت صفافا جنوبًا، وقرى الطور والعيسوية وعناتا والرام شرقًا[13].

4- في 29 حزيران/يونيو أبلغت الشرطة العسكرية روحي الخطيب، أمين القدس العربية (رئيس البلدية)، وأعضاء المجلس البلدي عن حلّ البلدية وإلحاق موظفيها وعمالها ببلدية القدس الغربية اليهودية[14]. كان قرار التوحيد البلدي للقدس بشطريها من أهم الخطوات التهويدية للسلطة لأنه جاء ليطال تهويد السلطة القاعدية المتمثلة بالسلطة البلدية المحلية، والتي تعتبر الركيزة التهويدية لسائر مستويات السلطة في الهرم الإداري والسياسي العام.

5- في 29 حزيران/يونيو أمرت سلطات الاحتلال العسكري برفع جميع الحواجز التي كانت تفصل بين قطاعي القدس، وبدأ التنقل والانتقال داخل المدينة من دون الحاجة إلى تصاريح رسمية[15].

6- إصدار الحكومة الإسرائيلية «أمر القانون والنظام الرقم (1) لسنة 1967»، وأخضعت بموجبه تنظيم القدس للقوانين والنظم الإدارية الإسرائيلية[16].

7- تركيز المؤسسات السياسية والإدارية الإسرائيلية في القدس العربية. فقد تم نقل عدد من الوزارات والدوائر الرسمية إليها، ومنها محكمة العدل العليا – وزارة العدل – مقر رئاسة الشرطة – مكاتب الهستدروت – وزارة الإسكان – مكاتب المؤتمر الصهيوني – مقر رئاسة الوزراء.

8- في 30 تموز/يوليو 1980، وبعد ثلاثة عشر عامًا على احتلال القطاع الشرقي من القدس، أصدرت الحكومة الإسرائيلية «القانون الأساسي للقدس الموحَّدة» الذي أكّد على أنّ المدينة بشطريها الغربي والشرقي

13- يحيى الفرحان، **قصة مدينة القدس**، مرجع سابق، ص 134.
14- المرجع نفسه، ص 134.
15- مصطفى مراد الدبّاغ، **بلادنا فلسطين**، الجزء التاسع، القسم الثاني، في بيت المقدس، بيروت، 1975، ص 304.
16- الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، 1984، ص 522.

هي عاصمة موحَّدة لإسرائيل ومقرًا لرئاسة الدولة والحكومة والكنيست والمحكمة العليا[17].

لم يكن قرار 30 تموز/يونيو 1980 بإعلان القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل إلا تدليلاً على هدف مركزي استراتيجي للحركة الصهيونية في سعيها إلى طمس الجغرافية السياسية لمدينة القدس العربية ولتاريخها السياسي، الذي هو جزء متكامل مع التاريخ السياسي لفلسطين ولسائر المنطقة العربية المجاورة.

هذا، وكانت الحكومة الإسرائيلية قد طلبت من غير دولة عالمية بنقل سفارتها إلى القدس المحتلة. وقد نفَّذ بعض الدول المرتبطة بالدوائر الإمبريالية الأميركية والصهيونية هذا الطلب على الرغم من المواقف المعارضة، لا سيما من جانب الأمم المتحدة ومن جانب منظمات عالمية عديدة رأت في الطلب الإسرائيلي خروجًا على نصوص القانون الدولي.

9- تهويد القضاء بنقل مقر محكمة الإستئناف العربية من القدس إلى رام **الله**، وفك ارتباط القضاء النظامي في مدينة القدس عن الضفة الغربية، وإلحاق مواطني القدس بالمحكمة الشرعية في مدينة يافا المحتلة منذ العام 1948، وتطبيق القوانين الإسرائيلية الجزائية والضريبية على المقدسيين العرب وإخضاعهم للقضاء الإسرائيلي من دون غيره[18].

10- العام 2001 أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون أمرًا إداريًا يقضي بإغلاق عشر مؤسسات من بينها بيت المشرق، الغرف التجارية وجمعية الدراسات العربية بمراكزها كافة ومركز أبحاث الأراضي، ومركز الخرائط، الأمر الذي أدّى إلى إفراغ مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني داخل القدس وساعد على رحيلها عن المدينة وقد فاق عددها

17- المرجع نفسه، ص: 522. أنظر النص الكامل للقانون الأساسي، قانون القدس، في:جمعية القدس الثقافية الاجتماعية، **القدس في التاريخ**، د.ن ، بيروت ، طبعة أولى، 1425 هجرية/2004 م، ص127. وبشأن موقف مجلس الأمن الدولي من القرار: أنظر المرجع نفسه، ص 133 – 136.

18- يحيى الفرحان، **قصة مدينة القدس**، مرجع سابق، ص 138.

المئة مؤسسة.

الثاني: التهويد الجغرافي (تهويد الأرض)

شكّلت مسألة الإمساك بالأرض نقطة الإرتكاز في المشروع الصهيوني الهادف إلى إقامة «الوطن القومي اليهودي» و«الدولة اليهودية» انطلاقًا من فلسطين. فالأرض والاستيطان باتا الشرطين المعيارين الحاسمين ليس فحسب في الترجمة التنفيذية للمشروع المشار إليه، وإنما في تأمين استمراره وبالتالي، في تحويله إلى واقع مادي مفروض على المنطقة العربية كواقع دخيل ووافد إليها من الخارج.

أدى الاحتلال العسكري وظيفة مزدوجة: الأولى حربية في دفع الجيوش العربية إلى التراجع والهزيمة في حربي 1948 و1967، والثانية إستئثارية في السيطرة على الأراضي العربية المحتلة وتصرفه كمرجعية للسلطة التي راحت تتحكَّم في إدارة تلك الأراضي وفقًا لحاجات الاحتلال ومستلزمات مشروعه الاستراتيجي في إقامة الوطن القومي والدولة اليهوديين.

مع خضوع الضفة الغربية والقدس الشرقية إحدى مدنها الرئيسة، للإحتلال الإسرائيلي المباشر بعد حرب حزيران/يونيو 1967، أصدرت سلطات الحكم العسكري أكثر من ألف من الأوامر العسكرية طالت مختلف جوانب الوضع في المناطق المحتلة وفي مقدمها مسألة الأراضي وحقوق الملكية وكيفية التصرف بها[19].

كان الأمر العسكري الرقم (58) لسنة 1967، «بشأن الأموال المتروكة – الممتلكات الخصوصية»، أول أمر تستخدمه سلطات الاحتلال للإستيلاء على أجزاء كبيرة من الأرض في الضفة الغربية. عرّف هذا الأمر الأراضي المتروكة

19– خالد عايد، **المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة**، في: **الشعب الفلسطيني في الداخل: خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، طبعة اولى، 1990، ص 71.

بأنها تلك التي تعود إلى مالك قانوني، أو متصرِّف حسب الأصول، كان قد غادر الضفة الغربية قبل تاريخ السابع من حزيران/يونيو 1967، أو خلاله أو بعده. فقد نصّ الأمر على تعيين «مسؤول» يتولَّى التصرف بهذه الأراضي إلى حين عودة صاحبها الأصلي. أما المسؤول فأعطاه الأمر «صلاحيات واسعة، واعتبره شخصية قضائية ويجوز له أن يرتبط بعقود، أن يتصرف بأموال، أن يديرها، أو يؤجرها لمدة طويلة أو قصيرة، أن يشتري منقولات أو يبيعها»[20]. وبذلك أتاح الأمر للمسؤول أن يتصرَّف في الأملاك التي باتت في حوزته بحرية تماثل حرية الملكية المطلقة، ووصل به الإمتياز أنه في حال عودة أصحاب الأراضي المغادرين لم يستطع هؤلاء استرداد أملاكهم وفي أحسن الحالات لا يعرض عليهم سوى تعويض شكلي[21].

وفي حين أجاز الأمر العسكري الرقم (59) لسنة 1967 التصرُّف في الأراضي المصنَّفة أملاكًا حكومية، ألغى الأمر العسكري الرقم (291) لسنة 1969 الإجراءات السابقة الخاصة بتسوية الخلافات بشأن الأراضي عن طريق محاكم التسوية التي كانت تقرِّر ملكية الأراضي، بصورة نهائية، وتسجيلها في دائرة تسجيل الأراضي. كما أصدر الحاكم العسكري أوامر عديدة أخرى تتيح الإستيلاء على الأراضي المحتلَّة بصورة غير مباشرة، تمهيدًا لإقامة المستعمرات عليها. فالمادتان 2 و70 من «الأمر بشأن تعليمات الأمن» لسنة 1967 منحتا القائد العسكري سلطة إعلان «مساحات مغلقة» ومنع دخولها أو الخروج منها من دون تصريح. والعام 1979 أصدر حاكم الضفة الغربية العسكري الأمر الرقم (811)، الذي مدّد بموجبه فترة وكالة شراء الأراضي، غير القابلة للنقض، من خمسة أعوام إلى عشرة فإلى خمسة عشر عامًا. وفي

20– المرجع نفسه، ص 72.

21– Raja Schehadeh and Jonathan Kuttab: "**The West Bank and the Rule of Law**", (Geneva: International Commission of Jurists and Law in the Service of Man, 1980), pp. 60,61

16 أيلول/سبتمبر 1979، وافقت الحكومة الإسرائيلية، من دون أي معارضة، على مشروع قرار يسمح للأفراد والشركات الإسرائيليين بشراء الأراضي في المناطق المحتلة[22].

في الحقبة الليكودية (1977–1984) تسارعت وتيرة الإستيلاء على الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد أعلن الليكود على الملأ أن «من حق الشعب اليهودي الإستيطان في يهودا والسامرة»، واعتبر أن «حاجات الأمن القومي، بمعناه الواسع»[23]، هي التي تكمن وراء الاستيلاء على الأراضي، وأنه من «حق» الحكومة الإسرائيلية أن تتصرَّف في إدارة الأراضي وفقًا لمتطلبات الأمن الاحتلالي العسكري والاستيطاني والاقتصادي وما إلى ذلك. هذا، وكانت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة قد اطلقت العنان لعدد من الشركات العقارية الوهمية للاستيلاء على الأراضي العربية في القدس. كما انشئت وحدة خاصة تسمّى وحدة «أيعوم»التي كانت خاضعة لما يسمّى إدارة أراضي إسرائيل. أدَّت الشركات الوهمية ووحدة «أيعوم» الدور الابرز في الاستيلاء على مساحات واسعة من أراضي القدس العربية باساليب شتّى جمعت بين الإكراه والمصادرة.

كانت الترجمة العملية للأوامر العسكرية قد تمثَّلت بتعدُّد آليات الاستيلاء على الأراضي. أبرز هذه الآليات كانت[24]:

1- الأراضي الحكومية، أي الأراضي التي كانت في عهدة الحكومة الأردنية

22- خالد عايد، **المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص 72 – 75.
أنظر أيضًا: Meron Benvenisti, "**The West Bank Data Project – A survey of Israel's Policies**", Washington D.C: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984, p.35

23- خالد عايد، المرجع نفسه، ص 77.

24- أنطوني كون، **التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية: القانون والبُولدوزر في خدمة الاستيطان اليهودي**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، طبعة أولى، 1995، الجدول الرقم 20، ص 188 – 189. أنظر أيضًا صحيفة الشرق الأوسط، القدس: الوحدة الاسرائيلية للاستيلاء على الأراضي، تاريخ 1998/04/10

قبل الاحتلال، اعتُبِرت في أعقاب الاحتلال مباشرة من ملكيات الدولة الإسرائيلية.

2- الأراضي المتروكة، أي أراضي اللاجئين الذين فرّوا هلعًا من منظمات الإرهاب الصهيوني.

3- الاستحواذ الإجباري على الأرض وفقًا لتشريعات القانون الإسرائيلي للعام 1967 والقانون الأردني بعد تعديله العام 1980.

4- الشراء من الملاّك العرب لصالح الأفراد والشركات الإسرائيلية.

5- المصادرة لأغراض عسكرية.

6- الإغلاق لأغراض عسكرية.

تشير الإحصاءات إلى أن 41 % من أراضي الضفة الغربية تم الإستيلاء عليها بحلول العام 1984، وإذا ضُمَّت إليها المناطق الإضافية التي فُرضت عليها قيود الإستخدام والدخول إليها، يكون المجموع 52 % [25]. وهناك تقديرات بأن 8.8 % من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة تمّ الاستيلاء عليها بين كانون الثاني/يناير 1988 وحزيران/يونيو 1991. وفي شهر واحد فقط (كانون الثاني/يناير 1995) تم الاستيلاء على 1.5 % [26]. وثمة تقديرات إجمالية تشير إلى أنّ نحو 60 % من الضفة الغربية جرى الاستيلاء عليها بحلول منتصف العام 1991، مع مساحة إضافية كبيرة عرضة لقيود الاستخدام والوصول إليها تكاد تصل إلى نزع كامل للملكية من أصحابها من المواطنين العرب الفلسطينيين[27]. ففي شهادة أدلى بها عضو الكونغرس الأميركي «جون

25- Usamah, AL Halabi, Aron, Turner, Meron, Benvenisti, "**Land Alimentation in the west Bank: A legal and Spatial Analysis**", West Bank Data Base Project, Jerusalem, 1985, pages 83 and 84

26- أنظر أنطوني كون التنظيم الهيكلي ...، مرجع سابق، ص 184.

27- المرجع نفسه، ص 184، أنظر المساحات المصادرة في المرجع نفسه، ص 188 – 189، وكذلك في خليل عايد، الشعب الفلسطيني في الداخل، مرجع سابق، ص 71 – 82.

بريانت» في تموز/يوليو 1991، جاء فيها أن «إسرائيل استولت على 200.000 إيكر من الأرض في الضفة الغربية بين أول زيارة قام بها بيكر (وزير الخارجية) لإسرائيل في آذار/مارس وزيارته الثانية في نيسان/ابريل[28]، أي في غضون شهر واحد فقط بعد الحرب التي شنَّتها الولايات المتحدة على العراق تحت إسم «عاصفة الصحراء»، وقد اعتُبر الرضى الأميركي على الإستيلاء المشار إليه بمنزلة مكافأة أميركية لإسرائيل وتعويضًا لها عن الصواريخ العراقية التي أُطلقت باتجاهها خلال الحرب المذكورة.

القدس أمام أساليب الاستيلاء على الأرض

كانت القدس الشرقية ومحيطها الجغرافي المجاور أكثر المناطق المحتلة التي ركّز فيها الاحتلال إجراءاته في الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي استجابة لمتطلبات الاستيطان الذي راح يتكثَّف في القدس وحولها من حيث التوسع في خارطة المستعمرات الاستيطانية من جهة، أم من حيث الأحجام المرتفعة في أعداد المستوطنين بهدف تأمين غلبة ديموغرافية واضحة للسكان اليهود مقابل العرب الفلسطينيين من جهة أخرى.

كان القانون الإسرائيلي النافذ بعد حرب حزيران/يونيو 1967 مباشرة، الأسلوب الأكثر اعتمادًا «بشأن الاستيلاء قسرًا على الأرض للمقاصد العامة»، وهذا يعني من الناحية الفعلية غرض الاحتفاظ بها «احتفاظًا دائمًا في ملكية الدولة اليهودية: وبذلك يمكن استخدامها لغرضٍ عام أو خاص، لكن لا يجوز أن يشغلها غير اليهود»[29].

بدأت إسرائيل بمصادرة الأراضي داخل القدس العربية منذ الساعات الأولى

28- المرجع نفسه، ص 184 حاشية.
29- المرجع نفسه، ص 185 و187.

لاحتلالها العام 1967. أما الأحياء والمناطق التي طالتها المصادرة فهي[30]:
منطقة الحي اليهودي في القدس القديمة (البلدة القديمة) وهو كان مقطونًا من العرب ولم يكن فيه أي أثر لوجود يهودي.
حي المغاربة، منطقة جبل سكوبس، أراضي قرية بيت صفافا، وشرفات، وبيت جالا، أراضي منطقة النبي يعقوب، أراضي منطقة الشيخ جراح، أراضي منطقة شعفاط، أراضي قرية صور باهر وأراضي منطقة قلنديا.
زيادة المساحات المصادرة في منطقة بيت جالا، والنبي يعقوب، وعناتا، والعيزرية، والنبي صموئيل.
إصدار تشريعات وقوانين إسرائيلية قضت بمنع البناء في مساحات واسعة شملت مختلف مناطق المدينة. كما أعلنوا عن مناطق أخرى كمساحات خضراء غير قابلة للبناء عليها.
تعكس المؤشرات الرقمية، على الرغم من قلتها بسبب سياسة الإخفاء والتكتُّم المعتمدة من قبل السلطات الإسرائيلية، المدى الذي بلغته عملية التهويد الجغرافي للقدس العربية وللمناطق المحيطة بها. فقد بلغت المساحات المصادرة من المدينة منذ احتلالها العام 1967 أكثر من 56000 دونم من أصل 63000 دونم[31] هي مساحة القدس العربية حسب الحدود البلدية قبل تنفيذ مخطط التوسعة بعد توحيد شطري المدينة وصولاً إلى «القدس الكبرى».
دفعت البلدة القديمة في القدس ضريبة الاستيلاء من أرضها التاريخية، فمن مجموع 40 دونمًا مملوكًا لليهود قبل العام 1948 قامت سلطات الاحتلال بعد حرب 1967 بمصادرة نحو 250 دونمًا تمثل حوالى 26% من إجمالي المساحة الكلية للبلدة، يضاف إليها 30 دونمًا من الأحياء الإسلامية الملاصقة للمسجد الأقصى[32]. وبذلك لم يبقَ من مساحة القدس الشرقية سوى 7000 دونم، وهي

30- يحيى الفرحان، **قصة مدينة القدس**، مرجع سابق، ص 142.
31- المرجع نفسه، ص 142.
32- المرجع نفسه، ص 142.

مساحة غير كافية للبناء أو التوسع في البناء، لا سيما وأنّ قسمًا كبيرًا منها مخصَّص كمساحات خضراء وحدائق ومرافق عامة أخرى. وقد وضع هذا الواقع الفلسطينيين أمام مأزق سكني وإسكاني عبّرت عنه الكثافات السكانية العالية في الغرفة الواحدة[33].

أما الأراضي التي خضعت لقانون «الاستحواذ الإجباري» الذي تأثَّرت به القدس العربية من دون غيرها، فزادت مساحتها عن ألفي هكتار أي ما يعادل 20000 دونم، في حين سجَّلت المساحات المصادرة من المدينة ومحيطها أكثر من 97864 دونمًا حتى منتصف العام 1979[34].

لقد أحدثت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها للقطاع الشرقي من القدس، أي القدس العربية، في إبان عدوان حزيران/يونيو 1967، تغييرًا عميقًا في الواقع الجغرافي للمدينة. تمثَّل هذا التغيير في تزايد الأحجام المساحية التي عرفتها المدينة، والتي ارتفعت من 3091 دونمًا العام 1949 إلى 6500 دونم العام 1967 ثم توسَّعت لتصل إلى 70400 دونم العام 1993[35]، ولتؤلف مع القدس الغربية (القطاع اليهودي المحتل العام 1948) «القدس الكبرى» وفقًا لمخطط هيكلي أقرته بلدية القدس (اليهودية) والذي ترافق مع إعلان ضم القطاع الشرقي إلى «السيادة الإسرائيلية» في 30 تموز/يوليو 1980، حيث قضى المخطط الجديد بإضافة 50كلم^2 إلى المدينة الموحدة من أراضي الضفة الغربية المحتلة. وحسب تفاصيل هذا المخطط فإنّ المساحة الإجمالية للمدينة وصلت إلى 108كلم^2 توزَّعت من حيث الاستخدامات على الشكل الآتي[36]:

41 كم^2 للسكن.

33- أنظر جدولاً بيانيًا بشأن تطور الكثافة السكانية في القدس بين 1922 – 1982 في: المرجع نفسه، ص 106.
34- المرجع نفسه، ص 142.
35- نشأت طهبوب، **واقع السكان والإسكان في مدينة القدس**، مرجع سابق، ص 138.
36- يحيى الفرحان، قصة مدينة القدس، مرجع سابق، ص 156.

38كم^2 للحدائق العامة.
11 كم^2 للمناطق المفتوحة.
6.3 كم^2 للمؤسسات العامة.
4.6 كم^2 للتجارة والصناعة.

إلا أنّ هذه التوسعة للمجال الجغرافي للقدس لم تكن لتستجيب لحاجات التطور الطبيعي لسكان المدينة، وإنما أتت استجابة لحاجات الاستيطان الصهيوني في استقباله لمستوطنين وافدين من الخارج مقابل دفع العرب من سكان المدينة إلى المغادرة والتحوُّل إلى لاجئي مخيَّمات معزولة عن أرضها وتاريخها. كل ذلك كان يتم وما يزال في ضوء استراتيجية صهيونية تقوم على تهويد القدس من خلال إضفاء الطابع اليهودي كبديل إلغائي لطابع المدينة العربي الإسلامي الذي عرفته لأكثر من أربعة عشر قرنًا متواصلة.

الثالث: التهويد الديموغرافي (تهويد الإنسان)

السلطة والأرض والجماعة البشرية ثلاثة مرتكزات أساسية في استراتيجية الصهيونية لإقامة الدولة اليهودية البديلة في فلسطين[37]. فإذا كانت الحروب قد مثَّلت الخيار الحاسم لدى الصهيونية في الاستيلاء على الأرض وإقامة سلطة الاحتلال عليها، فإنّ الاستيطان الصهيوني كان وما زال بمنزلة الحلقة المركزية في تكامل حلقات التهويد في القدس وسائر فلسطين.

لعلّ أول صيغة محدَّدة لاستراتيجية الاستيطان الصهيوني هي تلك التي بلورتها «الهاغاناه» العام 1943، والتي جاء فيها، «ليس الاستيطان هدفًا بحد ذاته فحسب، إنه أيضًا وسيلة الاستيلاء السياسي على البلد (فلسطين).

37– بشأن فكرة "الدولة اليهودية" التي كان أول من أطلقها ثيودور هرتزل أنظر: فيصل أبو خضرا، **تاريخ المسألة الفلسطينية: الأزمة ... والحل!** مركز الإعلام العربي، بيروت، 1990، ص 43 و89 – 92. وأيضًا عادل رياض، **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة**، بيروت، 1989، صفحات مختلفة، وكذلك، الشيخ عبد الله رشيد حلاّق **الصهيونية تحكم العالم**، مكتبة الرسالة، بيروت، طبعة أولى 1993، ص 37 وما بعدها.

ولذلك يجب السعي، في آن، من أجل إقامة المستعمرات العبرية سواء وسط مراكز البلد السياسية والاقتصادية أو بالقرب منها أو حولها، أو في تلك النقاط التي يمكن استخدامها مواقع طوبوغرافية مشرفة أو مواقع رئيسة من ناحية السيطرة العسكرية على البلد والقدرة على الدفاع الفعّال، وإن كانت أهميتها الاقتصادية قليلة»[38].

الاستيطان ليس، فحسب، هو مجرد إقامة يهود غرباء وافدين من الخارج على أرض فلسطين، وإنما كان يتحول تدريجًا إلى بديل إلغائي سكاني وثقافي وتاريخي لأهل الأرض الأصليين أي للعرب الفلسطينيين، وطردهم إلى الخارج، وتحويلهم إلى لاجئي شتات من دون هوية وطنية أو ذاكرة تاريخية. لذلك، فإن قيام «دولة إسرائيل» كترجمة عملية لمشروع صهيوني وضعت خطوطه الأولية في الغرب الرأسمالي في أواخر القرن التاسع عشر، لم يتم في سياق «تطور إجتماعي سياسي طويل لجماعة محلية مستقرة تاريخيًا في مدن فلسطين وقراها، راحت تعي بالتدريج نفسها كأمة إزاء «باب عال» يسيطر عليها وإزاء أهلين عرب يعيشون في جوارها. فباستثناء الجماعة الفلسطينية اليهودية التاريخية الصغيرة (والناطقة بالعربية أصلاً)، فإنّ «أليشوف» الذي نما في ظل الانتداب البريطاني، وكوّن في ما بعد دولة إسرائيل، كان في الأساس جماعة من المهاجرين الوافدين من أوروبا. وعلى هذا، فإن إسرائيل مَدينة بوجودها لظاهرة خارجية بالنسبة إلى المنطقة، وهذه الظاهرة هي، بالتأكيد، الصهيونية»[39].

تزامنت موجات الاستيطان إلى فلسطين مع الدعوات المبكّرة للحركة الصهيونية المدعومة من الرأسماليات الغربية. بدأت تلك الدعوات مع مطالع

38– خالد عايد، **المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة**، مرجع سابق، ص 64.

39– كميل منصور، **المستقبل العربي الفلسطيني في: الشعب الفلسطيني في الداخل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، طبعة أولى، 1990، ص 392.

الثمانينيات من القرن التاسع عشر، وتواصلت في ظل الإنتداب البريطاني بحيث شكّلت الخلايا النائمة في فلسطين سرعان ما ظهرت على شكل فرق مسلحة ومنظمات إرهابية أدَّت الدور الأكبر في احتلال القسم الأكبر من فلسطين بعد تمكُّنها من طرد أكثر من 750 ألف فلسطيني في حرب 1948، وبما يزيد عن 250 ألفًا في حرب 1967[40]. ولم يتوقَّف الرحيل القسري للفلسطينيين على أوقات الحروب، وإنما استمر أسلوبًا ثابتًا في استراتيجية صهيونية تقوم على أساس إتجاهين من الهجرة متعاكسين تمامًا: اتجاه الهجرة الإكراهية للمواطنين الفلسطينيين من ناحية، واتجاه الهجرة الاستيطانية لمستوطنين يهود وافدين من الخارج إلى فلسطين من ناحية أخرى.

شكَّلت القدس نقطة الإرتكاز في استراتيجية الاستيطان الصهيونية. فقد كانت الأدلجة الدينية في أساس الدعوات المبكرة للصهيونية في شحن النفوس لدى بسطاء اليهود في الغرب الأوروبي وتجنيدهم في تنشيط الهجرة نحو القدس وفلسطين منذ أواسط القرن التاسع عشر. فالعام 1849، أي قبيل قرن كامل على قيام إسرائيل، نجح الداعية الصهيوني «مونتفيوري» في الحصول على فرمان سلطاني عثماني، من السطان عبد المجيد، سمح بموجبه لليهود بشراء الأراضي في القدس وضواحيها. والعام 1855 تمكَّن «مونتفيوري» بدعم حكومي بريطاني، من شراء أول قطعة أرض في القدس أقام عليها أول حي سكني يهودي في فلسطين وفي القدس بالذات، عرف في ما بعد باسم «حي مونتفيوري»[41].

على أثر الحرب الإسرائيلية – العربية الأولى 1948، تمكَّنت القوات

40– خلال الفترة بين 1968–1986 قدرت أعداد المرحّلين الفلسطينيين عن الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالى 21 ألفًا سنويًا. وبعد أن كان السكان العرب يشكِّلون أكثر من ثلثي السكان عشية إنشاء إسرائيل (1948)، فإنهم باتوا أقل من 40 % غداة حرب حزيران/يونيو 1967، وأقل من 38 % في النصف الثاني من الثمانينيات، وإذا ما علمنا أن فلسطينيي الشتات بلغوا العام 1986 حوالى 5.400.000 مقابل 2.167.000 فقط داخل فلسطين، فإننا نستطيع القول أن الحركة الصهيونية تمكّنت من طرد نحو ثلثي الشعب الفلسطيني عن أرضه الوطنية.

أنظر: جورج قصيفي، **الرهان الديموغرافي في فلسطين في: الشعب الفلسطيني في الداخل**، مرجع سابق، ص 9.

41– يحيى الفرحان، **قصة مدينة القدس**، مرجع سابق، ص 130.

الإسرائيلية من احتلال 84 % من المساحة الكليَّة لمدينة القدس، إذ لم يبق منها سوى 16 % فقط هي مساحة البلدة القديمة أي القدس الشرقية التي خضعت للحكم الأردني. ترتَّب على احتلال الشطر الغربي من المدينة تهجير أكثر من 60 ألف عربي من سكانها[42]، الأمر الذي أحدث اختلالاً خطيرًا في التوزع الديموغرافي بحيث بات على الشكل الآتي[43]: 84.2 % يهود مقابل 2.9 % عرب فلسطينيين والباقي حوالى 13 % من جنسيات أجنبية مختلفة. هذا الحضور اليهودي الوازن في القدس الغربية ترافق مع إحداث تغيرات نوعية طالت الطبيعة الديموغرافية والعمرانية لهذا الشطر من المدينة في آنٍ معًا. فقد نجم عن الإحتلال «فقدان أحياء عربية كاملة، وتهجير سكان القدس الفلسطينيين، وإحلال المهاجرين اليهود محلهم، وإقامة أحياء سكنية يهودية جديدة، وهدم القرى التابعة للمدينة»[44].

جاءت حرب حزيران/يونيو 1967 لتضع القدس كاملة بشطريها الغربي والشرقي في قبضة الاحتلال الإسرائيلي. على المستوى السكاني توزع سكان المدينة وفقًا للجدول الآتي[45]:

الشطر	يهود	يهود %	عرب	عرب %
القدس الغربية	226000	% 100	–	–
القدس الشرقية	_	–	70000	% 100
مجموع المدينة	296000	% 77		% 23

يتضح من الجدول أن نسبة التهويد كانت في الشطر الغربي من المدينة 100 % مقابل صفر % في الشطر الشرقي الذي غلب عليه الطابع العربي نسبة 100 %.

42– أنطوني كون، **التنظيم الهيكلي للمدن في الضفة الغربية**، مرجع سابق، ص 101.

43– يحيى الفرحان، **قصة مدينة القدس**، مرجع سابق، ص 130.

44– المرجع نفسه، ص 130.

45– خليل الشقاقي، **الأبعاد الجيو– استراتيجية لعملية الاستيطان اليهودي في القدس وفي أكنافها**، في: **القدس الآن: المدينة والناس: تحديات مستمرة**، وثائق المؤتمر الذي عُقد في بيروت بتاريخ 8 – 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1999، ص 113.

إلا أن السياسات الإسرائيلية الاستيطانية عملت على قلب المعادلة السكانية بهدف تركيز أغلبية يهودية في القسم الشرقي من المدينة.

بدأت عمليات التهويد التدريجي للقدس العربية مع الأيام الأولى لاحتلالها في حرب حزيران/يونيو 1967. ففي الأسبوع الأول للاحتلال قامت السلطات العسكرية الإسرائيلية بهدم «حي المغاربة» وإجلاء سكانه، وكذلك إجلاء قسم كبير من سكان «حي الشرف»، وعزل أحياء عربية كاملة عن القدس بسبب الحواجز الإدارية التي أقامتها الحدود الجديدة للبلدية. أدت هذه الإجراءات الفورية إلى مصادرة نحو 20 % من مساحة البلدة القديمة، وطرد أكثر من 7500 فلسطيني خارج أسوارها، ومصادرة 630 عقارًا، وهدم 135 عقارًا آخر. هذا، وجاءت الحدود الإدارية لبلدية المدينة لتقذف بآلاف عديدة من عرب القدس مسلمين ومسيحيين إلى خارج النطاق البلدي المعين في المخطط الإداري الجديد. تركت هذه الإجراءات نتائجها المباشرة على اختلال التوزع الديموغرافي في القدس بحيث أصبح بواقع 3 إلى 1 لمصلحة اليهود[46].

لقد تحوَّل القطاع الشرقي من القدس منذ احتلاله العام 1967 وحتى اليوم إلى مسرح لحركة استيطانية تهويدية تلازم فيها التهويد الديموغرافي مع التهويد العسكري – الجغرافي أي التلازم بين تهويد الأرض والإنسان معًا.

حتى العام 1981 أنشأت إسرائيل في القدس العربية ما مجموعه 486 وحدة سكنية بعدد سكان إجمالي 1800 نسمة. إضافة إلى بناء سوق تجارية على النمط الإسرائيلي – الغربي، وكنيس للصلاة، الأمر الذي يعكس الترابط بين البعدين الإقتصادي والأيديولوجي الديني في الثقافة الصهيونية. والجدير بالذكر أنّ المنشآت المشار إليها أقيمت ليس في أماكن خالية في المدينة،

46– عبد الرحمن أبو عرفة، **الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية**، دار الجليل للنشر، 1981، ص 223. وبشأن التجمعات السكانية العربية داخل حدود القدس الشرقية وخارجها أنظر نشأت طهبوب، **واقع السكان والاسكان في مدينة القدس**، في: **القدس الآن: المدينة والناس**: تحديات مستمرة، وثائق المؤتمر الذي عقد في بيروت بتاريخ 8/11/1999،ص 141.

وإنما على أنقاض أربعة أحياء عربية هي: حي الشرف، حي الباشورة، حي المغاربة وباب السلسلة[47].

في مطلع العام 1990 أيّد رئيس الحكومة الإسرائيلية خطة استيطانية تقضي بنقل 100 ألف مهاجر من الذين يتوقَّع وصولهم من الإتحاد السوفياتي السابق خلال ثلاثة أعوام متتالية، للإقامة في القدس. فقد أكّد «يتسحاق شمير» في أثناء لقائه رئيس بلدية المدينة «تيدي كوليك» «أن جلب 100 ألف يهودي إلى القدس هو مهمة عظيمة، ويجب الاضطلاع بها، وأنّ ديوان رئيس الحكومة هو بمنزلة إحدى الوزارات التي ستساهم في أعمال البناء في القدس»[48].

كشفت المعلومات الاستيطانية على قلَّتها، أنّ عدد المهاجرين الجدد الذين استوطنوا القدس بين شهري كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو 1990، بلغ 5375 مهاجرًا أي أكثر من 7 % من مجموع المهاجرين اليهود الذين قدِموا للإقامة في الأراضي المحتلة خلال فترة لا تزيد عن ستة أشهر. كما أفادت معلومات الاستيطان أيضًا أنّ معظم المستوطنين الجدد قطن الأحياء الجديدة ذات الطابع اليهودي الخالص، إذ استوطن العدد الأكبر منهم في غيلو (557 مهاجرًا)، راموت (541)، نفيه يعقوب (452)، وكذلك في كريات يوفال وكريات مناحيم[49].

في 14 تشرين الأول/أكتوبر 1990 اتخذ المجلس الوزاري المصغر لشؤون الهجرة في إسرائيل، قرارًا يقضي ببناء 5000 وحدة سكنية في القدس الشرقية في السنة، بدلاً من 2000 وحدة فقط كمعدل بناء في السنوات السابقة[50].

47– يحيى الفرحان، **قصة مدينة القدس**، مرجع سابق، ص 146 – 147.

48– خالد عايد، **الهجرة اليهودية والاستيطان في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967**، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 6، ربيع 1991، ص 303.

49– المرجع نفسه، ص 303.

50– المرجع نفسه، ص 304.

فإذا كان لهذا القرار القاضي بتسريع وتيرة الاستيطان في القدس من دلالة، فإنما يدل على ثبات السياسة الإسرائيلية تجاه المدينة ليس من منظور سياسي باعتبار القدس «عاصمة إسرائيل الأبدية» وحسب، ولكن من منظور استراتيجي تهويدي أيضًا تتحوَّل معه القدس إلى مدينة يهودية أرضًا وإنسانًا وفضاءً وعمرانًا.

أواخر العام 1990 أوضح تقرير استيطاني صورة الوضع في الضواحي الاستيطانية في القدس الشرقية وفقاً لما يأتي[51]:

الوحدات	العدد
– وحدات سكنية قائمة بالفعل	32660 وحدة سكنية
– طاقة استيعابية إضافية للوحدات القائمة	23300 وحدة سكنية
– وحدات سكنية مخططة للإنجاز في غضون ثلاث سنوات (1991–1993)	11560 وحدة سكنية
– مجموع ما هو قائم ومخطط للإنجاز حتى نهاية العام 1993	44220 وحدة سكنية

مطلع العام 1991 شهد النشاط الإستيطاني في الأراضي المحتلة عمومًا وفي القدس خصوصًا تسارعًا غير مسبوق لجهة التوسع في الوحدات السكنية من جهة، وكثافة الهجرة اليهودية الوافدة إلى فلسطين من جهة أخرى. أما الظروف المساعدة على تنشيط الحركة الإستيطانية خلال الفترة المشار إليها فأبرزها ثلاثة:

الأول، إقليمي–دولي ويتمثَّل بتداعيات حرب الخليج «حرب عاصفة الصحراء» التي تحالفت فيها أكثر من ثلاثين دولة بقيادة الولايات المتحدة على العراق (كانون الثاني/يناير – آذار/مارس 1991). تحت ستار هذه الحرب والضجيج

51– المرجع نفسه، ص 305.

الإعلامي الذي رافقها، وجدت إسرائيل فرصتها المؤاتية في انشغال العالم بتلك الحرب فراحت تعمل على تسريع وتيرة الاستيطان اليهودي في القدس التي فاق عدد مستوطنيها الجدد آنذاك عدد مستوطني الأراضي المحتلة كافة.

الثاني، مالي أميركي وتمثل بتقديم الولايات المتحدة لإسرائيل مساعدات مالية إضافية تعويضًا لها عن الخسائر التي منيت بها بسبب أزمة الخليج، وبخاصة تلك الخسائر الناجمة عن الصواريخ العراقية التي أطلقها العراق على تل أبيب تحديدًا. فقد تلقت إسرائيل قبيل نهاية العام 1992 منحة عسكرية أميركية مقدارها 4.6 مليار دولار[52].

الثالث، يهودي سوفياتي، عبّرت عنه الهجرة اليهودية الكثيفة من الاتحاد السوفياتي بسبب مظاهر الانحلال والتفكك التي كانت بادية في نظامه الإشتراكي خلال النصف الثاني من الثمانينيات من القرن العشرين وصولاً إلى إعلان سقوطه مطلع العام 1991. وهذا، يعزّز الإعتقاد بأن ثمة دورًا خفيًا لعناصر صهيونيين داخل الاتحاد السوفياتي وخارجه راحوا يعملون على تسريع انهياره للفوز بتهجير اليهود السوفيات وجذبهم نحو فلسطين المحتلة كمستوطنين جدد. فخلال العامين 1990 – 1991 كان أكثر من 300 ألف يهودي سوفياتي قد دخلوا فلسطين، الأمر الذي أدى إلى إيجاد أزمة سكانية وإسكانية تلازمت مع زيادة هائلة في عدد المستوطنات في الضفة الغربية وبخاصة داخل مدينة القدس وفي محيطها المجاور[53].

أسهمت العوامل الثلاثة المستجدة في تنشيط القطاع الإسكاني الإسرائيلي الذي راح يسجِّل خلال عقد التسعينيات أي العقد الأخير من القرن العشرين،

52– **فلسطين والوعد الحق**، مرجع سابق، ص 276.

53– بشأن الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي إلى فلسطين المحتلة أنظر: **تطور اعداد المهاجرين بين 1986-1990 في: فلسطين والوعد الحق**، المرجع السابق، ص 272.

قفزات سريعة، بحيث وصلت حصة الاستثمار فيه إلى أكثر من 62 % من حجم الاستثمار الكلي، ومثَّلت حصته أكثر من 13.5 % من إجمالي الناتج القومي الإسرائيلي[54]. جاءت تطورات هذا القطاع لتخدم البرنامج الاستيطاني في الأراضي المحتلة وخصوصًا في القدس. فقد عرف الشطر الشرقي من المدينة حركة استيطانية ملفتة دلّت عليها الزيادات الملحوظة في أعداد الوحدات السكنية من جهة، وكثافة موجات الهجرة اليهودية الوافدة من جهة أخرى. حتى العام 1993 بلغت المساحات المبنيَّة للمستوطنات اليهودية المقامة داخل القدس الشرقية 18769 دونمًا، أقيمت عليها 43449 وحدة سكنية يقطنها حوالى 153840 مستوطنًا يهوديًا[55]، ارتفع عددهم العام 1995 إلى 161806 مستوطنين[56] أي بزيادة 7966 مستوطنًا خلال سنتين فقط، ما يعني قرابة 4000 في السنة الواحدة، ومعها يكون معدل النمو السنوي للإستيطان حوالى 3 %، وهو معدل غير ثابت وقابل دائمًا للإرتفاع المفاجئ بحسب حجم الموجات الاستيطانية الوافدة من الخارج. فالعام 1992 انشئت مستعمرة جنعات ماتوس على مساحة 63 إيكرًا من أراضي الكنيسة الأرثوذكسية، ولم تلبث الحكومة الإسرائيلية أن وضعت مخططًا لتوسعتها لتصل إلى 245 إيكرًا طاقتها الإستيعابية 3600 وحدة سكنية جديدة على حساب أراضي بيت صفافا. والعام 1994 أقيمت مستعمرة ريخس شفعاط على 500 إيكر، وكانت عبارة عن أراضي خضر تمت مصادرتها العام 1970 من أراضي بيت حنينا وقرية شعفاط. يقيم في هذه المستعمرة 8000 يهودي وتشتمل على 2165 وحدة سكنية. أما مستعمرة هارحوما (جبل أبو غنيم) فقد تم تنفيذها بين العامين 1996 و1997، وتصل مساحتها إلى 1224 دونمًا هي بمعظمها

54- نشأت طهبوب، **واقع السكان والإسكان في مدينة القدس**، مرجع سابق، ص 162.
55- المرجع نفسه، ص 162.
56- المرجع نفسه، ص 142.

أراضٍ خضراء تحتوي على أكثر من 60 ألف شجرة صنوبر. وضعت الحكومة الإسرائيلية مخططًا تنفيذيًا لإقامتها بحيث تكون قادرة معه على استيعاب أكثر من 30 ألف يهودي[57].

الأحزمة الاستيطانية

كانت عمليات الاستيطان الأكثر وقعًا في المدينة تلك التي تمثَّلت في إقامة أحزمة استيطانية كان الهدف منها تطويق المدينة ومحاصرتها في الداخل من جهة، وعزلها عن الخارج أي المحيط العربي المجاور في الضفة الغربية من جهة أخرى. فالأحزمة الاستيطانية هي عبارة عن تجمعات سكنية يهودية أحاطت القدس العربية على شكل أطواق دائرية بجدران من القلاع الاسمنتية الصمّاء التي شوّهت الطابع الحضاري التاريخي للمدينة.
أما عدد الأحزمة فكان ثلاثة، وهذه صورة تفصيلية عنها:

الحزام الأول: عشرة أحياء داخل القدس الشرقية

هو عبارة عن عشرة تجمعات أو أحياء سكنية يهودية، بلغت مساحتها المبنية حوالى 69636 دونمًا بإجمالي عدد مستوطنين مقيمين فيها 52810 مستوطنين، وهذه الأحياء هي على الشكل الآتي[58]:

1- **الحي اليهودي**: أقيم داخل البلدة القديمة العام 1968 على مساحة مصادرة بلغت 116 دونمًا. عدد وحداته السكنية 468 وحدة تستوعب 1800 مستوطن.
2- **حي رامات أشكول**: أقيم العام 1968 على أرض صودرت من المواطنين العرب زادت مساحتها عن 600 دونم. يقع الحي في منطقة الشيخ جرّاح

57- المرجع نفسه، ص 142. وهذا الجبل هو وقف اسلامي أوقفه، في الأساس، أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب رضي الله عنه للصحابي عياض بن غنيم، فسمّي الجبل باسمه بأبي غنيم نسبة اليه، وما زال يحمل هذا ا لاسم، فهو وقف اسلامي ولا حقّ لليهود فيه على الإطلاق. أنظر صحيفة النهار اللبنانية، 1997/3/11 "جبل ابو غنيم والواقع الديمغرافي".
58- يحيى الفرحان، **قصة مدينة القدس**، مرجع سابق، ص 147 – 151،

شمال غرب القدس ويضم 20200 وحدة سكنية بحجم كتلة سكانية استيطانية حوالى 7500 نسمة.

3- **حي معلومات دفنا**: هو امتداد لحي رامات أشكول، أقيم أيضًا العام 1968 على أراضٍ في الشيخ جرّاح تعود ملكيتها لعدد من الأسر العربية ووقف أمينة الخالدي وعارف العارف. تقدر مساحة الحي بحوالى 270 دونمًا أقيمت عليها 2400 وحدة سكنية بلغ عدد مستوطنيها 4500 نسمة.

4- **حي سانهدريا**: وهو امتداد آخر لحي رامات أشكول، أقيم العام 1973 على أراضٍ عربية مصادرة. إستوعب حوالى 1000 وحدة سكنية بعدد مستوطنين وصل إلى 3200 نسمة.

5- **حي جبعات همفتار**: امتداد لرامات أشكول من الناحية الشمالية الغربية، أقيم في منطقة «تل الذخيرة» على أراضٍ عربية مصادرة ومستملكة، وتم فيه إنشاء 500 وحدة سكنية يُقدر عدد سكانها بنحو 1500 نسمة.

6- **حي النبي يعقوب**: هو عبارة عن نواة لمستعمرة استيطانية، أقيم العام 1973 على الطريق الذي يربط القدس بمدينة رام الله، وعلى أراضٍ عربية تقع إلى الشمال الشرقي من بيت حنينا. بلغت مساحة الأراضي المصادرة لإقامته حوالى 30 ألف دونم، أنشئت عليها، حتى العام 1981، أكثر من 4000 وحدة سكنية زاد عدد مستوطنيها عن 12000 نسمة. ولم يلبث الحي أن استوعب إقامة 1000 وحدة سكنية إضافية وصلت قدرتها الإستيعابية إلى 17000 نسمة.

7- **حي التلة الفرنسية**: عُرِف أيضًا بحي «شابيرا». بدأ العمل به العام 1969 شرق جبل المشرف (سكوبس) على طريق القدس – رام الله. بلغت مساحة الأراضي العربية التي صودرت لإقامته أكثر من 15 ألف دونم تعود ملكيتها لمواطنين عرب وللدولة الأردنية ولدير اللاتين. أنشئ في هذا الحي 5000 وحدة سكنية يزيد عدد مستوطنيها على 12500 مستوطن.

8- **حي تل بيوت الشرقية**: أقيم العام 1972 على أراضي جبل المكبّر وصورباهر إلى الجنوب من مدينة القدس. بلغت مساحة الأراضي العربية المصادرة لإقامته نحو 20 ألف دونم. أقيمت وحداته السكنية على مرحلتين: الأولى حتى العام 1981، عددها 2342 وحدة بعدد مستوطنين 7820 مستوطنًا. الثانية بين العامين 1981 و2000 وحداتها السكنية أكثر من 5000 وحدة تستوعب أكثر من 15 ألف مستوطن.

9- **حي تل عناتوت**: يقع شمال شرق القدس على أراضي قريتي عناتا وشعفاط العربيتين. أقيم العام 1974 على مساحة مصادرة من الأراضي بلغت 3650 دونمًا، وحداته السكنية 500 وحدة يقيم فيها نحو 2000 يهودي.

10- **حي الجامعة العبرية**: كانت بداية إقامته العام 1969 على جبل المشرف (سكوبس) بهدف توسيع الجامعة العبرية القديمة ومشفاها. وقد أقيم فيه سكن للأساتذة والطلاب ومكاتب جديدة وقاعة للمحاضرات ومشفى للجامعة. يستوعب هذا الحي حوالى 31500 طالبًا وموظفًا جامعيًا يقيمون في 109 وحدات سكنية شُيِّدت على مساحات من لأرضي العربية المصادرة.

الحزام الثاني: 51 مستوطنة أو مستعمرة في محيط القدس الشرقية

وهو عبارة عن طوق من 15 مستعمرة أقيمت حول مدينة القدس في نطاق المرحلة الأولى من مشروع القدس الكبرى. والمقصود بالقدس الكبرى القدس الموحَّدة بعد ضمّ الشطرين الشرقي والغربي.

في آذار/مارس 1971 كشف «ميرون بنفنستي» – نائب رئيس بلدية القدس – عن مشروع «القدس الكبرى» وهو يقضي بتوسيع حدود بلدية القدس لتشمل المناطق الممتدة من مدينة رام الله شمالاً إلى بيت لحم جنوبًا. وقد أطلق على هذا المشروع إسم «مشروع الأب»، وهو يمثل الحزام الإستيطاني الثاني

حول مدينة القدس بعد أن كان الحزام الأول قد تمثَّل بالأحياء العشرة التي أقيمت ضمن نطاق «أمانة القدس» للعام 1967. والحزام الثاني هو عبارة عن 15 مستعمرة تحيط بالمدينة على شكل طوق استيطاني من جميع الجهات[59]. تبلغ المساحات المبنية لهذه المستعمرات أكثر من 195 دونمًا، عدد الوحدات السكنية فيها 5266 وحدة استوعبت نحو 31600 مستوطنًا[60].

الحزام الثالث: 51 مستوطنة أو مستعمرة إضافية في محيط القدس الشرقية

في 30 أيلول/سبتمبر 1975 أعلنت الحكومة الإسرائيلية موافقتها على خريطة القدس الكبرى أو الموسّعة، التي تمتد فيها حدود بلدية المدينة ما بين الخان الأحمر شرقًا، واللطرون غربًا، ودير ديوان وبيتين شمالاً، وضواحي مدينة الخليل (مستعمرة كريات أربع) جنوبًا. ويقضي هذا التوسع بضمّ 9 مدن و60 قرية عربية وما يقارب 30 % من المساحة الكلية للضفة الغربية. شكّل هذا المشروع التوسيع النهائي لحدود القدس الكبرى، وكانت ترجمته العملية إقامة 15 مستعمرة جديدة تشكل الحزام الثالث من الأحزمة الاستيطانية حول القدس. أما المستعمرات فكانت[61]:

في الشمال: أقيمت حول مدينتي رام الله والبيرة وهي تضم مستعمرات: كوخاف هشاحر، عفرة، بيت أيل، كفارروش، ينفي تسوف، بيت أيل (ب).

في الجنوب: أقيمت في المناطق الممتدة من شمال مدينة الخليل إلى مناطق بيت لحم وبيت ساحور، وهي تضم مستعمرات: تكواع، كفارعصيون، تكواع (ب)، أليعازر (أ) و(ب)، أفرات، مجدل، روش تسوريم، آلون شيفون، متسبي جوبرين.

أما الشكل الهندسي الذي اعتمده مخططو الاستيطان الصهيوني في إقامة

59- المرجع نفسه، ص 157.
60- المرجع نفسه، ص 157.
61- المرجع نفسه، ص 154.

الأحزمة الاستيطانية الثلاثة فكان وفق نظام «كرستيلر»، وهو نظام استيطاني مؤدلج يربط الشكل الهيكلي للمستوطنة أو المستعمرة بمضامين أيديولوجية دينية تستوحي أفكارها من التوراة في تقديمها مسوغات تبريرية تساوي بين الدين والسياسة. ويقوم على أساس إنشاء سلسلة من المستوطنات ذات الرتب الوظيفية المختلفة، تربط بينها علاقات وظيفية أيضًا. والشكل المعتمد هو أقرب إلى النجمة (نجمة داود)، إذ تقام 4 – 6 مستوطنات صغيرة حول مستوطنة (مركز النجمة) من رتبة أعلى هي عبارة عن بلدة أو مركز ريفي. ووظيفة هذا المركز تكون بتزويد المستوطنات المحيطة ذات الرتبة الأدنى الخدمات الضرورية. وتحيط 4 أو 5 مراكز ريفية أو أكثر بمستوطنة أكبر وذات رتبة أعلى وتكون مدينة في الغالب تقوم بتقديم خدمات من رتبة أعلى للمراكز الريفية والمستوطنات التوابع[62]. وما يجدر بالإشارة أن شبكة الإستيطان في مدينة القدس ومحيطها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمتروبول الإسرائيلي المتمثِّل بالقدس المحتلة[63].

أما الأهداف المتوخاة من إقامة الأحزمة الاستيطانية الثلاثة فكانت:

1- التجزئة الجغرافية والديموغرافية للضفة الغربية، الأمر الذي يصيب الوجود العربي بالشلل ويدفعه مكرهًا إلى الهروب والمهاجرة.

2- محاصرة الضفة الغربية من الداخل، لا سيما المراكز المدينية فيها تمهيدًا لتجزئتها إلى منطقتين محاصرتين بالاستيطان اليهودي، وهما منطقة الخليل جنوبًا ومنطقة نابلس شمالاً.

3- ضم مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية، تراوح بين 400 و500كلم^2، بالإضافة إلى المساحات التي جرى اقتطاعها وإلحاقها بالقدس الكبرى وفق المخططات الهيكلية التي كان آخرها في تموز/يوليو 1980، حيث أقرت بلدية القدس اليهودية اقتطاع 63 كلم^2 من أراضي الضفة الغربية لتوظيفها

62- يحيى الفرحان، المرجع نفسه، ص 148.
63- المرجع نفسه، ص 146.

في خدمة المخطط الهيكلي لتهويد المدينة.

4- تحويل القدس الكبرى إلى عاصمة مركزية للدولة الإسرائيلية، تتركَّز فيها كل العوامل الجاذبة لاستقطاب النشاطات الاستثمارية والسياحية والصناعية والزراعية لليهود من جميع أنحاء العالم. وبذلك فإن القدس الكبرى في ظل تركّز الرأسمال اليهودي والشركاتي العالمي وبخاصة الأميركي منه، باتت هي المدينة المعولمة بفعل التدفقات المالية، وربطها بحركة الرأسمال للشركات المتعددة الجنسية، كل ذلك بهدف تحويل القدس إلى مدينة مركزية في «الشرق الأوسط الكبير» الذي تسعى رأسمالية الذروة الأميركية لقيامه.

الرابع: التهويد العمراني – الحضاري

ثمة علاقة عميقة بين الهوية المعمارية للمدينة العربية الإسلامية والجوانب المعرفية لبنيتها الفكرية، وهي الجوانب التي تجتمع فيها مجموعة القيم المفاهيمية النظرية والفكرية للفكر الإنساني.

تُدين القدس في اكتساب هويتها المعمارية الحضرية إلى مكوّن تاريخي من النظم المعرفية للفكر العربي– الإسلامي. فالعلاقة التكاملية بين الجانبين المعماري والمعرفي هي محور النظرية التي يطلق عليها عالم الاجتماع «هيلير» (Hillir) إسم «نظرية تركيب الفضاء» (Space syntax theory) [64]، وهي النظرية التي تربط بقوة بين المكوّن المادي العمراني للمدينة ومدلولاته الحضارية القيمية والفكرية.

على ضوء هذه النظرية، كانت للقدس، شأنها شأن سائر المدن العربية –

64- بشأن تطبيقات "نظرية التركيب الفضائي" على مدينة القدس في مرحلة ما قبل الاحتلال الإسرائيلي وما بعدها أي بشأن رصد تحولات الفضاء التركيبي للقدس من فضاء عربي – إسلامي إلى فضاء يهودي – غربي، أنظر الدراسة القيمة لكلٍ من مؤمل علاء الدين الخفاجي ونازلين اسماعيل علي إبراهيم، بعنوان: **الخصائص التركيبية للنسيج الحضري التقليدي لمدينة القدس وأثر خطط التهويد على تكامل التنظيم الفضائي لها**. في: **القدس الآن: المدينة والناس: تحديات مستمرة**، وثائق المؤتمر الذي عقد بتاريخ 8–11 تشرين الثاني/نوفمبر 1999، بيروت، ص 198 – 207.

الإسلامية المتماثلة معها من حيث تشكلها التاريخي، خصوصيتها العمرانية المتلازمة مع الإسلام العربي وأيضًا مع المسيحية العربية كمدلولين قيميين منطلقين من أصول بيئية جغرافية وتاريخية وإجتماعية واحدة. فجوامع المدينة، والتي تفوق المئة، تؤكد بشكل قاطع على تلازم الشكل الهندسي المعماري للجامع من جهة، ووظيفته الاجتماعية والتربوية من جهة أخرى. فالمسجد – الجامع هو الأساس الذي حفظ شكل المدينة العربية الإسلامية كخصوصية معمارية تواصلت على مدى أربعة عشر قرنًا.

ومن معالم المخزون العمراني الإسلامي في المدينة المقدسة: المسجد الأقصى (قبلة المسلمين الأولى)، قبة الصخرة، المساجد (أكثر من مئة)، الزوايا، التكايا، الأربطة، السور المحيط بالمدينة، الأبراج، الأبواب المفتوحة، المآذن والقبب[65] إلى آخره.

وإذا كانت القدس قد شكلت مخزونًا تراثيًا إسلاميًا لأكثر من أربعة عشر قرنًا، فإنها أيضًا أكتسبت قبل الإسلام وبعده، خصوصيتها المسيحية منذ أن تحولت مسرحًا للحدث المسيحي في التاريخ، أي منذ ظهور السيد المسيح وتبلور تعاليمه في الرسالة المسيحية، وكذلك مسيرته على درب الآلام التي أنتهت على شكل مأساة الصلب. لكن المسيحية القيمية لم تنتهِ فصولاً وإنما باتت جزءًا من حركة التاريخ الزمنية. فالقدس، بالنسبة إلى المسيحين وعلى أختلاف أطيافهم الكنسية، تبقى راسخة في وعيهم الديني، فهي مهد المسيحية، وهي «المكان الذي أعلن فيه المسيح رسالته وصلب..»، كما أن المدينة «ترمز في العهد الجديد إلى شعب الله الجديد الذي افتداه المسيح»[66].

لقد تحولت القدس تاريخيًا إلى مزار للحج المسيحي، حيث أن قوافل الحجاج

65– يحيى الفرحان، **قصة مدينة القدس**، مرجع سابق، ص، 64 – 89.

66– جورج عيراني، **البابوية والشرق الأوسط: دور الكرسي الرسولي (الفاتيكان) في النزاع العربي ـالإسرائيلي، 1962 - 1994**، دار ملفات، جبيل– لبنان، طبعة أولى، أيار 1997، ص 81. أنظر أيضًا: يواكيم مبارك، **القدس– القضية**، مجلس كنائس الشرق الأوسط، نقلته إلى العربية مهاة فرح الخوري، حزيران 1996، ص 15.

بدأت تتدفَّق إليها منذ القرن الرابع، وكانت تسيطر على هذه القوافل الرغبة في إقتفاء أثر المسيح. والحج هو «إقتداء إنجيلي بالمسيح في أرض المسيح» أي في القدس التي ترمز إلى النهاية المحتّمة للحياة المسيحية من حيث هي «درب الصليب»[67].

تضمُّ القدس مقامات العالم المسيحي المقدّسة، ومنها: كنيسة القبر المقدس، علية العشاء السري، كنيسة القديسة حنّة، قبر مريم العذراء، الحديقة الجثمانية (التي أعتقل فيها المسيح)، محبسة الصعود وجبل الزيتون[68].

لذلك أدركت الهيئات الإسرائيلية من حكومية ومدنية أهمية الخاصة المعمارية – الأركيولوجية للقدس التي تعتبر، بحد ذاتها، بمنزلة الحجة التاريخية، لا بل الحق التاريخي الذي يدحض ادعاءات الصهيونية المزعومة تجاه «يهودية» المدينة الدينية والتاريخية». من هنا، راحت السلطات الإسرائيلية، منذ احتلال المدينة في حربي 1948 و1967، تعدّ المخططات الهيكلية الكفيلة بتهويد القدس عبر إنتاج فضاء تركيبي جديد لها يلغي هويتها التاريخية العربية الإسلامية ويحوِّلها إلى مدينة مهوَّدة معماريًا وحضاريًا.

تمثلت استراتيجية الجرف التاريخي للقدس بلجوء إسرائيل إلى اعتماد مخطط التهويد الفضائي للمدينة، وذلك بتغيير وطمس معالم الفضاء العربي– الإسلامي الذي طبع المدينة بطابعه المعماري والثقافي والحضاري وصولاً إلى تلبيسها فضاءً غربيًا يلغي معالمها الأركيولوجية ويجعلها معلمًا مختلفًا كليًا بإبراز الطابع اليهودي الغربي الوافد إلى المدينة. وفي هذا السياق «عملت الصهيونية على إعادة اختراع «فلسطين من جديد» بتشويه ما يزيد

67– يواكيم مبارك، **القدس– القضية**، المرجع نفسه، ص 115 – 116.

68– جورج عيراني، **البابوية والشرق الاوسط**...، مرجع سابق، ص 82. وكذلك يواكيم مبارك، المرجع السابق، ص68 – 69.

عن ألفي سنة من التطور الحضاري والإنساني فيها تارة، وبطمس أجزاء منه تارات أخرى. وما فتئت الصهيونية «تقتلع وتخترع، وتمحي ثم تبني على أنقاض ما محت» لتحقيق غرضها. «وفي خضم هذا السيل الجارف الماحي تلمح رغبة صهيونية حثيثة لإعادة كتابة التاريخ، وذلك لكي يتكامل جرف الأرض مع جرف تاريخها»[69].

عرفت القدس مرحلتين من التخطيط الغريب عن بيئتها العمرانية والثقافية، المرحلة الأولى في ظل الانتداب البريطاني (1920–1948) والتي كانت بمنزلة مرحلة تأسيسية أو بالأحرى تمهيدية لمرحلة التخطيط الصهيوني الذي بدأ مع إحتلال المدينة العامين 1948 و1967. وخلال هاتين المرحلتين تمّ «إحداث قطع في تواصل تطور المدينة التدريجي والإنسيابي الذي تميّزت به بعد انهيار الحكم الصليبي لها»[70] واستعادتها العربية على يد صلاح الدين الأيوبي بعد انتصاره الحاسم على الصليبيين في موقعة حطين العام 1187 للميلاد.

العام 1972 وضعت إسرائيل خطة متكاملة تحت إسم «خطة التنمية الخاصة» لإعادة تخطيط المدينة المقدّسة بما يتلاءم مع إضفاء الطابع اليهودي عليها بعد طمس معالمها المعمارية والطوبوغرافية والجغرافية والديموغرافية وصولاً إلى معالمها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالهدف المركزي لاستراتيجية تهويد المدينة تمثل بإلغاء طابعها الحضاري الشامل وإضفاء طابع الحضارة الصهيونية – الغربية مكانه من أجل تدعيم وجهة النظر الإسرائيلية في خلق تاريخ مزيَّف لليهود[71].

69– ابراهيم الدقاق، القدس: **عالم بلا حدود**، مرجع سابق، ص 19.

70– المرجع نفسه، ص 20.

71– On, A, "**Planning Jerusalem: The Old City and its Environs**", Weidenfeld and Nicolson, Jerusalem, 1973, p. 3

بعد سقوط القدس العربية (القدس الشرقية) في قبضة الاحتلال على أثر حرب 1967، باشرت السلطات العسكرية الإسرائيلية على الفور بتغيير العديد من معالم المدينة العمرانية وبخاصة بعد عمليات الهدم التي قامت بها للأحياء العربية في البلدة القديمة والتي يأتي في مقدمِّها حي المغاربة الذي أزيلت معالمه جرفًا كليًا ليحل مكانه الحي اليهودي كبديل معماري – أركيولوجي ينسجم مع أركيولوجية التهويد الصهيونية المعتمدة كاستراتيجية تهويدية ليس للقدس وحسب، وإنما لسائر فلسطين التاريخية أيضًا.

لقد تحقَّق الانقسام بين شطري المدينة (الغربي والعربي) بالمعنى الجغرافي والحضاري، ولم يعد مستغربًا بين الناس مسألة التداول بمصطلحي «القدس الغربية والقدس الشرقية في المدينة الواحدة للتعبير عن اختلاف موقعهما الجغرافي، والأهم من هذا اختلاف المعايير والقيم التي يعبر عنهما اختلاف التخطيط والطرز المعمارية السائدة فيهما. ولا يخفى القطع المتحقق في مسيرة المدينة على الإنسان العادي الذي يزورها. فالخط الفاصل بينهما غير مرسوم على الأرض بالمعنى الحرفي للكلمة، ولكنه مرسوم بشكل واضح في اختلاف التخطيط والمعمار والثقافة واللغة والتوجهات»[72].

في الواقع، حوّلت الموجات الكثيفة من الهجرة الاستيطانية الوافدة من غير مجتمع غربي إضافة إلى المجتمع الروسي، المدينة إلى مجتمع فسيفسائي بسبب تنوع المعتقدات الدينية والثقافية وتعدد الشرائح الاجتماعية من طبقية واقتصادية وفكرية. فقد ساعد هذا التنوع على ترسيخ التشكيل الفسيفسائي للمدينة، وهو «تشكيل قلق، وقابل للتشقق عند الخطوط الفاصلة بين إثنيات المدينة في ما لو تراخت القبضة الأمنية الكابحة له»[73].

وللمزيد من التفصيل بشأن المعتقدات التوراتية لجماعة اليهود الحرديم وكذلك لجماعة أخرى تعرف باسم "جماعة أمناء الهيكل"، أنظردراسات فلسطينية التي تصدرها مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،العدد 48، خريف 2001، ص، 210 – 211.

72– ابراهيم الدقاق، القدس: عالم بلا حدود، مرجع سابق، ص 21.

73– Amos, Elon, "**Jerusalem – City of Mirron**", Boston, Little Brown and Company", 1989, p. 244

لقد عزّز إلحاق المدينة الشرقية بالمدينة الغربية، بعد حرب حزيران/ يونيو 1967، التشكيل الفسيفسائي لمجتمع مدينة القدس، لا سيما بعد زرع الشطر الشرقي من المدينة بأكثر من أربعين مستوطنة يقيم فيها جماعات من المستوطنين مختلفين كليًا من حيث البيئات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أتوا منها. تميَّز بين هؤلاء مستوطنو الحرديم، وهم جماعات من اليهود المتشدِّدين في تطبيق الشريعة اليهودية، غير أنهم يندرجون في أسفل الهرم الاجتماعي من حيث موقعهم الطبقي كشريحة اجتماعية من الفقراء والمعوزين. شكّل هؤلاء حوالى 27 % من إجمالي مستوطني القدس الشرقية، وتميّزوا بتكاثرهم لدرجة أنهم بلغوا ضعفي العلمانيين وباقي المستوطنين من حيث معدلات النمو الديموغرافي[74]. ويصف «عاموس إلون» أحد أحياء اليهود الحرديم أنه «عالم قروسطي من الفقر والإيمان المتماسك – عالم من عدم التسامح مع عوالم الفكر وطرق العيش الأخرى، عالم يعيش خارج إطار الزمان والمكان... وكل مظاهر الحياة العادية (فيه) – الأكل والجوانب الصحية، والعبادة، واللباس، والتعلم، والنوم – محكومة بنصوص واضحة ترقى إلى مصاف الطقوس التي تتمتع بالتقديس»[75]. ويعزز «كوستلر» ما قاله إلون بالتنبيه إلى أنهم يفرضون العزلة الاختيارية على أنفسهم، ويبتعدون عن المجتمع الأوسع، بإصرارهم على تبني نمط حياة لا يمت إلى البيئة والتطورات السياسية بصلة. فضلاً عن ذلك تغيب في هذه الأحياء مناقشة الحاضر والمستقبل، لتفسح المجال للحديث عن الماضي فحسب[76].

من الناحية التخطيطية والمعمارية تختلف أحياء الحرديم عن بقية الأحياء

74– ابراهيم الدقاق، **القدس: عالم بلا حدود**، مرجع سابق، ص 22.

75– Amos, Elon, Op.Cit, p. 165.

76– ابراهيم الدقاق، القدس: عالم بلا حدود، مرجع سابق، ص 21.

في القدس. تتميَّز أبنيتها بصفوف متصلة (Row Houses) حول طرق ضيقة وميادين محدودة المساحة. و«لولا الحجارة وشجر الزيتون والصنوبر وضوء القدس المتميز لظننت نفسك، وأنت تعبرها، أنك في حي يهودي في أوروبا الشرقية»[77].

طالت التغييرات الأركيولوجية التي فرضتها السلطات الإسرائيلية في القدس بشكل أساسي، الأوقاف الإسلامية والمسيحية على السواء. فالحفريات التي تقوم بها إسرائيل في المسجد الأقصى بحثًا عن هيكل مزعوم، وأعمال الهدم المستمرة في غير معلم من المعالم الوقفية من جوامع ومقامات وكنائس ومدارس وبيوت أثرية قديمة، كل ذلك يندرج في سياسة التهويد الأركيولوجي لفضاء المدينة المقدّسة بهدف اقتلاع خصوصيتها الحضارية العربية الإسلامية وجرفها، واصطناع معالم حضارية غريبة ودخيلة مكانها. ففي داخل أسوار المدينة أقيمت أديرة وكنائس ومدارس وبيوت سكن في الزاوية الجنوبية الغربية من البلدة القديمة. ونشأت في ضواحي القدس أحياء والكولونية اليونانية والالمانية في منطقة البقعة إلى الجنوب من القدس، والكولونية الأميركية في منطقة الشيخ جرّاح، ودير ونزل النوتردام، والمستشفى الفرنسي والمستشفى الإيطالي والمستشفى الألماني والمستشفى الإنكليزي ومستشفى سان جون إلى الغرب وإلى الجنوب الغربي من المدينة[78].

إن التوحيد الفيزيائي لشطري المدينة بعد حرب 1967 تحت إسم «أورشليم القدس»، والإكثار من المخططات الهيكلية المتلاحقة للمدينة «الموحَّدة»، كل ذلك كان يسير في سياق استراتيجية التهويد الصهيونية للقدس بدءًا بتحقيق غلبة واضحة للعنصر اليهودي يتجاوز ثلثي مجموع عدد السكان فيها،

77– Amos, Elon, "**Inside the Land of Israel**", London, Ithaca press, 1989, p. 4 - 5

78– ابراهيم الدقاق، مرجع سابق، ص 21 – 22.

مرورًا بإلغاء المؤسسات العربية الاجتماعية والثقافية وإلحاق نشاطات السكان بالمؤسسات اليهودية في غرب المدينة وصولاً إلى تهويد الفضاء التركيبي لها، الأمر الذي يعني خاتمة لتاريخها العربي – الإسلامي الذي طبع هوية القدس الحضارية لأكثر من ألفي سنة خلت.

أثار النشاط الأركيولوجي لإسرائيل في القدس المحتلة، الخوف والقلق في أوساط الهيئات والمؤسسات المعنية بالتراث الإنساني. وتعزَّز هذا الخوف في الرفض السافر لإسرائيل في استجابتها للإرادة الدولية. فقد أصدر مؤتمر اليونسكو 13 قرارًا ، وأصدر مجلسه التنفيذي 26 قرارًا خلال فترة أربع سنوات (1987 – 1991) تدين عبث إسرائيل في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة، وتدعوها إلى التوقف عن نشاطها العابث.

ولم تلبث اليونسكو، أمام تعنت إسرائيل وضربها بعرض الحائط الإرادة الدولية، أن أدرجت البلدة القديمة (التاريخية) وسورها العام 1981 على قائمة التراث العالمي. والعام 1982 أضيفت القدس إلى قائمة التراث المهدد بالخطر. وتم اتخاذ هذين القرارين في ظل معارضة فاضحة من قبل كلٍّ من الولايات المتحدة وإسرائيل. ويرى «بول دي فارت» في صدور القرارين المذكورين أهمية بالغة، ذلك أنّ مهمة المحافظة على التراث الثقافي في وقت السلم والحرب هي «من مهمات المجتمع الدولي مجتمعًا. وهي تعطي الحق لكل عضو في المجتمع الدولي، بل وتفرض عليه واجب العمل من أجل ذلك... وبموجب هذين القرارين، وبموجب القانون الدولي، فإن المجتمع الدولي بمجموعه، وخصوصًا الهيئة العامة للأمم المتحدة، مسؤول، الآن وفي المستقبل، عن المدينة وأهلها». ويضيف دي فارت، أنه بالإضافة إلى كون القدس كيانًا خاصًا (Corpus Separatum) بموجب القانون الدولي، هي في رأي المجتمع الإنساني ذات قيمة كونية[79].

79– المرجع نفسه، ص 20.

الخامس: التهويد السياسي

ربطت السياسة الإسرائيلية المعتمدة في الأراضي المحتلة بين مسألتين متلازمتين من حيث الأهداف والنتائج: الأولى، الإمعان في استخدام وسائل التهجير الإكراهي للفلسطينيين بهدف اختزال الكتلة السكانية الفلسطينية من جهة، والثانية، تفريغ الشعب الفلسطيني من نخبه الاجتماعية – السياسية القادرة على مواجهة الاحتلال سياسيًا من جهة أخرى.

تحت ضغط المنظمات العسكرية وشبه العسكرية[80]، والممارسات اليومية للعنف العسكري من قبل الجيش النظامي الإسرائيلي، وكذلك تحت قساوة الظروف الاقتصادية والمعيشية والتعليمية والإسكانية، أكرهت موجات بشرية فلسطينية على الهجرة، لا سيما من المدن، الأمر الذي أدى بعد حربي 1948 و1967 ليس إلى تفريغ المدن من سكانها وحسب، وإنما أيضًا من نخبتها السياسية، وهي النخبة التي سبق لها أن امتلكت تجربة من العمل السياسي في أواخر العهد العثماني[81]، وكذلك في عهد الانتداب البريطاني[82].

هكذا، بات الشعب الفلسطيني، في ظل الاحتلال الصهيوني، من دون قيادة نخبوية مدينية، ذلك لأن معظم النخب كانت قد خرجت تحت ضغط القمع الإسرائيلي وفظاعة المجازر التي ارتكبها الاحتلال في غير مدينة أو بلدة فلسطينية. فأكثر اللاجئين الفلسطينيين كانوا من سكان المدن، ونسبة قليلة منهم كانت من الأرياف الزراعية والرعوية. ترك هذا الأمر نتائجه السلبية

80– كانت أكثر المنظمات الصهيونية التي مارست العنف الدموي مع الفسطينيين ثلاثًا هي: الهاغاناه، الآرغون والشنتيرن.

81– بشأن العناصر الفلسطينيين الذين انضووا في الحركة العربية المناوئة للأتراك في أواخر العهد العثماني راجع: جورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة الدكتور ناصر الدين الأسد والدكتور إحسان عبّاس، دار العلم للملايين، بيروت، طبعة سابعة، 1982، الفصلان الخامس والسادس، ص 149 – 203. وأيضًا سليمان موسى، **الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908 – 1924**، دار النهار للنشر، طبعة ثانية، بيروت، 1977، ص 22 – 41.

82– أنظر البرنامج السياسي لحزب الاستقلال العربي الذي تأسس في فلسطين العام 1932 في: سميح شبيب، **حزب الاستقلال العربي في فلسطين 1932 - 1933**، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، طبعة أولى، 1981، ص 48 – 50.

على التشكلات السياسية تحت الاحتلال، وهي تشكلات تفتقر إلى التجربة التي عرفتها مجتمعات المدن العربية لأسباب إقتصادية وتعليمية وكذلك إجتماعية وسياسية.

أبرز عائلات المكانة الاجتماعية– السياسية التي عرفها مجتمع مدينة القدس كانت[83]:

من المسلمين: عائلات الخالدي، الحسيني، العلمي، نسيبة، النشاشيبي، القدوة وغيرها.

من المسيحيين: عائلات عطاالله، فرَّاج، مشبك، بولس، حدَّاد، كاتول، الخوري، شبر، جلاَّد، سعيد، ذيب، طنوس، فريج، سابا وسواها.

السادس: التهويد الاجتماعي

تبقى مسألة التهويد الاجتماعي للقدس بمنزلة الحلقة المركزية في كل العملية التهويدية المرسومة في الإستراتيجية الصهيونية للمدينة ولسائر الأراضي العربية المحتلة. فالتهويد الإجتماعي هو الشرط الأكثر حسمًا في معركة تستهدف منها الصهيونية تحقيق هدفين متلازمين: الأول، الإلغاء الكلي لمجتمع مقدسي عربي – إسلامي متواصل في مكوِّناته التاريخية لأكثر من أربعة عشر قرنًا سابقًا، والثاني، البديل الصهيوني الوافد من مجتمعات غربية أوروبية وأميركية على وجه الخصوص، ومدفوعًا بنزعة كولونيالية للتوسع والسيطرة. من هنا، لجأت إسرائيل «كدولة» ومعها منظمات المجتمع المدني الإسرائيلي، إلى تهويد القدس إجتماعيًا أي سلخها عن بنيتها الإجتماعية ذات الخصوصية العربية – الإسلامية وصولاً إلى تذويبها في مجتمع

83– بشأن المزيد من التفاصيل حول عائلات القدس المسيحية والإسلامية راجع:
–بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين (1917-1948)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت طبعة ثالثة، 1986.
–وليد الخالدي، **قبل الشتات**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1987.

يهودي داخل إسرائيل، والذي هو امتداد عضوي لمجتمعات غربية أوروبية وأميركية.

قبل الاحتلال الإسرائيلي للقدس لم تخرج هذه الأخيرة عن صورة المجتمع التقليدي الذي عرفته المدينة العربية – الإسلامية لما هو مجتمع شرائح إجتماعية جمعت بين تنظيمات الحرف والأصناف ونقابات الأشراف إلى جانب عائلات الأرستقراطية الدينية الإسلامية والمسيحية التي شغلت عبر عناصر نافذين منها، وظائف متعدِّدة في الجهاز الديني المتنوع بمؤسساته الوقفية والخيرية والتربوية والكنسية الرعوية. يضاف إلى ذلك شرائح تجارية من الطبقتين الوسطى والعليا، وهي شرائح ارتكزت في صعودها الإجتماعي إلى حجم ملكياتها العقارية الواسعة التي استحوذت عليها في الأرياف الزراعية المحيطة بالقدس من جهة، وإلى دورها التجاري سواء على مستوى أسواق القدس الداخلية أم على مستوى مبادلات المدن في فلسطين وسائر المنطقة العربية من جهة أخرى.

بعد وقوع المدينة تحت الاحتلال الإسرائيلي على إثر حرب 1967، سارعت المرجعيات الإسلامية فيها إلى إصدار فتوى تقضي بعدم جواز تولي غير المسلمين لشؤونهم الدينية. وقد تشكَّلت لهذه الغاية، الهيئة الإسلامية للقيام بهذا الواجب في القدس وباقي الضفة الغربية المحتلة[84]. ومع أنّ هذه الهيئة بتنوع مؤسساتها (أوقاف، مساجد، محاكم شرعية، دور أيتام، مدارس دينية، الخ..) لم تحظ باعتراف قانوني إسرائيلي، إلا أنها كانت تتمتع باعتراف واقعي بوصفها مرجعية إجتماعية دينية وسياسية سبق لها وأن اكتسبتها تاريخيًا من خلال الوظائف المتنوِّعة التي شغلتها في الجهاز الديني الإسلامي على مدى العهود الإسلامية المتعاقبة.

كما يجدر بالإشارة أيضًا أنّ الهيئات المسيحية في القدس استفادت، هي

84– راجع نص الفتوى في: سعد الدين العلمي، **وثائق الهيئة الإسلامية**، دار الطباعة العربية، القدس، 1984، ص 13.

الأخرى، من فتاوى الهيئات الإسلامية في المدينة، الأمر الذي جعلها تتمسك، في ظل الاحتلال، بالموروث التاريخي من القوانين، لا سيما منها تلك المتعلقة بالأحوال الشخصية من زواج، وطلاق، وعمادة، وتوريث وغير ذلك. هكذا، عرفت القدس، منذ احتلالها الكلي العام 1967 وحتى اليوم، صراع الشرعيات بين شرعية الاحتلال الإسرائيلي وتشريعاته الاحتلالية من جهة، وشرعية المرجعيات الاجتماعية التاريخية العربية الإسلامية والمسيحية من جهة أخرى.

في مسعى منها لإنجاز مهمة التهويد الاجتماعي للقدس لجأت سلطات الاحتلال ومعها منظمات المجتمع المدني الإسرائيلي إلى تنفيذ مخطط تهويد المدينة اجتماعيًا على مراحل متعددة. برز على هذا الصعيد اتجاهان رئيسان:

الأول، تمثله الجماعات المتديِّنة التي راحت تسعى إلى تحويل القدس إلى مدينة ذات نمط إجتماعي يتلاءم والتعاليم الدينية اليهودية. وقد اتخذت من مراعاة «حرمة السبت» وسيلة لفرض إرادتها وتحقيق أغراضها. فقد تظاهر المتديِّنون، لغير مرة، لمنع المسارح، ودور السينما، والمطاعم، والملاهي من العمل في يوم السبت بوصفه «يومًا يهوديًا مقدسًا». وبالفعل، تعزَّزت قدرة تلك الجماعات على فرض نمط حياتها على المدينة بسبب تزايد الهجرة الوافدة للمتدينين إليها، وبسبب استحواذهم على أجزاء واسعة من أحيائها[85].

كان الهدف البعيد للجماعات الدينية اليهودية المدعومة من منظمات يهودية صهيونية في الولايات المتحدة الأميركية وفي غير دولة أوروبية، تحويل القدس العربية – الإسلامية إلى مدينة «ثيوقراطية يهودية»[86]

85– إبراهيم الدقاق، الأوضاع الإجتماعية في القدس العربية، في: الشعب الفلسطيني في الداخل، مرجع سابق، ص 223.
86– المرجع نفسه، ص 223.

تنتفي معها الهوية الثقافية والإجتماعية التي عرفتها المدينة عبر تاريخها لقرون عديدة سابقة.

الثاني، تمثِّله الجماعات العلمانية التي راحت تسعى إلى إضفاء الطابع الليبرالي على المدينة. أما هدفها المركزي فكان يتمثَّل بتحويل القدس إلى «مجتمع فسيفسائي»[87]، تقوم تركيبته على تعددية مذهبية وإثنية ومناطقية، بهدف ضرب بنية المجتمع المقدسي التاريخية والوصول به إلى مستوى اللبرلة الغربية بتكويناتها الاجتماعية غير المتجانسة وغير المتماسكة، الأمر الذي يعني تحويل القدس إلى مجتمع فسيفسائي يسمح للفئات والطوائف والأعراق التي يتكوَّن منها الاحتفاظ بطابعها الخاص وبخصوصياتها الثقافية المتعددة، ويندرج تحت الطابع الخاص لهذه الجماعات اللغة، والمعتقد الديني، والثقافة المميَّزة، وطريقة العيش الخاصة، على أن يجري تجميع الوحدات المختلفة في إطار إجتماعي يدين بالولاء للمجتمع الإسرائيلي ويخضع لتخطيط الدولة الإسرائيلية.

إن التهويد الاجتماعي للقدس هو بمنزلة إلغاء لهوية الجماعة العربية التي تكوَّنت تاريخيًا وتفاعلت إجتماعيًا وثقافيًا في إطار وحدة النسيج الإجتماعي المتماثل مع نسيج إجتماعي عربي إسلامي على مستوى المنطقة العربية برمتها. أما المجتمع الفسيفسائي الذي تريد الجماعات اليهودية قيامه في القدس فهو مجتمع الانقسام والاختلاف بين الجماعات الروحية والثقافية والعرقية المكوّنة للمدينة، إذ تتحوَّل هذه الجماعات إلى وحدات صغرى داخل المجتمع الفسيفسائي الكبير، ويصبح هناك مجتمع مسيحي

87– أول من أطلق مصطلح المجتمع الفسيفسائي على القدس رئيس بلدية المدينة الإسرائيلي "تيدي كولك"، أنظر:
Teddy Kollek, "**Present Problems and Future Perspectives**", in Schneider and wigoder, **Jerusalem perspectives,** London: the London Rainbow Group, 1976.

وأيضاً نائب رئيس البلدية ميرون بنفنستي:
Meron, Benvenisti, "**Jerusalem, The Torn City**", Jerusalem, Jewish Israel typest, 1976, especially p. 22, 44, 48, and chapter 17, p. 257.

فسيفسائي مكوّن من وحدات أصغر، منها السريان والأقباط والروم واللاتين. وكذلك الأمر نفسه ينطبق على مسلمي القدس إذ يقوم مجتمع فسيفسائي مسلم مكوّن من المذاهب الإسلامية المختلفة، ومن وحدات مدينية نابلسية وخليلية ومقدسية وتجارية وفلاحية وغيرها.

ليست فسيفسائية مجتمع القدس سوى البديل الإلغائي للهوية القومية الجامعة لسكان المدينة، وإحلال هويات متباينة ودخيلة مكانها تحت يافظة التعايش والليبرالية.

في الوقت الذي قرَّر الإنسان المقدسي الصمود والبقاء في مدينته، وممارسة حقوقه في غياب استراتيجية عربية محدَّدة تجاه القدس، ألزمه التفكك العام الذي يحكم النظام الإقليمي العربي، تحمل مسؤولياته منفردًا في المحافظة على هوية القدس وعروبتها من دون أن يلوح في الأفق العربي أي مسعى، لا من جانب الحكومات العربية ولا من جانب منظمات المدن ومعها المجتمع المدني في الوطن العربي، إلى امتلاك استراتيجية عربية واضحة من شأنها مقاومة التهويد الصهيوني للمدينة، والذي يعتبر المهمة المركزية الأولى لمشروع التهويد الشامل لفلسطين التاريخية وصولاً إلى إنجاز إسرائيل التلمودية أي المشروع التاريخي للصهيونية العالمية المغلَّفة بأيديولوجية دينية تبريرية لقيام «إسرائيل الكبرى» كجغرافية سياسية مطابقة لجغرافية المربع العربي الذي يجمع بين الحجاز ومصر والعراق وبلاد الشام، وهو المحدّد في المشروع الصهيوني من الفرات إلى النيل.

إنّ الأهمية كل الأهمية تكون لمسألة الاحتضان القومي للجماعة العربية المقيمة في القدس، ويكون ذلك بتوجيه مراكز الدراسات والأبحاث االعربية بتركيز اهتمامها على إبراز الهوية العربية والإسلامية لمجتمع القدس وتقديم العون الثقافي والاجتماعي والمادي من أجل المحافظة على جسور الإتصال بين الثقافة العربية الإسلامية لأهل القدس مع باقي المدن في

الوطن العربي على قاعدة تعزيز الثقافة القومية في جمعها العضوي بين العروبة والإسلام، والتي تبقى وحدها تشكل الاستجابة المطلوبة للرد على تحديات التهويد الصهيوني وسائر مشاريع السيطرة الاستعمارية المرسومة للمنطقة على شاكلة «مشروع الشرق الأوسط الكبير» وغيره.

الخاتمة

إذا كان اغتصاب فلسطين من قبل الصهاينة قد تحوّل إلى تراجيديا عربية ما زالت توخز ضمير الأجيال المتعاقبة منذ أواسط القرن المنصرم – القرن العشرين – وحتى اليوم، فإنّ تهويد القدس كأحد أهمّ الثوابت في الاستراتيجية الصهيونية، بات يتجاوز التراجيديا المؤلمة إلى الحكم بالإعدام حتى الموت على أمة عربية بكاملها بهدف إخراجها من تاريخها ورسالتها الحضارية إلى العالم.

شكّلت القدس، على الدوام، إحدى أهم نقاط الإرتكاز، ليس فحسب على مستوى الجغرافية التاريخية الفلسطينية، وإنما على مستوى فضاء جغرافي عربي تميَّز بخصوصية جيواستراتيجية ما لبثت أن أنتجت خصوصيات أخرى دينية وثقافية وحضارية. فالمربَّع العربي الذي يجمع بين أربع زوايا إرتكاز (الحجاز، مصر، العراق وبلاد الشام) كان، عبر التاريخ وما يزال حتى اليوم، يمثل «قلب العالم»، لا بل مركز التوازن الجغرافي والروحي والمادي لهذا العالم، الأمر الذي جعله دومًا مسرحًا للصراعات التي لم تتوقف، بهدف الإمساك بشروط القوة المتوافرة وفق مقولة أن من يمسك بقلب العالم يمسك، بالتالي، بكل العالم.

ظهرت القدس كحاضرة عربية منذ ما قبل ظهور المسيحية، لتدخل بعد ذلك في الحقبة الإسلامية فتشهد معها تشكلات جديدة في إطار الاجتماع والعمران والثقافة والسلطة بدءًا من الفتح العربي – الإسلامي المنطلق من

الجزيرة العربية، مرورًا بالخلافات الإسلامية والسلطانية المتعاقبة وصولاً إلى اليوم.

اما الإدعاء الصهيوني بأن فلسطين – والقدس هي إحدى أهم حواضرها الدينية – هي «حق تاريخي» لليهود ويعود إلى توطّن قبائل قديمة لقرون سابقة على المسيحية والإسلام، فهو إدعاء يدخل في باب الاسقاطات الأيديولوجية الدينية التي بدأت تشكّل في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، المرتكزات السياسية للحركة الصهيونية بهدف السيطرة على فلسطين وسط تكثيف الحملات الدعائية وعمليات الشحن والتعبئة في أوساط الانتشار اليهودي في أوروبا من أجل الانتصار لدعواتها في استعادة «أرض الميعاد» وقيام «الدولة اليهودية».

إن متابعةً رصدية لمسار الحركة الصهيونية منذ انعقاد مؤتمرها الأول في مدينة بال السويسرية (1896)، وصولاً إلى احتلال فلسطين عسكريًا في حربي 1948 و1967، تظهر، بشكل قاطع، أن ثمة تلازمًا وثيقًا بين المشروع الصهيوني في إقامة دولة يهودية في فلسطين والسياسات الاستعمارية للرأسماليات الغربية، وفي مقدمها السياسة البريطانية التي هيّأت، خلال فترة إنتدابها على فلسطين (1920 – 1948)، اليهود إداريًا ومؤسساتيًا وعسكريًا لقيادة «الدولة الإسرائيلية»، مقابل سياسة تهميش وتغييب كاملة للفلسطينيين حالت دون إنتاجهم نخبة إدارية – سياسية قادرة على حكم دولة مستقلة أسوة بالحكومات العربية التي عرفتها غير دولة في المشرق العربي في لبنان وسوريا والعراق والأردن ومصر وسواها.

بدأت عمليات التهويد الصهيوني للقدس مع احتلال الشطر الغربي من المدينة في حرب 1948، حيث تجلّى التهويد باجتثاث الوجود البشري والاجتماعي والعمراني والاقتصادي لأكثر من 60000 فلسطيني قامت سلطات الاحتلال بتهجيرهم القسري وتحويلهم إلى شتات من لاجئي مخيمات الصفيح في

غير دولة عربية مجاورة. ومع سقوط القدس الشرقية في قبضة الاحتلال في حرب حزيران/يونيو 1967، بدأت إسرائيل استكمال مشروعها التهويدي للمدينة بخطى متسارعة.

أفضت السياسات الاستيطانية التي اعتمدتها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة إلى تغيير جذري في خارطة التوزّعات الديمغرافية في المدينة المقدّسة. فالعام 1967 بعد أن كانت القدس الشرقية (العربية) خالية من أي مستوطن يهودي فقد قفزت أعداد المستوطنين إلى أكثر من 160 ألفًا حتى منتصف العام 1996 وإلى 180 ألفًا حتى نهاية العام 2001 ثمّ إلى 236 ألفًا العام 2008 مقابل 155 ألفًا فقط من العرب؛ الأمر الذي يعكس فجوة الاختلال السكاني لمصلحة اليهود ويخدم بالتالي، مشروع تهويد المدينة.

أمّا قرار 30 تموز/يوليو 1980 بإعلان مدينة القدس عاصمةً أبدية لإسرائيل فقد جاء ليكرّس سياسيًا تهويد المدينة، وليدلل على الخلفية الاستراتيجية للتهويد الإسرائيلي ليس للقدس وحدها، وإنما لكل فلسطين المحتلة. إلا أن الإجراءات التي اعتمدت بشأن القدس كانت أكثر وقعًا من حيث عمليات التهويد المكثفة التي طالت بشكل خاص القدس الشرقية ذات الحضور العربي الوازن. قامت مخططات التهويد وفق سياسة الأحزمة الاستيطانية التي كانت كأطواق من المستعمرات اليهودية تطبق على المدينة من الداخل (10 مستعمرات) ومن الخارج (30 مستعمرة). أما الهدف المركزي للسياسة الاستيطانية المعتمدة فهي تتمثل بتضييق الخناق على التجمعات العربية وتطويقها بأحزمة بشرية من مستوطني المستعمرات وصولاً إلى إسقاطها حياتيًا ودفعها إما إلى اللجوء إلى الخارج، وإما إلى تطويعها سياسيًا وتحويلها إلى أقلية تابعة وخادمة للنظام الإسرائيلي القائم.

إنّ مسلسل الاستيطان الصهيوني في القدس بخاصة وباقي فلسطين عامة،

لم يتوقَّف حتى اللحظة. فهناك سياسة صهيونية ثابتة ما زالت حتى اليوم، تقوم على مبدأين إثنين: الأول، استقطاب المزيد من المهاجرين اليهود من أوروبا وأميركا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، والتوسع في مشاريع الاستيطان في القدس وحولها، وهذا ما يجري حاليًا في مستوطنة «جبل أبو غنيم» أو «هارحوما»، إذ تسعى إسرائيل لجذب أكثر من 40 ألفًا من اليهود الجدد. الثاني، اختزال حجم الكتلة السكانية العربية في المدينة وتحويلها إلى أقلية مهمّشة، وذلك عن طريق الخنق العمراني والمعيشي من جهة، وممارسة أبشع أساليب القمع العسكري بحق المعارضين والمقاومين للاحتلال ومشاريعه من جهة أخرى. لقد أولت إسرائيل، منذ الأساس وما تزال تولي حتى اليوم، اهتماماً بالغاً بالمسألتين الديموغرافية والأنتروبولوجية، ورأت في العاملين الديموغرافي والأنتروبولوجي بمثابة العنصرين الحاسمين في معركة الصراع على الوجود والبقاء بين فلسطينيين متميزين بخصوبة عالية، ويهود من ذوي الثقافات الأوروبية والأميركية التي لا تُشجع على التناسل والتوسع في الأسرة.

من أبرز الأهداف الصهيونية لعملية القضم التهويدي التي نفذت، وما تزال تنفذ بشأن القدس هي الآتية:

1- تركيز أغلبية سكانية يهودية في القدس، بحيث تضفي على المدينة طابعًا يهوديًا يستحيل معه البحث في مصير المدينة ومستقبلها في ظل أي تسوية أو مفاوضات سلمية. إن ما تتظاهر به إسرائيل وهي مدعومة من الإدارات الأميركية المتعاقبة وصولاً الى إدارة أوباما الحالية، من حيث الدعوة إلى مفاوضات بشأن القضية الفلسطينية، ليس إلا من باب كسب الوقت فقط، وبانتظار اكتمال الحلقات المتبقية من المشروع التهويدي للقدس، ولباقي فلسطين، وامتدادًا إلى «إسرائيل التوراتية» من

الفرات إلى النيل.

2- خلق حقائق مكانية سكانية ومؤسساتية وسياسية وعمرانية يصعب معها تجاهل الحضور الإسرائيلي في المدينة، ويحول بالتالي دون الاستجابة لطلب المرجعيات الفلسطينية بأن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المقترح قيامها في وسائل الإعلام وفي المزايدات السياسية فحسب.

3- عزل القدس العربية (الشرقية) عن المراكز العمرانية الحضرية والريفية الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال تطويق المدينة بأحزمة بشرية استيطانية هي بمنزلة حواجز نفسية واقتصادية وإجتماعية وثقافية بين اليهود والعرب في الأراضي المحتلة.

4- الضغط على مواطني المدينة من العرب لدفعهم إلى إقامة المساكن خارج الحدود البلدية للقدس الكبرى، أو الانضمام إلى الشتات الفلسطيني في الخارج.

5- طمس الثقافة الوطنية وتهويد التعليم والبرامج التربوية، وتمثَّل ذلك بإلغاء مناهج التعليم الفلسطيني بمراحله الثلاث وتطبيق منهاج التعليم الإسرائيلي. ولجأت سلطات الاحتلال في هذا المجال إلى الاستيلاء على متحف الآثار الفلسطيني في القدس، وفرضت حظرًا على تداول الآلاف من الكتب الثقافية والعلمية العربية والإسلامية، ومراقبة النشر والصحافة مراقبة صارمة، وإطلاق الأسماء اليهودية على الشوارع والساحات في القدس العربية تحديدًا.

المسعى الإسرائيلي الدائم هو تبديل المجتمع المقدسي بخصوصياته العربية الإسلامية بمجتمع آخر إسرائيلي – يهودي هو امتداد عضوي لمجتمع حداثوي غربي أوروبي وأميركي. واذا كان لهجمة الحفريات الاسرائيلية الناشطة اليوم حول المسجد الأقصى من دلالة ، فانما تدل على ظروف باتت

مؤاتية في البيئة الدولية والاقليمية لمصلحة الاحتلال الصهيوني في وقت تشهد القدس انسحابًا عربيًا رسميًا وأمميًا دوليًا من قضيتها على الرغم من كونها قضية حق وعدالة وحرية. ففي تقرير أعدّته إدارة الإعلام والمعلومات بمؤسسة القدس الدولية يرصد ما قامت به اسرائيل ، على مدى سنتين، من 2006/08/21 لغاية 2008/08/21، من توفير كل الامكانات اللازمة لعمل العديد من فرق الحفريات والجمعيات المتطرّفة؛ حيث ركّزت هذه الفرق نشاطها في 7 مواقع من أصل 18 موقع حفريات تحيط بالمسجد الأقصى، وقد توزّعت هذه الحفريات الهادفة الى انشاء مدينة يهودية تحت الأرض على مختلف جهات المسجد الأقصى لبناء «مدينة داوود»، وأكبر هذه الحفريات وأخطرها هو الطريق الهيروديانى الذي يمتدّ لمسافة تزيد على 600 متر، ويربط ساحة البرّاق بالمدخل الجنوبي لمدينة داوود[88] المزمع قيامها كبديل ديني أيديولوجي يهودي لمدينة القدس العربيّة – الاسلامية التاريخية. لقد أثار هذا الأمر «كاثلين كينون»، مديرة مدرسة الآثار البريطانية في القدس واستاذة علم الآثار في جامعة أكسفورد، حيث قالت: «إن عملية الحفريات الإسرائيلية التي تجريها إسرائيل حول الحرم القدسي لهي أبشع حفريات لتدمير التاريخ القديم، وإن اتلاف البنية الإسلامية التي بنيت في القرون الوسطى جريمة كبرى، ولا يعقل ان يتمّ تشويه الآثار بمثل هذه الحفريات»[89].

إن القدس اليوم، في عصر العولمة الذي تسعى رأسمالية المركز الأميركية إلى تفصيل نظامه على مستوى العالم، مهدّدة بتغيير وظيفتها التاريخية كمسرح للتفاعل الإيجابي بين الحضارات إلى مدينة وظيفية خادمة للرأسمال الصهيو–أميركي الذي يسوّق التفوق الحضاري للرأسمالية المنتصرة في التاريخ وفق مقولتي «نهاية التاريخ» لفوكوياما و«صدام

88– أنور محمود زاناتي، **سياسة تهويد القدس:احصائيات ودلالات**، **المستقبل العربي**، العدد 366، آب/أغسطس، 2009، ص،13.
89– المرجع نفسه، ص 133 – 134.

الحضارات» لهنتغتون.

وما احتلال أميركا للعراق وإسقاط دولته المركزية ونظامه السياسي إلا خطوة على طريق عولمة الشرق الأوسط برمته وذلك بإلغاء مكوناته التاريخية من ثقافية وإجتماعية وحضارية، وتحويله إلى فدراليات دول على أسس إثنية ومذهبية وعشائرية ومناطقية بما يتيح ذلك لتحقيق ثلاثة أهداف مركزية لرأسمالية الذروة الصهيو–أميركية وهي:

أولاً: **التحكم بموقع الشرق الأوسط الجيو– استراتيجي** على مستوى العالم، استجابة لمقولة استعمارية كولونيالية مفادها أن من يسيطر على قلب العالم يستطيع أن يسيطر على كل العالم.

ثانياً: **التحكم بالشرق الأوسط كمخزون جيو بترولي**، إذ تصل مخزونات الطاقة البترولية الشرق أوسطية إلى أكثر من 80 % كإحتياطي مؤكد والتي قد يتجاوز العمر النفطي القرن أو القرون في بعض بلدانها (العمر المتوقع للنفط العراقي 526 سنة).

ثالثاً: **تشويه، لا بل تدمير الثقافة العربية** بمكوّنيها المسيحي والاسلامي، وهي الثقافةالتي تميّزت بانتاج العروبة كخصوصية قيمية معرفية وفكرية وكرسالة تسامحية تنشد عدالة الانسان في الارض دونما أيّ اعتبار الى جنسه أو منطقته أو ثقافته.

ملخصات

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

أهمية فهم الأزمة المالية 2007 – 2008: وقائع واقتراحات عملية استبدال الموظفين

د. فيفيان نعيمه 126

مشاركة القطاع الخاص في مؤسسة كهرباء لبنان

د. ريما سليلاتي 127

د. فيفيان نعيمي

أهمية فهم الأزمة المالية 2007 – 2008: وقائع واقتراحات.

فهم الأزمة المالية أمر أساس لتجنب تردّد أزمة أخرى بهذا الحجم ولإعادة التوازن وبناء نظام اقتصادي ومالي قوي وثابت.

يهدف هذا البحث إلى شرح موجز لأبرز الأحداث التي أدّت إلى الأزمة العالمية خلال العامين 2007 – 2008 وذلك من خلال عرض أبرز الأسباب التي أدّت إلى وقوع هذه المشكلة.

تعرض الباحثة تفاصيل الأسباب وتفسير الأحداث التي أدت إلى الخسائر في قطاع البناء وترددها إلى القطاعات المالية.

وتقترح كحل مناسب اعتماد بعض السياسات لتجنب تكرار أزمة أخرى والوقوع بمشكلة مشابهة بهذا الحجم.

د. ريما سليلاتي

مشاركة القطاع الخاص في مؤسسة كهرباء لبنان

تحتاج المشاركة الخاصة في قطاع الكهرباء إلى مقاربة فعلية ومؤكدة.

يجب إذاً أن تتناسب هذه المشاركة مع موقع البلدان وحالها. إن الخبرة العالمية في مجال المشاركة الخاصة في قطاع الكهرباء تشهد تغيّرات لافتة. كما أن بعض العقود لاقى عدة صعوبات خاصة أنها نفّذت بسرعة وبنيت على معلومات محددة.

من وجوه المشاكل الأخرى المبالغة في إظهار قدرة القطاع الخاص على حل المشكلات التي لا تجارى بمفهوم من التعرفة ذات المستوى العملي المنخفض.

نظراً الى الشروط الاقتصادية الجمعية الحالية المتّبعة في لبنان ونوعية مجمل خدماته العامة إن الواقع اللبناني مناسب لخبرة المشاركة الخاصة في قطاع الكهرباء.

عناصر الحل تُقترح من خلال اتباع استراتيجية واضحة في المشاركة الخاصة في قطاع الكهرباء وتسمح للحكومة اللبنانية بالوصول الى أهدافها في مشروع الإصلاحات في هذا القطاع.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN ..... Prof. Michel NEHME
Prof. Nassim EL-KHOURY ..... Dr. Elham MANSOUR
Dr. Hassan MNEIMNE ..... General (R.I.D) Nizar ABDEL KADER

Editor in Chief : Prof. Michel NEHME
Editor Director : Nayla ASSAF

Writer's Guide

Lebanese National Defense Journal, published quarterly in Arabic, English and French, provides insightful, expert analysis on political strategic features and on military trends, defense programs, defense industry, science and technology, and Lebanese national security. Manuscripts are evaluated based on flexible academic content and timeliness.

Editorial material appearing in the journal is copyrighted.

Length Submission Requirements

Articles should be between 5500 and 6500 words in length.

In preparing your manuscript, keep in mind that the journals readership is diverse. It touches military officials, academicians, technologists, analysts, Intellectuals, and industry executives.

Manuscripts are subject to rigorous editing for clarity, consistency, and style.

- Language should be concise and clear. Use the active voice.

- Summarize the essence of the article in the first paragraph. Keep it short and direct.

- Avoid technical jargon. Acronyms should be avoided.

- Use endnotes and list bibliography, or acknowledgment if you choose

- Authors are responsible for accuracy of all material reported

- Copyrighted art will not be accepted unless the copyright owners permission is given.

It is the journal policy that once a manuscript is in the editing process, no outside perusal is permitted. Significant changes, however, will be discussed with the author. Edited manuscripts, thus, are not subject to a final review by the writers.

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at

micheln@ndu.edu.lb

Contents

N° 70 - October 2009

The Importance of Reacting to and Understanding the 2007-08: Financial Crisis: Facts and Suggestions
..... Dr. Viviane Y. Naïmy *5*

Participation Privée: dans le secteur de l'Electricité au Liban
..... Dr Rima SLEILATI *37*

Abstracts..... *69 - 73*

Résumés..... *75 - 79*

The Importance of Reacting to and Understanding the 2007-08 Financial Crisis: Facts and Suggestions

Dr. Viviane Y. Naïmy *

Abstract

This paper summarizes and explains the main events of the financial crisis in 2007-08. Starting with the main conditions that led up to the crisis, we explain the details and specificities of each condition and analyze the snowball mechanisms that amplified losses in the mortgage market into turmoil in financial markets. We also suggest few policies that we think important to avoid a repeat of the crisis.

Keywords:
Financial crisis, subprime mortgage crisis, securitization, shadow banking, SPV, CDOs, RMBS, CDS, ABX.

* *Director of Admissions and of the Office of Tests, Measurement, and Evaluation and Associate Professor at Notre Dame University, Louaize, Lebanon- Faculty of Business Administration and Economics Department of Accounting, Finance, and Economics*

Introduction

Understanding the causes of the financial crisis is vital to avoid another crisis of this magnitude. It is also important for restoring stability and building a strong new financial system. While almost all international organizations[1] mainly the IMF[2], failed in providing adequate warnings prior to the crisis, the investigation is likely to continue for many years. Financial regulators refused to see the risk concentrations and flawed incentives behind the financial "modernization" boom. Policymakers failed to consider rising macroeconomic imbalances. At the international level, effective policy cooperation was never achieved. Central banks focused mainly on inflation, not on risks related to extremely high asset prices and consequently unmanageable increased leverage. Financial supervisors were in a deep coma, only preoccupied with the formal banking sector, not with the risks building in the staggering shadow financial[3] system. The banking system was metamorphosing into an off-balance sheet and derivatives world. The traditional banking system is no longer as central to the savings-investment process as it was. The strategy of off-balance-

1- Specifically, intergovernmental organizations, also known as international governmental organizations (IGOs). This type of organizations is most closely associated with the term "international organization", and is made up primarily of sovereign states (referred to as member states). Notable examples include the United Nations (UN), European Union (EU; which is a prime example of a supranational organization), and World Trade Organization (WTO). The UN has used the term "intergovernmental organization" instead of "international organization" for clarity.

2- The International Monetary Fund (IMF) is an international organization that oversees the global financial system by following the macroeconomics policies of its member countries, in particular those with an impact on exchange rates and the balance of payments. It is an organization formed with a stated objective of stabilizing international exchange rates and facilitating development. It also offers highly leveraged loans mainly to poorer countries.

3- Most investment projects and mortgages have maturities measured in years or even decades. In the traditional banking model, commercial banks financed these loans with deposits that could be withdrawn at short notice. The same maturity mismatch was transferred to a -shadow banking system consisting of off-balance-sheet investment vehicles and conduits. These structured investment vehicles raise funds by selling short-term asset-backed commercial paper with an average maturity of 90 days and medium-term notes with an average maturity of just over one year, primarily to money market funds. The short-term assets are called -asset backed because they are backed by a pool of mortgages or other loans as collateral. In the case of default, owners of the asset-backed commercial paper have the power to seize and sell the underlying collateral assets.

sheet vehicles - investing in long-term assets and borrowing with short-term paper - exposes the banks to funding liquidity risk: if investors suddenly stop buying asset-backed commercial paper, they prevent these vehicles from rolling over their short-term debt. In this case, the sponsoring bank grants a credit line to the vehicles, called a -liquidity backstop. In summary, the banking system still bears the liquidity risk from holding long-term assets and making short-term loans even if it does not appear on the banks' balance sheets. Commercial and investment banks were heavily exposed to maturity mismatch both through granting liquidity backstops to their off-balance sheet vehicles and through their increased reliance on repo[4] financing. The reduction in funding liquidity led to significant stress for the financial system starting the summer of 2007.

Since that time, financial markets and financial institutions all over the world have been hit by catastrophic developments that had started earlier in 2007 with problems in the U.S. subprime mortgage market, extended to corporate credit markets at the end of 2007, and to other countries in the fall of 2008. Financial institutions have written off losses worth many billions of dollars, Euros or Swiss francs, and are continuing to do so. Liquidity has virtually disappeared from important markets. Stock markets have plunged. Central banks have provided support on the order of hundreds of billions, intervening not only to support the markets but also to prevent the breakdown of individual institutions. The effects of the crisis on real activity appeared to be limited at first, but this did not last. Rising loan losses led to very high credit risks. The flight from risky assets and illiquid market conditions

4- In repurchase agreements, repo contract, a firm borrows funds by selling a collateral asset today and promising to repurchase it at a later date. This greater reliance on overnight financing required investment banks to roll over a large part of their funding on a daily basis.

has increased funding costs despite a decline in risk-free rates with monetary easing.

The trigger for the liquidity crisis was an increase in subprime mortgage defaults, first noted in February 2007. Figure 1 illustrates the ABX price index, which is based on the price of credit default swaps. As this price index declines, the cost of insuring a basket of mortgages of a certain rating against default increases. This review led to a deterioration of the prices of all mortgage-related products.

Figure 1: Decline in Mortgage Credit Default Swap ABX Indices [5]

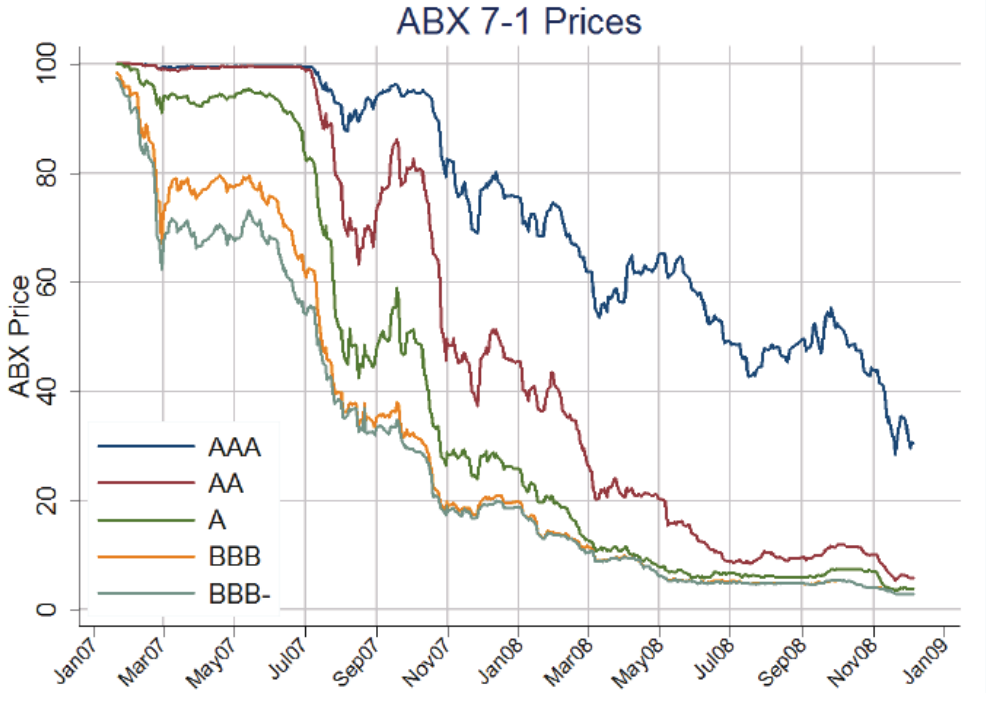

Source: LehmanLive

5- Each ABX index is based on a basket of 20 credit default swaps referencing asset-backed securities containing subprime mortgages of different ratings. An investor seeking to insure against the default of the underlying securities pays a periodic fee (spread) which – at initiation of the series – is set to guarantee an index price of 100. It base value initiated in January 2007 is 100. When purchasing the default insurance after initiation, the protection buyer has to pay an upfront fee of (100 – ABX price). As the price of the ABX drops, the upfront fee rises and previous sellers of Credit Default Swaps suffer losses.

The first illiquidity wave on the interbank market started on August 2007. The default and liquidity risks of banks rose significantly, which put upward pressure on the LIBOR. The interbank market froze on August 9 which led the European Central Bank(6) and the U.S. Federal Reserve(7) to inject billion of dollars.

Systemic concerns for insurance companies and pension funds became serious since January 2008. Insurance companies' exposure to assets whose quality is deteriorating was significant. To offset the series of write-downs, banks have managed to obtain capital thanks to the massive public sector injections. Expected losses continue to mount. The IMF estimates for projected write-downs during 2009 and 2010, would result in a net capital shortfall in the order of magnitude of at least half a trillion dollars(8).

The purpose of this paper is to identify the basic mechanisms that have taken us where we are today, and to suggest and think about policies that the major economies need to implement, now and later. We will also try to explain how a limited and localized loan crisis in the United States could have such incredible effects on the world economy whereas a large increase in oil prices from the early 2000s to mid-2008 had a small impact on economic activity (Naimy V. (2008)). We will make sure throughout this paper to properly answer these questions while providing exhaustive definition of major terms such as the subprime mortgages, Collateralized Debt Obligations, CDOs, Residential Mortgage Backed Securities, RMBs, Credit Default Swaps, CDS, etc.

6- € 95 billion in overnight credit were injected inside the interbank market.

7- $ 24 billion were injected at that time.

8- This implies that for U.S. and European banks taken together such an amount in new capital is necessary just to prevent their capital position from deteriorating further.

I- Initial Conditions That Generated the Crisis

The crisis started with the decline in housing prices in the U.S. Hundreds of explanations and reasons are possible to explain this fact. However, we categorize them as fourfold:

1. The underestimation of risk inherent in newly issued assets;
2. The opacity of the derived securities on the balance sheets of financial institutions;
3. The connectedness between financial institutions within and across countries;
4. The very high leverage.

1. Underestimation of Risk

In this section, we will try to explain in details the reasons and origination of the risk inherent to the subprime market. That would basically clarify half of the causes of the crisis.

a. Subprime Mortgages

Subprime[9] mortgages are a financial innovation designed to provide home ownership opportunities to riskier borrowers in the U.S. Home ownership for low income and minority households has been a long-standing national goal in the U.S. These borrowers are riskier because they have the following problems:

- insufficient funds for a down payment;
- credit issues, either no credit history or prior problems related to debts repaying;
- inability to document income;

9- The term "subprime" is not official designation of any regulatory authority or rating agency. Basically, the term refer to borrowers who are perceived to be riskier than the average borrower because of a poor credit history.

- lack of information or incorrect information.

If mortgages were to be extended to these borrowers, the underwriting standards would have to be different, and the structure of the mortgages would have to be different. For full details see Listokin et al. (2000). Therefore, lending to this group involved a particular mortgage design feature. The innovation was booming and successful during the period 2000-2007. The outstanding amounts of Subprime and Alt-A(10) combined amounted to about one quarter of the $6 trillion mortgage market in 2005-2007Q1. Over the period 2000-2007, the outstanding amount of agency mortgages doubled, but subprime grew 800%! Issuance in 2005 and 2006 of Subprime and Alt-A mortgages was almost 30 percent of the mortgage market(11).

The mortgage was designed in a curious fashion: lenders planned the loan to make lending to riskier borrowers (as previously described) promising and profitable. That resulted in linking the outcome to house price appreciation over short periods. The horizon is implicitly intended to be short to reduce and protect the lender's exposure. Conditional on no housing price decline, the mortgage is rolled into another mortgage with the same condition of a short horizon as well. Therefore, most subprime mortgages appeared relatively riskless and the appreciation of the house can become the basis for refinancing every two or three years.

b. Characteristics of the Subprime Mortgages

Fixed vs Floating Interest Rates:

Subprime mortgages are adjustable-rate mortgages (ARMs) with 30-year amortizations, and a variation of a hybrid structure:

10- "Alt-A" are closely related categories of "subprime".

11- Source: Federal Reserve Board, Inside MBS&ABS, Loan Performance, UBS.

- 2/28 ARM: the "2" represents the number of initial years over which the mortgage rate remains fixed, while the "28" represents the number of years the interest rate paid on the mortgage will be floating.
- 3/27 ARM: the "3" represents the number of initial years over which the mortgage rate remains fixed, while the "27" represents the number of years the interest rate paid on the mortgage will be floating.
- The initial monthly payment is based on a "teaser" interest rate that is fixed for the first two years (for the 2/28) or three years (for the 3/27) which basically makes refinancing important at the end of this short period.

Margin or Premium:

The margin that is charged over the reference rate depends on the borrower's credit risk as well as prevailing market margins for other borrowers with similar credit risks.

Reset Rate:

After the initial period (two years or three) comes the rate "reset" (or step-up date) i.e., when the rate becomes variable and higher. The reset rate is significantly higher creating a strong incentive to refinance.

Cap Rate:

The interest rate is updated every six months, subject to limits or cap rates:

- periodic cap: a limit rate on each subsequent adjustment above which the rate cannot increase;
- life time cap: a limit cap interest over the life of the loan.

Prepayment Penalties:

Fannie Mae estimates that 80 percent of subprime mortgages have prepayment penalties, while only two percent of prime mortgages have prepayment penalties. This has obviously created

an incentive not to refinance early.
If the prepayment and step-up rate penalty are sufficiently high the borrower will default unless refinancing is allocated from the lender. In this case, the lender is practically the decision maker: the lender has a "roll over" option at the end of the teaser or fixed-rate period. During the period 1998 – 2006, house prices rose and prepayment speeds were high. Almost half of the mortgages of all types were refinanced within five years (Bhardwaj and Sengupta (2008)).

Refinancing Option:

Refinancing means that the borrower could be rolled into another subprime loan[12]. As house prices rise, the lender is in a position to grant the borrower a sequence of subprime loans and has also the right to opt out by not refinancing and cashing the recovery amount. The borrower can always refinance at the reset date with any originator, however, the mortgage market is limited with respect to refinancing and borrowers find themselves tied up to their initial mortgage originator.

c. The Risk

Subprime mortgages appeared relatively riskless when prices did not decline. In fact, the value of the mortgage might be high relative to the price of the house, but it would slowly decline over time as prices increase. In retrospect, the misleading notion of the proposition was in its assertion: when housing prices actually declined, mortgages exceeded the value of the house. This led to defaults and foreclosures.

12- This does not mean that the borrower receives a long-term mortgage.

2. The Opacity of the Derived Securities

Most of subprime mortgages are financed via securitization. Securitization led to opacity which made the valuation of assets on the balance sheet complex and hard.

Table 1 shows the quantitative importance of subprime securitizations and how much subprime lenders depended on securitization for the financing of their mortgages. In 2005 and 2006 originations were about $1.2 trillion of which 80 percent was securitized.

Table 1: Subprime Securitization

Year	Total Mortgage Originations (Billions)	Subprime Originations (Billions)	Subprime Share in Total Originations (% of dollar value)	Subprime Mortgage Backed Securities (Billions)	Percent Subprime Securitized (% of dollar value)
2001	$2 ,215	$190	8.6%	$95	50.4%
2002	$2,885	$231	8.0%	$121	52.7%
2003	$3,945	$335	8.5%	$202	60.5%
2004	$2,920	$540	18.5%	$401	74.3%
2005	$3,120	$625	20.0%	$507	81.2%
2006	$2,980	$600	20.1%	$483	80.5%

Sources: The 2007 Mortgage Market Statistical Annual.

Figure 2: Subprime Share Vs Percent Securitized

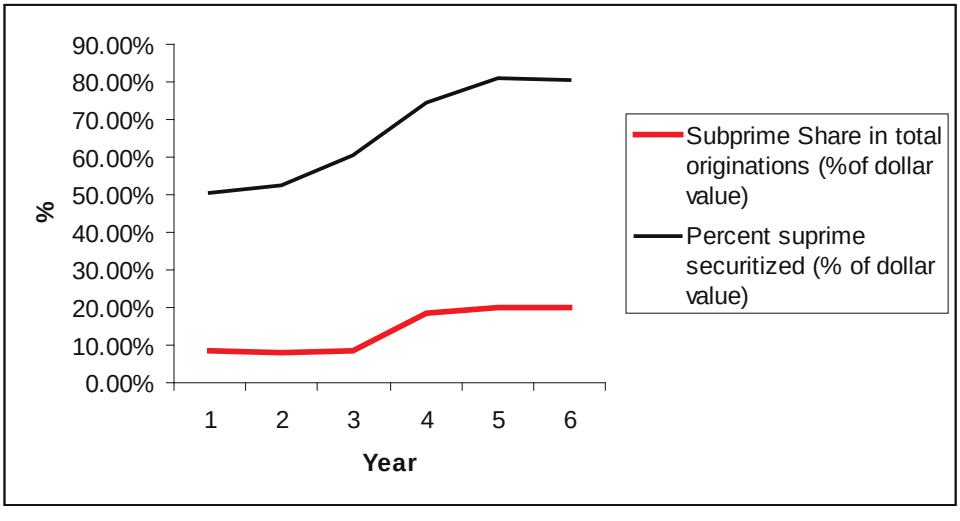

Mortgages were pooled to form mortgage-based securities (MBS), and the income streams from these securities were separated or tranched further to offer more or less risky flows to investors. Subprime securitization tranches were sold into Collateralized Debt Obligations[13], CDOs. Tranches of CDOs were, in turn, often purchased by market value off-balance sheet vehicles, and money market mutual funds. Additional subprime risk was created with derivatives. Figure 3, taken from the 2007 IMF Global Financial Stability Report[14] (GFSR) illustrates the complexity of the financing arrangements.

Figure 3: Mortgage Market Flows and Risk Exposures

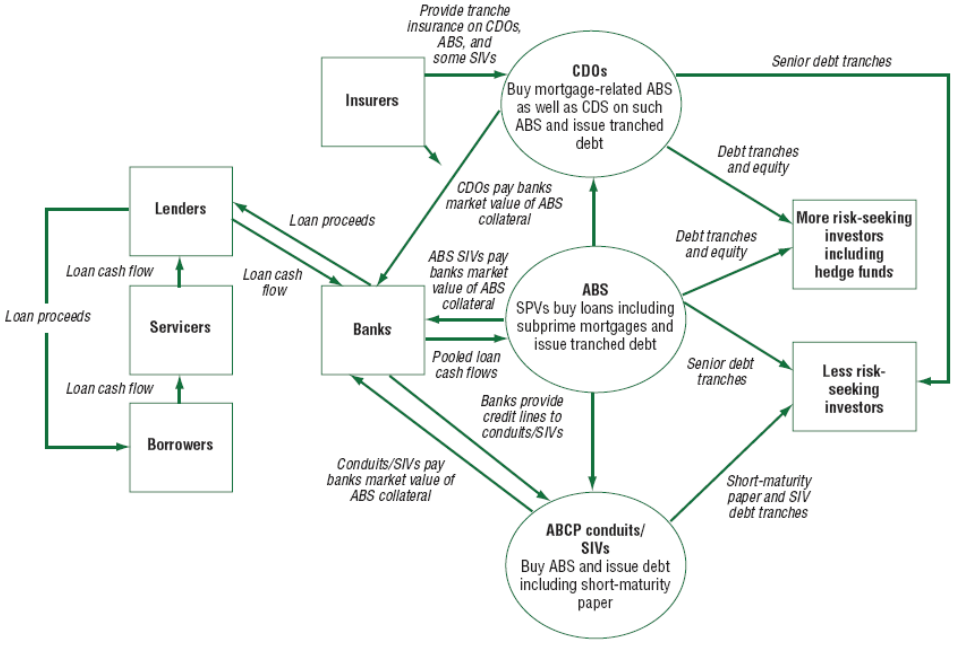

13- Special purpose vehicles that issue long-dated liabilities in the form of rated tranches in the capital markets and use the proceeds to purchase structured products for assets (see details and specificities below). In particular, ABS (asset-backed securities, including mortgage-backed securities) CDOs purchased significant amounts of subprime RMBS bonds.

14- Chapter 1, p.11, October 2007.

a. Overview of Securitization

Securitization is one of the more visible forms of the use of off-balance sheet Special Purpose Vehicles SPVs. Securitization uses qualified SPVs and entails selling rated securities in the capital markets.

SPV

A special purpose vehicle or special purpose entity is a legal entity which has been set up for a specific, limited purpose by another entity, the sponsoring firm. An SPV can take the form of a corporation, trust, partnership, or a limited liability company. The SPV may be a subsidiary of the sponsoring firm, or it may be an "orphan" SPV, one that is not consolidated with the sponsoring firm for tax, accounting, or legal purposes[15]. Most commonly in securitization, the SPV takes the legal form of a trust.

The transfer of receivables from the sponsor to the SPV is treated as a sale (off-balance sheet) not as a loan provided the SPV is a "qualifying SPV[16]," and the sponsor surrenders control of the receivables[17].

An essential feature of an SPV is that it be bankruptcy remote. This means that should the sponsoring firm enter a bankruptcy procedure, the firm's creditors cannot seize the assets of the SPV. It also means that the SPV itself can never become legally

15- Or may be consolidated for some purposes but not others.

16- A "qualifying" SPV (QSPV) is an SPV that meets the requirements set forth in Financial Accounting Standard (FAS 140):
(1) is "demonstrably distinct" from the sponsor;
(2) is significantly limited in its permitted activities, and these activities are entirely specified by the legal documents defining its existence;
(3) holds only "passive" receivables, that is there are no decisions to be made; and
(4) has the right, if any, to sell or otherwise dispose of non-cash receivables only in "automatic response" to the occurrence of certain events.
The term "demonstrably distinct," means that the sponsor cannot have the ability to unilaterally dissolve the SPV, and that at least ten percent of the fair value (of its beneficial interests) must be held by unrelated third parties.

17- The sponsor cannot retain effective control over the transferred assets through an ability to unilaterally cause the SPV to return specific assets.

bankrupt. Because the SPV's business activities are constrained and its ability to incur debt is limited, it faces the risk of a shortfall of cash below what it is obligated to pay investors. This chance is minimized via credit enhancement.

Credit Enhancement

The most important form of credit enhancement occurs via tranching of the risk of loss due to default of the underlying borrowers. Tranching takes the form of a capital structure for the SPV with:

- "A" notes and "B" notes which are senior rated tranches sold to investors in the capital markets,
- "C" note or junior security, typically privately placed,
- other forms of equity-like claims,
- over-collateralization, securities backed by a letter of credit, or a surety bond, or a tranche may be guaranteed by a monoline[18] insurance company.

The Use of Off-Balance Sheet Financing

By definition, off-balance sheet financing is excluded from the sponsor's financial statement balance sheet, and so it is not reported systematically. Therefore, it is hard to determine how wide the use of SPVs has become. Qualified off-balance sheet SPVs that are used for asset securitization usually issue publicly rated debt and data is available about these vehicles.

Securitization

The securitization process consists of the following four steps:

- a sponsor or originator of receivables sets up the bankruptcy-remote SPV, pools the receivables, and transfers them to the

18- Unlike insurance companies which are active in many business lines, monoline insurers focused completely on one product, insuring municipal bonds against default (in order to guarantee a AAA-rating). More recently, however, the thinly capitalized monoline insurers had also extended guarantees to mortgage-backed securities and other structured finance products.

SPV as a "true sale";
- the cash flows are tranched into asset-backed securities, the most senior of which are rated and issued in the market; the proceeds are used to purchase the receivables from the sponsor;
- the pool revolves in that over a period of time the principal received on the underlying receivables is used to purchase new receivables;
- there is a final amortization period, during which all payments received from the receivables are used to pay down tranche principal amounts.

The maturity of the SPV debt is determined arbitrarily(19).

b. Complexity Generates Opacity

As previously explained securitization was and still is a major development in risk allocation. Theoretically, with securitization, any price fluctuations would be fairly amortized by the economy simply because the shock will be absorbed by a large set of investors rather than just by a few financial institutions. However, we should not underestimate the complex process of securitization: with complexity, came opacity. If assessing the value of a simple mortgage pools (the MBS) was possible, it was harder to assess the value of the derived tranched securities (the CDOs), and quite impossible to assess the value of the derived securities resulting from tranches of derived securities (the CDO^2s) Figure 6 below clearly illustrates the scheme of CDOs. In such uncertain environment, a large number of financial institutions' balance sheets have been severely affected.

In this part of the analysis, we will try to illustrate through simple

19- Since receivable payments are "principal" payments after a certain date.

figures and explanation the securitization complexity of subprime mortgages.

Subprime Residential Mortgage Backed Securities, RMBS

The securitization of subprime mortgages is different from traditional securitization mainly because the underlying mortgages are expected to refinance after two or three years (see the above section 1.B). Consequently, there will be an early inflow of cash within the securitization transaction. This cash will be allocated in various ways within the securitization transaction. The credit enhancement will depend on the expected incoming cash. Further, the inherent risk in this process depends on the refinancing of the mortgages, which in turn depends on house prices.

Subprime Residential Mortgage Backed Securities bonds of a given transaction vary by seniority similarly to other securitization, unlike the amounts of credit enhancement for each tranche and the size of each tranche that rely on the cash flow coming into the deal in a considerable way. This cash flow is highly correlated to the underlying mortgages' prepayment. As previously discussed, the cash coming into the deal depends on triggers. Triggers[20], when applicable, can switch cash flows within the preset structure which in turn can lead to a leakage of safety for higher rated tranches. Figure 4 shows the structure of a subprime RMBS transaction.

20- Time tranching in subprime transactions is contingent on these triggers.

Figure 4: Basic Structure of a Subprime RMBS Transaction

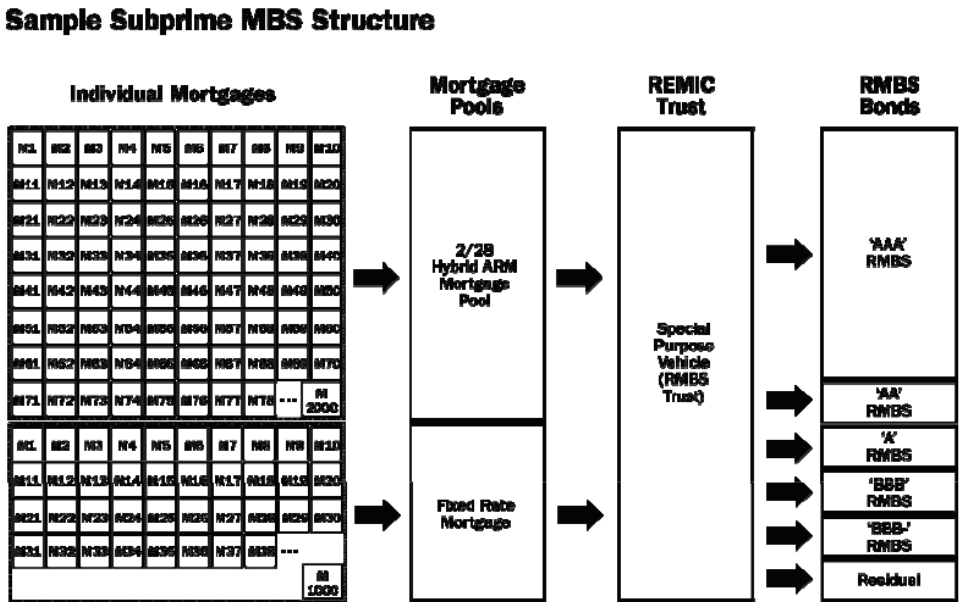

Source: Kevin Kendra, Fitch, "Tranche ABX and Basis Risk in Subprime RMBS Structured Portfolios," Feb. 20, 2007.

Asset-backed securities (ABS) and mortgage-backed securities (MBS) utilize the following structures:

- "senior/sub" or the "6-pack" which consists of a senior/subordinate shifting of interest structure: there are 3 mezzanine bonds and 3 subordinate bonds junior to the AAA bonds, and/or
- "XS/OC" called excess spread/overcollateralization[21] structure.

Figure 5 below displays the two types of transaction structures:

21- This means that the collateral balance exceeds the bond balance.

Figure 5: Senior/Sub and OC Structures

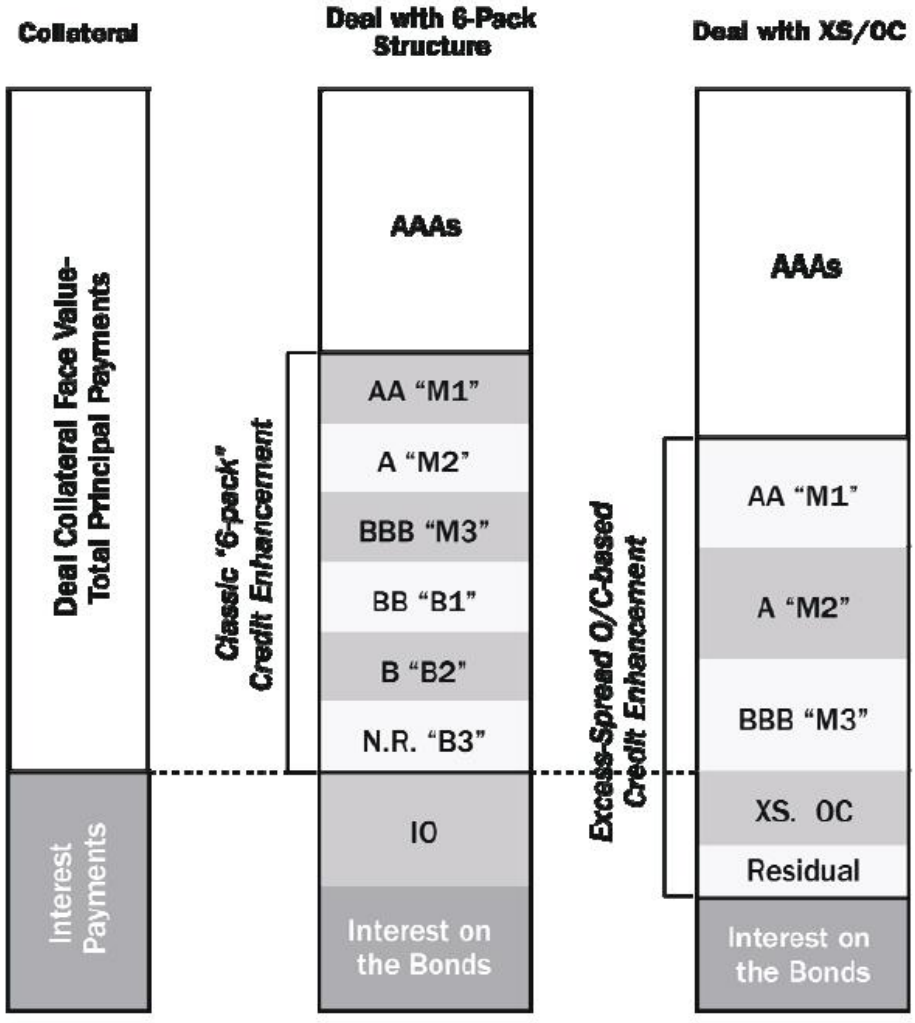

Source: UBS

The above illustrated transactions are quite complicated. We will not discuss in this paper the XS/OC structures. For more details, see Naimy V., 1999.

Collateralized Debt Obligations (CDOs)

The next link in the chain is collateralized debt obligations (CDOs). A cash CDO is a special purpose vehicle. It buys a portfolio of fixed income assets, and finances the purchase by issuing different tranches of risk in the capital markets. These tranches are rated as follow:

- senior tranches, rated Aaa/AAA,
- mezzanine tranches, rated Aa/AA to Ba/BB, and
- equity tranches (unrated).

CDO portfolios consist of significant amounts of tranches of subprime and Alt-A contracts. Figure 6 shows the interrelation of subprime mortgages, the subprime RMBS and the CDOs. The BBB bonds from the RMBS deal go into a "Mezzanie CDO", as illustrated below, because the portfolio is constituted of BBB rated ABS and RMBS tranches. If bonds issued by Mezz CDOs are sent into another CDO portfolio, then the new CDO – now holding Mezz CDO tranches—is called a "CDO squared" or "CDO^2."

Figure 6: Subprime mortgages Vs the Subprime RMBS and CDOs

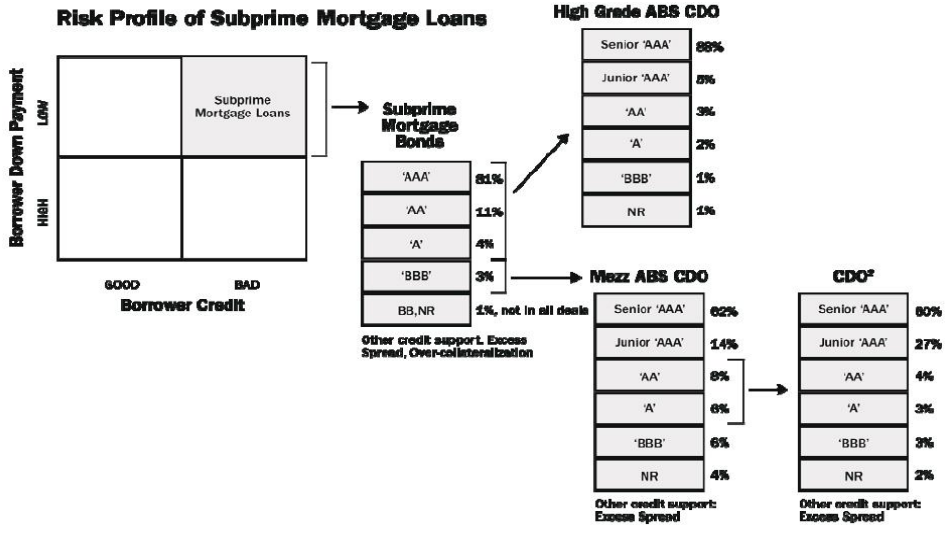

Source: UBS, "Market Commentary," December 13, 2007

Each ABS CDO must be separately modeled. This played an important role in the panic when investors attempt a valuation of CDO tranches and failed their task. Given the lower-rated tranches and the difficulties faced in selling the BBB tranches of subprime RMBS, we wonder why would CDOs buy subprime RMBS bonds?

As for the higher rated tranches, CDOs are encouraged to buy large amounts of structured assets. This is justified by the fact that AAA tranches would be considered as strong support for profitable negative basis trades. A negative basis trade is when a bank buys the AAA-rated CDO tranche and simultaneously purchases protection on the tranche under a physically settled credit default swap (CDS)(22). In other terms, the bank could book the net present value of the excess yield on the CDO tranche over the protection payment on the CDS. If the CDS spread is less than the bond spread, the basis is negative(23). In this case, a negative basis trade switches the risk of the AAA tranche to a CDS writer.

22- The CDS was popularized by J.P. Morgan. In its simplest form, a CDS is just a bet on an outcome. For example, say Bank A writes a million-dollar mortgage to Mr. X for a house. Bank A wants to hedge its mortgage risk in case X can't make his monthly payments, so it buys CDS protection from Bank B, wherein it agrees to pay Bank B a premium of $1,000 a month for five years. In return, Bank B agrees to pay Bank A the full million-dollar value of X's mortgage if he defaults. In theory, Bank A is covered if X goes into bankruptcy.
Estimates of the gross notional amount of outstanding credit default swaps in 2007 range from $45 trillion to $62 trillion.
One can directly trade indices that consist of portfolios of credit default swaps, such as the CDX in the United States or iTraxx in Europe. Anyone who purchased a AAA-rated tranche of a collateralized debt obligation, combined with a credit default swap, had reason to believe that the investment had low risk, because the probability of the CDS counterparty defaulting was considered to be small.

23- Example: Suppose a bank that:
borrows at LIBOR + 5 and
buys a AAA-rated CDO tranche which pays LIBOR + 30.
At the same time, buys protection for 15 basis points.
Therefore, the bank makes 25 bps over LIBOR net on the asset (30-5), and 10 bps profit after considering the 15bps as costs for protection.

Synthetic Subprime Risk

Subprime risk can be traded synthetically with credit derivatives(24) in the OTC market. Consequently, the risk is not created on net simply because we are dealing with derivatives. Further, the longs and shorts are not identifiable. "Synthetic CDOs" are CDOs with entirely synthetic portfolios. The portfolio of a "hybrid CDO" consists of a both cash positions and CDS. Synthetic CDOs, relying completely on derivatives became increasingly important.

To summarize, the subprime mortgages have been securitized and tranches of these securitizations have been sold to CDOs, and tranches of the CDOs have been sold to investors. Additional subprime risk has been traded via derivatives.

3. The Connectedness Between Financial Institutions Within And Across Countries

An important question is to be asked: where did the CDO tranches go? Simply we don't know. Tranches of CDOs have been purchased by investors from all around the world: securitization increased connectedness across financial institutions while globalization increased connectedness of these institutions across countries. Foreign claims by banks from France, Germany, Japan, United Kingdom and the United States witnessed an increase from $6.3 trillion in 2000 to $22 trillion by June 2008. In mid-2008, claims on emerging market countries exceeded $4 trillion. Those banks decided to cut on their foreign exposure and of course the consequences expanded and deepened the crisis.

24- Or via an index linked to a basket of such bonds. Dealer banks launched the ABX.HE (ABX) index in January 2006. This Index is a credit derivative that reflects the performance of 20 equally-weighted RMBS tranches. There are also indices comprising sub-indices linked to a basket of subprime bonds with specific ratings: AAA, AA, A BBB and BBB- . Each sub-index references 20 subprime RMBS bonds with the rating level of the subindex. Every six months the indices are reconstituted based on a pre-identified set of rules.

House price declines and the panic started. It was impossible to identify the effect of the price deterioration on the value of these bonds and structures. Between 2001 and 2005 the value of houses witnessed an average increase of 54.4 percent[25]. In August 2007 price changes were stable and starting September 2007 house price appreciation has been negative (see below figure).

Figure 7: Lagging Two-Year House Price changes (%)

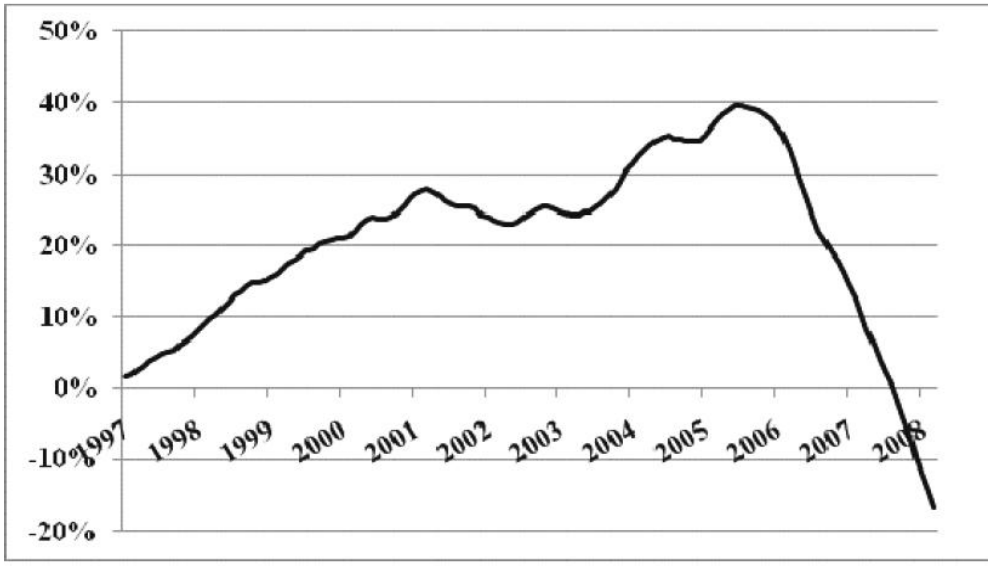

Source: S&P

After this negative change in house prices, the ability of subprime and Alt-A borrowers to refinance has been drastically reduced. At the same time, lenders went into bankruptcy, meaning that the mortgage market for these borrowers to refinance has effectively closed and is expected to completely shut down.

25- Office of Federal Housing Enterprise Oversight (OFHEO). See www.ofheo.gov/HPLasp .

4. The High Leverage of The Financial System As A Whole

With reference to what has been exposed and explained especially regarding the underestimation of risk, we conclude that financial institutions financed their portfolios with less and less capital, hence increasing the rate of return on that capital. Further, the holes in regulations encouraged these institutions to increase their leverage: they were allowed to reduce capital requirements simply by shifting assets(26) off their balance sheets through SIVs. This problem was spread out to include insurance companies as well. The assets value became uncertain and even lower, therefore the probability of capital deterioration becomes higher and higher only to lead financial institutions to become insolvent. This is exactly what we have witnessed.

The Snowball and the Spread Out Mechanism

When the value of capital becomes lower and uncertain the probability of insolvency increases. In this case, depositors and investors are expected to take their funds out of the institutions at risk. However, depositors are now largely insured and these risky institutions were not able to finance themselves through the money market and found themselves in front the *fait accompli:* selling their assets. Given the opacity in the value of assets, investors were incapable to assess, reluctant to buy assets and therefore assets were sold at the "fire sale prices" or knockdown prices(27). The sale of the assets by one institution contributed to a decrease in the value of all similar assets, not only on the balance sheet of the institution which is selling, but on the balance sheets of all the institutions which hold these assets. This has in turn squeezed their capital which obliged them to sell more assets, and so on. It is important to mention that securitization expanded the

26- For example, the off-balance sheet asset value of Citigroup in 2006 was $2.1 trillion compared with only $1.8 trillion value of assets!

27- Selling prices were below the expected present value of the payments on that asset.

exposure of a larger set of institutions to the leverage risk (having less capital relative to assets).

Instead of selling assets, a financial institution may opt to cut credit to another financial institution. The latter may in turn be forced to sell assets. Undeniably, this is how the crisis moved from advanced countries to emerging market countries:

- Financial institutions in developed countries cut the credit lines to their foreign subsidiaries.
- Foreign subsidiaries were in turn forced to sell assets and cut credit to domestic borrowers.
- And the circle continued.

Consequences of the Snowball Mechanism

- Contamination across institutions and countries: the crisis started with subprime mortgages in early 2007, extended to financial institutions and money markets[28], to regular mortgage pools (Prime Residential Mortgage Backed Securities), corporate credit at the end of 2007, and to emerging markets in Fall 2008.
- Counterparty risk: the crisis led to an increase in counterparty risk between banks[29]. This was accompanied by a decrease in the maturity of the loans that banks were willing to make to each other.
- Credit rationing: the crisis led also to a severe tightening of the lending standards.
- Full economic crisis: lower housing prices, higher leverage, fire sales prices, decreased stock market value, lower stock prices, higher risk premia, and credit rationing led to a serous worry that the crisis might lead to another Great Depression. This was translated to a dramatic fall in consumer and firm confidence worldwide.

28- The place where these institutions borrow and lend to each other.

29- The probability that a bank borrowing from another bank may not be able to repay has drastically increased.

II- Facing the Crisis

Any policy that should be applied whether on the short or long run should take into consideration two major objectives:

- Stop the snowball effect
- Avoid a repeat of the crisis

1. Stop the Snowball Effect

The focus will be in the following analysis on the financial side.

Lending Money

Because financial institutions are facing liquidity problems and in order for these institutions to stop selling their assets at the fire sale prices, they need to be immediately financed against acceptable amount and quality of collateral. This is what central banks indeed did: they acted as lenders of last resort and widened the list of assets that qualify as collateral for these institutions.
For domestic institutions this policy was relatively efficient, but that was not the case for countries suffering from severe outflows. For example in Iceland, where the banking system is very large relative to its economy, and where deposits and loans were mainly denominated in euro, the central bank was not able to save the situation and stop the runs. Financial institutions faced liquidity asphyxia because they were unable to borrow in the money markets especially that Iceland is not a part of the Euro circle and was in bad need for foreign liquidity. The three larger Icelandic banks went bankrupt which engendered a tough crisis.

Assets Purchases

In addition to the liquidity problems faced by the financial institutions, we add the deterioration of their capital ratios. To this end, the financial authorities could help in taking the following actions:

- Buying the bad and doubtful assets at a floor value in exchange for shares for example in the institutions while keeping these assets on the balance sheet.
- Buying these assets in exchange for cash or TBs while moving these assets off the balance sheet. Of course the determination of the selling price could be made using plenty of scenarios.

This could eventually:

- Reduce uncertainty and opacity and make the value of assets clear and transparent,
- Allow investors to better assess the risk,
- Stop the sale of assets at the fire sale prices,
- Improve the balance sheet figures and capital ratios,
- Reduce the credit rationing.

Of course, one can expect to witness some institutions to be insolvent and thus going bankrupt. However, other institutions could recover and go through a healthy recapitalization process and put a stop to the snowball mechanism.

Where Are We Today?

In October 2008, the United States introduced the "troubled asset relief program" (TARP), allowing the Treasury to buy assets or inject capital up to $700 billion. Later, major countries agreed to put in place financial programs similar to that in the US[30]. Many governments are still exploring their ways and even changing directions[31] upon the needs of the day.

Other measures are required to increase demand especially after the sharp fall in output since 2008 up till now. A traditional use of monetary policy might fail. The main objective is to reduce spreads in dysfunctional credit markets via an original

30- France has committed to spend up to 40 billion euros, Germany up to 80 billion euros, the United Kingdom, 50 billion pounds.

31- The TARP has been changed twice in the US.

government intervention. As suggested by the IMF, developing new fiscal packages aiming at directly increasing the demand is fundamental.

Avoid a Repeat of the Crisis

The global financial system appeared fragile and vulnerable.
The question is to establish balance between strengthening this system without slowing down its productivity. Much suggestions and solutions have been proposed. Our purpose is not to repeat what has been recommended by academicians and international institutions. We simply wish to come out with an added value with respect to what have been wisely thought in terms of policies covering:

- Restrictions on executive compensation,
- Rules for valuing assets on balance sheets,
- Creation of regulatory capital ratios,
- Examination of rules governing ratings agencies,
- And so on..

To this end, it is important to consider the four initial crisis triggers previously analyzed in order to value how to avoid recreating similar conditions in the future.
There is no doubt that some of the causes that generated the crisis cannot be eliminated. This is the case of securitization and thus the so called complex derivative securities. Securitization remains one of the best instruments used for a better risk allocation and reduction. The problem is to prevent all the complexity related to the design and conception of these instruments from becoming opaque, not to abolish securitization. There is much better to do in the future to maintain a minimum degree of transparency and avoid ambiguity whether in pricing or issuing.

The second trail where much work can be done concerns the very high leverage of both, the economy and the financial system. The leverage was already above its accepted cap levels well before the crisis. Regulation should force lower leverage. Forcing regulation implies first of all extending the borders of regulation beyond banks and make it solid, tough, coherent, and applicable on all types of financial structures. Coherence is fundamental to establish homogeneity and significance: for example almost all existing tax rules indirectly encourage such leverage through tax deductibility of highly levered firms(32) and households(33). Even if regulation could never be perfect, rules should be radically reviewed and structured in a consistent fashion in order to:

- Monitor the risk; as conferred about in the first section, one of the major triggers of the crisis was the underestimation of risk due to serious lack in the risk monitoring.
- Better collect information that will lead to a better measurement(34) of the systemic risk while keeping in mind that systemic risk can never be fully under control and remains quite difficult to evaluate and quantify.
- Vigorously react when indicators of systemic risk increases. The challenge is in the definition of the "how' to react. We don't pretend having the expertise to delineate the "how" in this paper.
- Actively use of the monetary policy: the monetary policy is not limited to fight asset price or credit booms.

Discussion and Conclusion

This paper summarizes how the financial crisis affects the balance sheets of financial institutions, corporates, and households and

32- On interest payments by firms.

33- Mortgage interest payments by households.

34- The difficulty is clearly in the details of the design and the choice of the index.

therefore distresses the availability of credit which negatively influenced the performance of the real economy. The credit squeeze emerged as a consequence of the financial institutions insolvency that has been magnified by the interconnectedness of large banks and by the funding illiquidity that started in 2007 with the subprime crisis. Further, uncontrollable rapid financial innovation contributed to an incredible high leverage. Both regulation and market discipline failed to restrain that risk. Financial regulators were not equipped to see the risk concentrations and flawed incentives behind the financial innovation boom. Financial supervisors were preoccupied with the formal banking sector, not with the risks building in the shadow financial system. The traditional banking model, according to which the banks hold loans until they are repaid, was replaced by the - originate and distribute - banking model which led to a decline in the lending standards.

The spreading rhythm of the financial crisis advanced faster in 2009 than expected. This has led to an exceptional contraction in global demand, output and trade. In fact, interactions between macroeconomic and financial variables led to the current severe recession. We believe that this recession tends to be deeper and longer than other recessions because it took place alongside simultaneous assets price deterioration and credit crunches. These were passed on through banking systems to all sectors and countries and were transmitted by the collapse of consumer and business confidence. Figure 8 shows the IMF growth forecasts. Most advanced countries now have negative growth, and the

forecasts are for negative growth in 2009 as well. Emerging market countries are forecast to have positive growth, but much lower than they have had in the past.

Figure 8: Expected GDP Growth in (%)

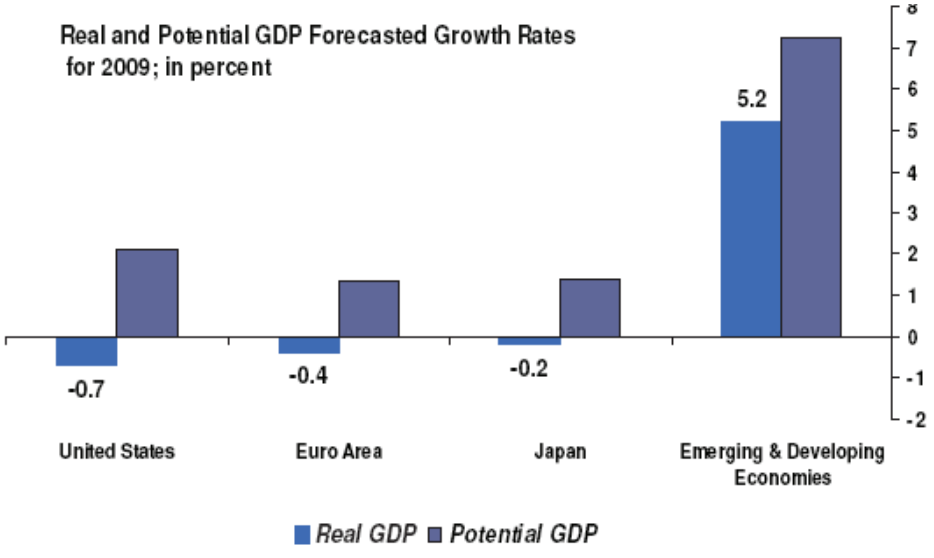

The monetary policy that used to fight asset price or credit crunches appears weaker and less efficient during this recession. The traditional monetary policy theory looks old and controversial. Fiscal stimulus seems helpful provided that public debt is not too high. Fiscal measures should aim at increasing demand and restoring confidence on the one hand and at repairing the financial system on the other hand.

This paper is written during the crisis. As we write it, the crisis appears to be entering yet a new phase. This, raises a set of new issues may be not discussed or analyzed in this study. I am afraid I will have to draft again, next year, another study for an update...

References

- Adrian, T. and Brunnermeier, M. K. (2008), CoVaR', working paper. At ***<http://www.princeton.edu/~markus/research/papers/CoVaR>***
- Allen, F., and E. Carletti (2008), "**Mark-to-Market Accounting and Cash-in-the-Market Pricing**", *Journal of Accounting and Economics* 45, 358 – 378.
- Berman, Dennis K. (2007), "**Sketchy Loans Abound with Capital Plentiful, Debt Buyers Take Subprime-Type Risk**", Wall Street Journal. March 27, page C1.
- Bernanke, B. and Gertler, M. (1989), "**Agency Costs, Net Worth, and Business Fluctuations**", American Economic Review 79 (1), 14-31.
- Bernanke, B., Gertler, M. and Gilchrist, S. G. (1996), "**The financial accelerator and the flight to quality**", Review of Economics and Statistics 78 (1), 1–15.
- Bernanke, B.S. (2008), Mortgage Delinquencies and Foreclosures, Speech at the Columbia Business School 32nd Annual Dinner. At ***http://www.federalreserve.gov/newsevents/speech/Bernanke20080505a.htm***
- Bhardwaj, G. and Sengupta, R., (2008), "**Prepaying Subprime Mortgages**", Working Paper, Federal Reserve Bank of St. Louis.
- Caballero, R. J. and Krishnamurthy, A. (2008), "**Collective risk management in a flight to quality episode**", Journal of Finance 63(5), 2195-2230.
- Crockett, A. (2007), "**The Evolution and Regulation of Hedge Funds**", in: Banque de France (ed.) Financial Stability Review – Special Issue on Hedge Funds, April 2007, 19 – 28. At ***http://www.banque-france.fr/gb/publications/rsf/rsf_042007.htm***
- Diamond, D. and P. Dybvig, (1983), "**Bank Runs, Deposit Insurance, and Liquidity**", *Journal of Political Economy*, 91-5, 401-419
- Diamond, D. W. and Rajan, R. G. (2005), "Liquidity shortage and banking crisis", *Journal of Finance* 60(2), 615–647.
- Dodd, R. (2007), "**Subprime: Tentacles of a Crisis**", *Finance and Development* 44, Nr. 4, 15 – 19. At ***http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2007/12/dodd.htm***
- Dodd, R., and P. Mills (2008), "**Outbreak: U.S. Subprime Contagion**", *Finance and Development* 45, Nr. 2, 14 – 18,. At ***http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2008/06/dodd.htm***
- Duffie, D. (2007), "**Innovations in Credit Risk Transfer: Implications for Financial Stability mimeo**", Stanford University, Stanford, CA. At ***http://www.stanford.edu/~duffie/BIS.pdf***
- Duffie, D. (2008), "**Innovations in credit risk transfer: Implications for financial stability**", BIS Working Paper 255, At ***<http://www.bis.org/publ/work255.pdf>***.
- Gorton, G. (2008), "**The Panic of 2007**", *Federal Reserve Bank of Kansas* City Symposium. At ***<http://www.kc.frb.org/publicat/sympos/2008/Gorton.10.04.08.pdf>***.

- Gorton, G. , "**The Panic of 2007**", Proceedings of the 2008 Jackson Hole Conference, "**Maintaining Stability in a Changing Financial System**", Federal Reserve Bank of Kansas City, 2008a, ***http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1255362*** .
- He, Z. and Krishnamurthy, A. (2008), "**Intermediated asset prices**", Working Paper, *Northwestern University*, At ***<http://www.kellogg.northwestern.edu/faculty/krisharvind/htm/work.html***
- International Monetary Fund (2008 a), Containing Systemic Risks and Restoring Financial Soundness, *Global Financial Stability Report,* April 2008.
- International Monetary Fund (2008 b), Financial Stress and Deleveraging: Macro Financial Implications and Policy, *Global Financial Stability Report,* October 2008.
- International Monetary Fund (2008), Global Financial Stability Report. April.
- International Monetary Fund (2008), World Economic Outlook, Fall.
- International Monetary Fund (2009), Global Financial Stability Market update, July.
- International Monetary Fund (2009), Global Financial Stability Report. June and October.
- Kendra, K., Fitch (2007), "**Tranche ABX and Basis Risk in Subprime RMBS Structured Portfolios**". At ***http://www.fitchratings.com/web_content/sectors/subprime/Basis_in_ABX_TABX_Bespoke_SF_CDOs.ppt***
- Keys, B. J., Mukherjee, T. K., Seru, A. & Vig, V. (2008), "**Did securitization lead to lax screening? Evidence from subprime loans**", Working Paper.
- Khandani, A. E. and Lo, A. W. (2007), "**What happened to the quants in august 2007?**", *Journal of Investment Management* 5, 5-54.
- Knight. M. (2008), "**Some Reflections on the Future of the Originate-to-Distribute Model in the Context of the Current Financial Turmoil**", speech at the Euro 50 Group Roundtable, London, April 21. At ***http://www.bis.org/speeches/sp080423.htm***
- Naimy V. (2009), "**Liquidity Planning Between Theory and Practice: An Overall Examination of the GCC Banks During the Crisis Du Jour**", *The Journal of Business Case Studies,* Volume 5, Number 6.
- Naimy V. (2008), "**How much High is Really High: Probability Analysis For oil prices and Economic Performance**". *The Journal of American Academy of Business, Cambridge,* Vol.13. Number 2, pp.71-76.
- Naimy, V. (1999), "**Securitization Manuel**", *Société Générale Libano-Européene de Banque*.
- UBS (2008), Shareholder Report on UBS's Writedowns. At ***http://www.ubs.com/1/e/investors/shareholderreport/remediation.html***
- UBS, "**Mortgage Strategist**", various issues: June 26, 2007, July 31, 2007, November 27, 2007, October 23, 2007, December 11, 2007.
- Wellink, N. (2007), "**Risk Management and Financial Stability-Basel II and Beyond**", Speech at the *GARP 2007 8th Annual Risk Management Convention and Exhibition*, February 27, 2007. At ***http://www.bis.org/review/r070228a.pdf?noframes=1***

Participation Privée dans le secteur de l'Electricité au Liban

Dr Rima SLEILATI *

Une approche standardisée pour la participation privée dans le secteur de l'électricité manque. Selon les spécificités de chaque pays, la participation privée devra être adaptée au contexte du pays. L'expérience internationale en matière de participation privée dans le secteur de l'électricité varie considérablement. Certains contrats ont rencontré des problèmes vu qu'ils ont souvent été conçus à la hâte et ont été basés sur des informations limitées. Des renégociations répétitives et des tensions persistantes en ont été les conséquences. Les difficultés ont souvent été le résultat de chocs macro-économiques et de dévaluations massives. Autre source de problème était l'exagération du pouvoir du secteur privé de résoudre les problèmes insurmontables dans un

* *Docteur en Sciences Économiques*

contexte de tarifs et de niveau de service très bas.
Vu les conditions macro-économiques actuelles du Liban et la qualité de la plupart de ses services publics, le contexte libanais est favorable à une expérience de participation privée dans le secteur de l'électricité qui servira efficacement les objectifs des pouvoirs publics et qui satisfera les intérêts du secteur privé.
Les éléments suivants sont proposés dans le cadre d'une stratégie de participation privée dans le secteur de l'électricité et permettront au gouvernement libanais d'atteindre les objectifs fixés dans le plan de réforme du secteur de l'électricité.

Introduction

Le système électrique libanais présente des défaillances significatives liées au déséquilibre entre l'offre et la demande; aux coûts et à la tarification; au financement des équipements et aux aspects organisationnels et institutionnels. L'entreprise publique «Electricité du Liban» (EDL), qui détient le monopole de la production, du transport et de la distribution de l'énergie électrique au Liban, a fait face et continue à faire face à de gros problèmes qui affectent négativement sa productivité et sa situation financière ainsi que celle de l'Etat.
L'absence de toute sentence judiciaire à l'encontre des contrevenants et des auteurs de branchements illégaux sur le réseau; le refus de la plupart des administrations officielles et des établissements publics de payer leurs dus; le non-paiement par les municipalités de leur consommation en éclairage public; le paiement de la TVA depuis Février 2002; la persistance de l'achat du courant électrique par les concessions à des tarifs très réduits; le prix non réglé de l'énergie électrique consommée par les camps

palestiniens; le refus persistant de certains libanais de régler leurs factures; l'impossibilité d'achever l'installation du réseau de 220 kilovolts et la persistance du fonctionnement des centrales de Beddawi et Zahrani au fuel-oil décrivent l'état actuel du secteur.

Section I:
Présentation du Secteur de l'Electricité au Liban.

Au début des années 80, l'entreprise publique «Électricité du Liban» était tellement rentable qu'elle était capable de s'autofinancer. En pleine guerre, son excédent de trésorerie lui permettait de construire ses propres usines. Le tournant a eu lieu au moment où l'EDL a cessé d'être considérée, et donc gérée, comme «une entreprise publique à caractère industriel et commercial», contrairement à ce que prévoit la loi. Des notions telles que la rentabilité, les investissements et la rationalisation ont été remplacées par la bureaucratie, l'inertie, la routine administrative, les intérêts personnels, sous couvert politique. D'ailleurs la compagnie n'a pas de service comptable depuis 2001 et le budget, étant déficitaire, n'a pas été approuvé par le ministère des Finances.

L'EDL est aujourd'hui gérée comme «une administration publique», avec tout qu'elle comporte comme défauts. Ainsi, on n'hésite plus à fermer les yeux sur certaines pertes pour ménager les susceptibilités des politiques. Le gaspillage annuel à l'EDL est estimé à près d'un milliard de dollars car, en plus du détournement du courant, il existe des problèmes dans la structure même de la compagnie. Les décisions doivent recevoir l'aval du Conseil d'administration, ensuite celui du Ministère, puis celui du

Conseil des ministres et parallèlement de l'Inspection centrale et de la Cour des comptes. Les blocages politiques à tous les niveaux - chaque membre étant affilié à un courant particulier - combiné à la lenteur légendaire des démarches administratives et à la corruption expliquent l'inertie existante au sein de la compagnie. Mais même quand des décisions arrivent à être prises, elles sont rarement motivées par des impératifs économiques. Les erreurs de gestion, cautionnées par les pouvoirs politiques, ne se comptent plus, à commencer par celles du gaz. En effet, en 1997, la direction avait fait le constat de la trop grande dépendance de la production au fuel-oil et avait pensé à une alternative moins coûteuse et polluante, qui détériore les usines moins vite: le gaz. Deux nouvelles usines ont ainsi été équipées pour fonctionner au gaz. Mais le problème fut que l'approvisionnement n'était pas assuré. C'était comme construire une voiture sans penser aux pneus. Les usines de Jieh et de Zouk arrivent aujourd'hui en fin de service puisque simplement elles n'ont pas été suffisamment entretenues. Pendant des années, les opérations et la maintenance étaient confiées en exclusivité à une compagnie libanaise ne possédant pas l'expertise nécessaire. Par ailleurs, au niveau des ressources humaines, la situation est absurde. En 1975, l'EDL comptait 5000 employés contre 2500 aujourd'hui alors que le nombre d'abonnés a décuplé. L'EDL tombe sous le coup de la décision prise, il y a quelques années, de ne plus embaucher dans la fonction publique. Il est également impossible de renvoyer du personnel sans passer par le conseil de discipline. Aujourd'hui, le personnel de l'EDL n'est ni suffisant ni assez qualifié. La compagnie a recours à l'embauche contractuelle, à travers des entrepreneurs qui fournissent un personnel journalier.

L'EDL, qui se dirige actuellement vers un déficit d'environ un milliard de dollars (il était d'environ 600 millions de dollars en 2005, d'environ 758 millions de dollars en 2006), engendre des frais de millions de dollars par jour en subvention à l'État libanais tout en appliquant les plus hauts tarifs de la région. Ce déficit, ainsi que l'augmentation des prix du pétrole, continuerait d'augmenter si aucune mesure de réforme n'est expressément prise.

Graphique No 1: "Subsidies to EDL" (1982-2005)

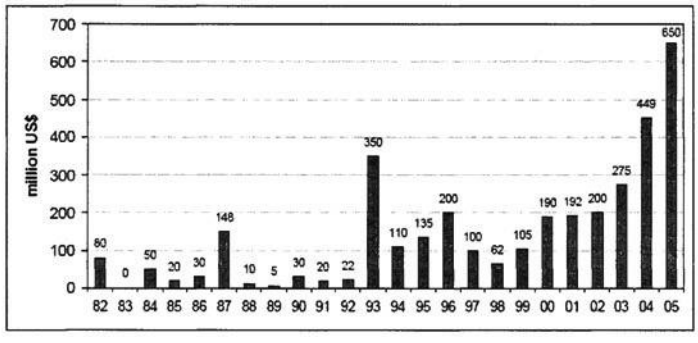

Source: Banque Mondiale, "Republic of Leb. Electricity Sector Public Expenditure Review", 2008, p.49.

Graphique No 2: « Tarifs régionaux » (US cents/kWh)

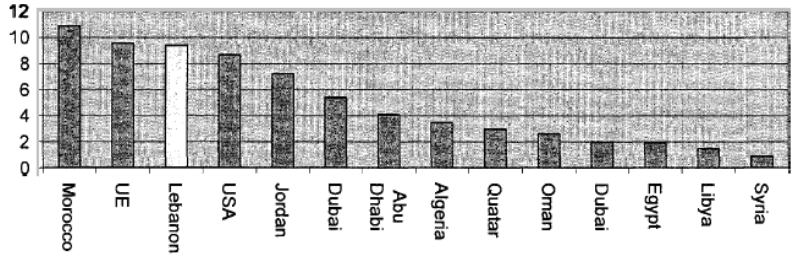

Source: Banque Mondiale, "Republic of Leb. Electricity Sector Public Expenditure Review" 2008, p.24

Aperçu Général sur le Secteur.

Au Liban, le monopole de la production, du transport et de la distribution de l'énergie électrique est confié par l'Etat à l'«Électricite du Liban» (EDL), entreprise publique créée en 1964 et placée sous la tutelle du Ministère de l'énergie et de l'eau[1]. Cependant en dépit du monopole accordé à l'EDL par l'Etat libanais, il existe de petits opérateurs indépendants qui produisent, distribuent ou transportent de l'énergie électrique. Ces opérateurs sont détenteurs de concessions délivrées par l'État, antérieurement au monopole accordé à l'EDL. Environ 87% de l'électricité au Liban est d'origine thermique et est produite par les deux centrales thermiques à Zouk et Jieh, par les deux centrales à cycle combiné à Beddawi-Deir Ammar et Zahrani qui, faute de gaz naturel, fonctionnent actuellement au diesel-oil par les deux centrales à turbines à gaz à Baalbeck et Tyr.

Graphique No 3: «Evolution des Importations des Produits Pétroliers» (1994 - 2006)

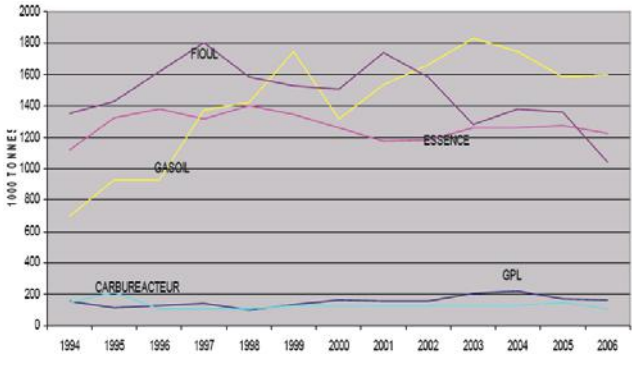

Source: ALMEE, 2006, «L'énergie au Liban 2006», p. 4.

1- Ambassade De France, Mission Economique, 2007(a), «**Le secteur de l'électricité au Liban**», M. Maamari, p.4.

Le secteur de l'électricité au Liban est actuellement au milieu d'une crise profonde. Il n'arrive plus à assurer l'électricité requise par les maisons, les bureaux et les industries. Il accumule une dette énorme et coûte au gouvernement des sommes importantes sous forme de subventions. Avec un tarif couvrant le prix du pétrole à 25 dollars/baril et avec une grande part de l'électricité générée non facturée, pour des raisons techniques et non techniques, un paiement annuel de subvention est requis du gouvernement pour l'EDL. Ces subventions ont été nécessaires à l'EDL depuis 1982 avec une augmentation significative de leurs montants au cours des dernières années suite à la hausse internationale du prix du pétrole. On estime que les subventions ont atteint 4% du PIB en 2007 et 39% des dépenses totales du gouvernement entre 1997 et 2006.

Offre et Demande d'Electricité

En dépit d'un taux d'électrification de près de 100%, les consommateurs libanais souffrent de panne de courant fréquente et sont amenés à payer aux détenteurs de générateurs motorisés au minimum le tiers de leur consommation en électricité. Environ 33% de la demande totale de l'électricité est satisfaite par le recours aux détenteurs de générateurs motorisés. La raison revient alors à l'incapacité de l'EDL à satisfaire la demande étant donné sa capacité insuffisante de production et le niveau élevé d'électricité perdue.

Figure No 1: "Estimated Total Demand of Electricity" (2006) (in GWh)

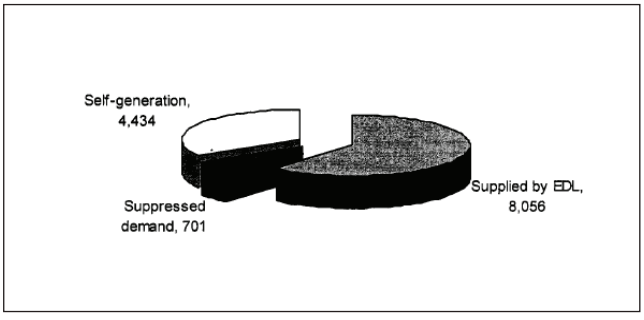

Sources: World Bank Analysis, 2007 based on Chubu Consulting report; Banque Mondiale, 2008, p.22

L'électricité distribuée à 8.056.114,- MWh en 2006.

Tableau No 1: "Electricity distributed by EDL" (2006)

User Category	MWh	User Share of Total	% of Total Demand met by EdL
Private LT	4,943,193	61%	81.8%
Private HT	1,617,171	20%	30.3%
Government LT	320,288	4%	81.8%
Concessions	1,175,461	15%	81.8%
Total	**8,056,114**	**100%**	**61.0%**

Sources: EDL, 2007 ; Banque Mondiale, 2008, p.72

L'électricité facturée est estimée à 6.343.397,- MWh en 2006.

Tableau No 2: "Electricity billed by EDL" (2006)

User Category	MWh
Private LT	3,892,278
Private HT	1,273,363
Government LT	252,196
Concessions	925,560
Total	**6,343,397**

Sources: EDL, 2007; Banque Mondiale, 2008, p.72

Selon l'ICA (Investment Climate Assessment), les consommateurs encourent 220 interruptions de service par an en moyenne. La performance libanaise à cet égard est clairement la plus mauvaise dans la région.

Graphique No 4: "Comparative impact of power failures on Industries in Lebanon and in the Region"

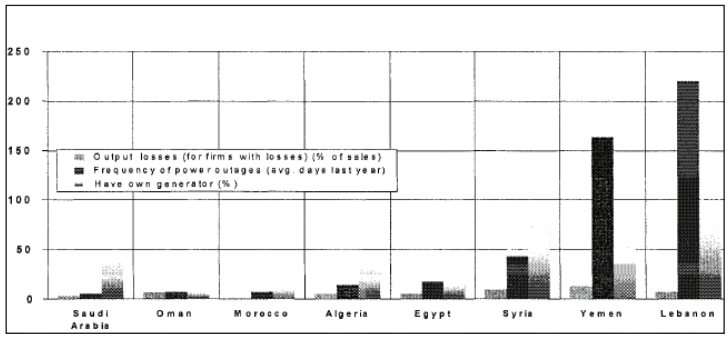

Source: Banque Mondiale, "Republic of Leb. Electricity Sector Public Expenditure Review" 2008, p.21

L'EDL a produit environ 8.056 GWh en 2006. De l'électricité produite par L'EDL, une partie significative est perdue suite aux pertes techniques dans le réseau ou au vol. Selon les statistiques de l'EDL, les pertes techniques s'élèvent à environ 15% en 2007 et les autres s'élèvent à environ 18% durant la même année. Ces 18% de pertes non technique traduisent une perte d'environ 150 millions de dollars et elles sont en partie expliquées par un système de facturation faible dans l'EDL et également par l'interférence politique dans ses opérations. Des actions sont nécessaires et urgentes. Elles incluent une révision du système de facturation; une réorganisation interne du système de la facturation; une externalisation de la facturation, ainsi qu'une modernisation des techniques de collecte.

Tableau No 3: «Centrales électriques thermiques et leur capacité installée et disponible»

Plant	Unit No.	Type	Manufacturer	Operation Year	Installed Net Capacity (MW)	Available Net Capacity in 2004 (MW)	Currently Available Net Capacity (MW) As of January, 2008
Zouk	1	ST	Ansaldo	1984	145	115	100
	2	ST	Ansaldo	1985	145	115	120
	3	ST	Ansaldo	1986	145	130	-
	4	ST	Alstom	1987	172	160	145
	Total Zouk				**607**	**520**	**365**
Jieh	1	ST	Toshiba	1970	65	55	Breakdown not available
	2	ST	Toshiba	1970	65	40	
	3	ST	BBC	1980	72	70	
	4	ST	BBC	1981	72	65	
	5	ST	BBC	1981	72	65	
	Total Jieh				**346**	**295**	**187**
Tyre	1	GT	G.E.	1996	35	35	35
	2	GT	G.E.	1996	35	35	35
	Total Tyre				**70**	**70**	**70**
Ba'albeck	1	GT	G.E.	1996	35	35	35
	2	GT	G.E.	1996	35	35	35
	Total Ba'albeck				**70**	**70**	**70**
Zahrani (CCGT)	1	GT	Ansaldo	1998	145	145	145
	2	GT	Siemens	1998	145	145	145
	3	ST	Ansaldo	2001	145	145	145
	Total Zahrani				**435**	**435**	**435**
Bedawwi (CCGT)	1	GT	Ansaldo	1998	145	145	145
	2	GT	Siemens	1998	145	145	145
	3	ST	Ansaldo	2001	145	145	145
	Total Bedawwi				**435**	**435**	**435**
Total in six power plants					**1,963**	**1,770**	**1,562**

Sources: Leb. Hidrocarbon Strategy Study, 2004; World Bank, 2007/08; Banque Mondiale, 2008, p.77.

L'EDL souffre ainsi d'un problème certain au niveau de la programmation de ses besoins en combustibles. Elle n'a aucun programme clair et prédéfini d'importation de carburants. Il arrive que les navires restent au large des côtes libanaises, faisant assumer des coûts supplémentaires à l'État.

Tarifs de l'Electricité

L'EDL a été historiquement viable sur le plan financier mais la hausse des prix du pétrole - dont dépend en grande partie la production de l'EDL - a contribué, avec d'autres facteurs, à une détérioration de ses performances financières et à une diminution de sa capacité d'autofinancement. Cette détérioration peut être presque entièrement attribuée à son incapacité à répercuter les

augmentations des prix du fuel sur ses clients par des formules automatiques et adaptées de révision tarifaire.
Le niveau de tarif de l'électricité du Liban est le plus élevé par rapport aux normes régionales et à la qualité du service offert, tout en restant très bas pour couvrir les coûts de l'EDL. Le tarif moyen global pour 2006 était 141 livres libanaises/kWh (9.4 US cents/kWh). Par comparaison, les tarifs moyens dans les pays voisins sont: La Jordanie 7 US cents/ kWh, Tunisie 4.6 US cents/ kWh et l'Egypte 2.8 US cents/ kWh.

Tableau No 4: «Structure tarifaire de l'électricité (2006) (par kWh)

Category	LL	US Cents
Low voltage		
0-100 kWh	35	2.33
100-200 kWh	55	3.67
200-300 kWh	55	3.67
300-400 kWh	80	5.33
400-500 kWh	120	8.00
>500 kWh	200	13.33
Public Administration	140	9.33
Handicraft and Agriculture	115	7.67
Medium-voltage		
Lighting and Industry		
Peak	320	21.33
Off-peak	112	7.47
Night	80	5.33
Concessions	75	5.00
Concesion Zahle	50	3.33
High tension		
Industry	115	7.67
Kadisha	75	5.00
Cement Sibline	75	5.00

Source: Banque Mondiale, 2008, p.76

Besoins d'investissement

Les besoins d'investissement de l'EDL s'élèvent à plus de 1.8 milliard de dollars sur la période 2007-2015.

Tableau No 5: «Plan des investissements» (2007- 2015)

US$ million	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
Generation										
Rehabilitation of Jieh		40.0	60.0							
Rehabilitation of Zouk		40.0	60.0							
New Capacity										
CCGT 1 (450 MW)		80.0	120.0	100.0	80.0					
CCGT 2 (450 MW)					80.0	120.0	100.0	80.0		
Transmission		40.0	40.0	40.0	40.0	40.0				
Distribution										
Remote Metering System		100.0	100.0							
Repairs and Reinforcement		82.7								
Gas Pipeline and/or LNG Facility			125.0	200.0	75.0					
Total	0.0	382.7	505.0	340.0	275.0	160.0	100.0	80.0	0.0	1,842.7

Note: new capacity is assumed to be large CCGT on piped natural gas

Sources: World Bank Analysis; Government of Leb. Public (2007); Banque Mondiale 2008, p.46.

Les projets les plus importants à entreprendre étant[(2)]:

Au niveau du Secteur de la Production.

- Réparation des dommages encourus suite aux agressions israéliennes en 2006 à l'usine de Jieh.
- Réhabilitation de la troisième et de la quatrième unité de production à l'usine de Zouk.
- Réhabilitation des phases 1, 2 et 3 à l'usine de Zouk. Le coût de ces projets est estimé à 100 millions de dollars
- Extension de la ligne de gaz naturel entre Baddawi et Zahrani, en passant par les usines de Zouk et de Jieh. Le coût de ce projet est estimé à 150 millions de dollars.

Au niveau du Secteur du Transport.

- Construction de deux stations principales de transmission de l'électricité à haute tension de 220 KV à Baalbeck et Saida. Le coût de ces travaux est estimé aux alentours de 12 millions de dollars.
- Construction d'une station principale de transmission à haute

2- CDR, 2007, «Rapport D'activité: Secteur Electricité», pp 12-18

tension de 220 KV à Tripoli. Le coût des travaux est estimé aux alentours de 25 millions de dollars.
- Construction d'une station principale de transmission à haute tension de 220 KV à Achrafieh. Le coût des travaux est estimé aux alentours de 25 millions de dollars

  Construction d'une station principale de transmission de l'électricité à haute tension de 220 KV dans la Banlieue Sud de Beyrouth avec l'installation d'un câble de haute tension reliant la station au réseau actuel. Le coût des travaux est estimé aux alentours de 31 millions de dollars.
- Renforcement du câble de 220 KV entre Aramoun et Horch. Le coût des travaux est estimé aux alentours de 5 millions de dollars.
- Renforcement du réseau intérieur pour la transmission de l'énergie électrique, de 66 KV, haute tension entre Deir Nbouh et Marjayoun. Le coût des travaux est estimé à 25 millions de dollars environ.
- Mise en œuvre de la deuxième phase de la ligne de liaison septennale de 400 KV entre Ksara et la Syrie. Le coût du projet est de 12 millions de US dollars environ.

Au niveau du Secteur de la Distribution.
- La réparation des dommages entraînés par les dernières agressions israéliennes contre le Liban en juillet 2006, dans le secteur de la distribution dans toutes les régions libanaises touchées par l'agression.
- La fourniture à l'Electricité du Liban en câbles, en transformateurs, en cloisons, en pylônes et en accessoires.
- L'achat des voitures-grues et des voitures pour examiner les dégâts des câbles souterrains. Le tout pour un coût estimatif de 50 millions de dollars..

Toutefois, l'exécution de ces projets dépendra des financements disponibles. Le gouvernement devra considérer soigneusement le moyen le plus sûr qui lui permettra de s'associer avec le secteur privé pour le financement des investissements.

Section II:
Mise en œuvre de la Participation Privée dans le Secteur de l'Electricité au Liban

La participation privée dans le secteur de l'énergie peut alors être considéré comme l'un des moyens pour l'amélioration de la gestion de l'EDL et la levée des capitaux nécessaires au financement de son développement. Mais seule, elle ne peut rien. Elle doit s'inscrire dans une politique nationale de développement durable et dans une politique énergétique construite qui en constitue le cadre de référence. Ce sont ces objectifs de développement durable et de politique énergétique, exprimés et élaborés au niveau national, qui doivent guider le processus de conception, de négociation puis d'évaluation de la participation privée dans le secteur de l'électricité au Liban.

Il est essentiel pour le gouvernement libanais d'élaborer une conception de la structure et du développement du secteur de l'électricité à travers une stratégie globale pour la participation du secteur privé dans ce secteur[3].

1- Stratégie de la Participation Privée dans le secteur de l'Electricité au Liban

Les éléments nécessaires à la réussite de cette stratégie impliquent pour le gouvernement libanais:

Etablir une perspective à long terme

Le succès des réformes en matière de participation privée dans le secteur de l'électricité au Liban requiert une forte volonté politique et un engagement ferme du gouvernement du respect de certains principes clés. Pour réaliser les bénéfices de la participation privée dans le secteur de l'électricité au Liban une approche coordonnée basée sur des principes clairs en ce qui concerne la régulation et

3- Banque Mondiale, République Tunisienne, 2003 (a), «Etude sur la Participation Privée dans les Infrastructures en Tunisie», Volume I, pp.4-8

le financement du secteur de l'électricité au Liban est nécessaire. Une approche trop graduelle risque de ne pas engendrer les bénéfices escomptés. Une déclaration du gouvernement sur la stratégie de la participation privée dans le secteur de l'électricité au Liban pourra donner un signal positif aux investisseurs. Elle fournira également une perspective claire au ministère concerné et à l'EDL.

La volonté politique et la bonne gouvernance sont des conditions nécessaires à la réussite de la stratégie de participation du secteur privé. En effet, cette participation constitue un engagement important de la part du secteur privé qui doit avoir conscience, de son côté, que les instances politiques tiennent tout autant à l'associer. L'incertitude à cet égard engendre un risque qui n'est pas propice à des engagements commerciaux à long terme. Les partenaires privés potentiels doivent être convaincus que le gouvernement accorde un traitement équitable au secteur privé et qu'il tiendra les engagements qu'il prend dans le cadre de leur participation. Il importe aussi d'instaurer une chaîne hiérarchique claire et de délimiter précisément les responsabilités des pouvoirs publics dans ce cadre.

Développer le cadre concurrentiel

Garantir une concurrence égale et efficace dans le cadre de la participation privée dans le secteur de l'électricité doit être une responsabilité primordiale du gouvernement libanais. En effet, une véritable concurrence est nécessaire pour garantir l'efficacité des services du secteur de l'électricité et certaines conditions préalables doivent être remplies.

L'expérience internationale suggère que la concurrence égale est plus facile à garantir lorsque les règles du marché sont déterminées entièrement ou en grande partie par des régulateurs autonomes de concurrence.

Renforcer la régulation.

L'introduction de la participation privée dans le secteur de l'électricité au Liban déclenchera un débat public sur le niveau de la prestation du service et des prix. La participation privée aura tendance à mettre à jour les questions qui ne recevaient pas beaucoup d'attention quand les services étaient assurés par des monopoles publics. Le gouvernement doit chercher à rendre ce débat fructueux.

Un système de régulation économique pourra en particulier offrir un cadre pour la collecte des données sur les coûts et les niveaux de qualité de service afin de comparer la performance des prestataires par rapport à une référence bien établie. Il pourra également améliorer la transparence en disséminant cette information publiquement sous une forme compréhensible pour les usagers. La régulation des services du secteur de l'électricité au Liban est nécessaire indépendamment de la structure du marché et du statut des fournisseurs de services.

L'établissement d'un système de régulation doit être soigneusement conçu pour donner des assurances:

- Aux investisseurs que le pouvoir discrétionnaire sera exercé de manière à protéger leurs intérêts légitimes et ne sera pas subordonné à des influences politiques.
- Aux consommateurs que le pouvoir réglementaire sera exercé de manière à protéger leurs intérêts légitimes et ne sera pas subordonné à une influence indue de l'industrie réglementée.
- À toutes les parties prenantes que des compétences, une expertise et des ressources suffisantes seront consacrées à ce qui constitue souvent une tâche réglementaire difficile sur le plan technique.
- Aux élus que les institutions chargées de la régulation respecteront leur mandat et seront responsables de leur performance.

Les institutions chargées de la régulation peuvent être des départements ministériels bénéficiant d'un certain degré

d'autonomie. Leurs fonctions principales seront de:

- Déterminer de manière précise, à travers l'élaboration d'un cahier de charges de haute qualité, les obligations du secteur privé et du secteur de l'électricité en matière de fourniture de services et de rémunération ainsi que les règles d'ajustement s'appliquant en cas d'évènements imprévisibles.
- Suivre la performance du secteur privé par un système d'information détaillé, objectif et fiable sur les coûts et la qualité des services. Ce système devrait réduire l'asymétrie d'information
- Demander formellement aux partenaires privés et aux représentants du secteur de l'électricité de se conformer aux cahiers des charges en cas de non-respect
- Interpréter le cahier de charges pour permettre une décision ferme et objective
- Permettre le recours juridique contre des décisions prises, encourageant ainsi une plus grande responsabilisation.
- Assurer l'exécution des décisions.

Il n'existe pas de schéma unique pour la répartition de ces fonctions. Dans certains pays, la régulation du secteur de l'électricité se fait principalement par les Ministères de tutelle. Le nombre des pays

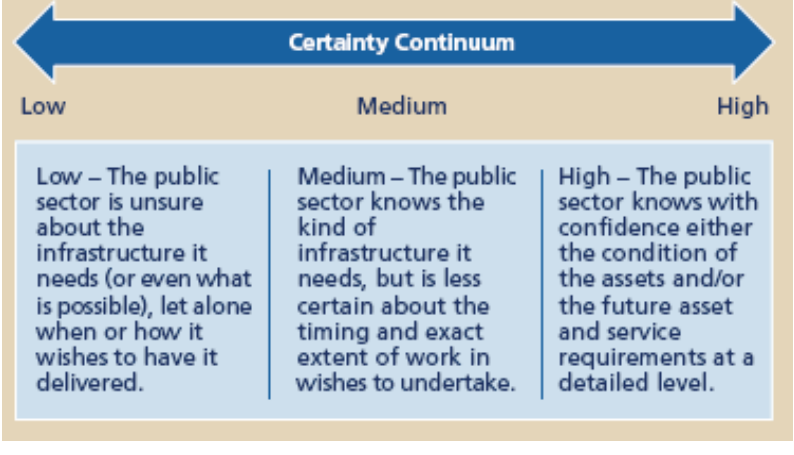

qui ont opté pour l'introduction d'une ou plusieurs agence(s)

de régulation des infrastructures augmente constamment. L'expérience internationale suggère que la création d'agences de régulation améliore souvent l'environnement des affaires. Pour éviter d'être juge et parti, il est primordial qu'aucune institution ne cumule des fonctions de régulation et de fourniture de services. Un système complet de régulation ne peut être déclenché du jour au lendemain. Des phases intermédiaires pourront donc être prévues. Les capacités de régulation au sein des Ministères pourraient être renforcées par un programme de formation.

Rationaliser les subventions.

Les subventions directes importantes effectuées par le gouvernement libanais dans le secteur de l'électricité gagneraient à être analysées de plus près en terme de leur impact. De manière générale, ces subventions devraient être limitées et clairement justifiées par des objectifs sociaux.

A terme, elles devraient être remplacées par des contributions dont le niveau varie sur la base de critères objectifs liés à des obligations bien déterminées. Un processus d'ajustement équitable des tarifs est essentiel pour maintenir un bon niveau de recouvrement des coûts dans le contexte de variations constantes des prix. Au Liban, des ajustements relatifs au tarif de l'électricité n'ont pas lieu. En effet, le tarif est décidé par le gouvernement, sans se baser sur des modèles financiers ou économiques.

Introduire divers modes de participation privée.

Le gouvernement libanais devra chercher à introduire divers modes de participation privée dans le secteur de l'électricité et éventuellement à étendre leur champ d'application.

Figure No 2: "Determinants in the choice of the model"

Sources: Deloitte Research Study, 2006, "Closing the infrastructure gap", p.16

Les partenariats entre le secteur public et le secteur privé est un montage complexe, difficile à mettre en œuvre. Trois considérations apparaissent essentielles du point de vue de l'ampleur et des modalités de l'implication du privé :

- L'importance des besoins en infrastructures: Les besoins en infrastructures de l'EDL sont considérables. Il est logique de faire prioritairement appel au secteur privé pour des projets comportant la réalisation d'infrastructure qu'il contribuerait à financer, son intervention peut aussi être conçus dans des opérations moins capitalistiques pour lesquelles sa capacité de gérer de manière innovante en réalisant des gains de productivité sera plus particulièrement recherchée.
- La complexité de la technologie: La production de l'électricité implique un degré de technologies compliquées et en progrès rapides. Dans ce domaine, les choses peuvent évoluer rapidement. L'électricité nécessite des techniques très sophistiquées. Parce que le privé maîtrise mieux la technologie que le public, surtout lorsqu'elle est de pointe et évolutive, la production de l'électricité dont la technicité est la plus grande aura tout à gagner d'une dose plus grande de privé.
- La facilité du recouvrement: Une caractéristique également fondamentale du point de vue de la participation privée dans le secteur privé est la facilité avec laquelle on peut (pratiquement) faire payer le service. On peut facilement imposer des redevances ou tarifs en fonction de la consommation dans le cas de l'électricité.

En conclusion, plus un service est capitalistique, complexe, tarifiable, et local, plus la dose de privé peut être grande.

Combler le vide juridique en matière de participation privée.

Le gouvernement libanais devra chercher à combler le vide juridique qui existe en matière de participation privée dans le secteur de l'électricité. Un fondement juridique robuste et approprié pourra donner l'assurance que les contrats seront respectés.

En effet, la publication d'une loi sur la participation privée dans le secteur de l'électricité au Liban pourrait constituer un signal positif, surtout si elle est encadrée par une déclaration du gouvernement sur une stratégie de participation privée dans le secteur. Cette loi montrerait l'engagement du gouvernement en faveur de la participation privée. Elle permettrait également de définir avec précision l'ensemble des notions générales liées aux partenariats entre le secteur public et le secteur privé ainsi que les différents schémas envisageables, de combler le vide juridique et d'augmenter les possibilités de participation. La loi pourrait également définir des dispositions comptables et fiscales, notamment en matière de comptabilité analytique qui est essentielle pour un système de régulation économique.

L'expérience internationale en matière de lois sur les partenariats entre le secteur public et le secteur privé montre que l'augmentation considérable du nombre de projets d'infrastructure à financement privé au cours des dernières décennies a entraîné, dans de nombreux pays développés ou en voie de développement, l'adoption de législations cohérentes et adaptées des partenariats entre le secteur public et le secteur privé. Ces législations, qui varient d'un pays à l'autre, reflètent non seulement le contexte juridique propre à chaque pays mais aussi son engagement en faveur de la promotion de ces partenariats.

En conclusion, quel que soit le modèle juridique choisi, deux principes fondamentaux doivent être respectés: Il est essentiel, pour les pays, de combler leur vide juridique en matière de

participation privée et que toute nouvelle loi sur ces participations soit impérativement adaptée au contexte juridique local.

Promouvoir la participation privée locale dans le financement.

Le gouvernement libanais envisage une augmentation importante des investissements effectués par le secteur privé dans le secteur de l'électricité dans le cadre de son plan de réforme du secteur. Cette augmentation est liée en partie à son incapacité à mobiliser des fonds pour financer la totalité des investissements du secteur. Cependant, il devrait, en particulier, chercher à promouvoir la participation du secteur privé local dans le financement de ce secteur.

Jusqu'à présent, le financement des investissements effectués par le secteur privé dans le secteur de l'électricité au Liban n'a pas été assuré pour le marché financier local et ce pour les diverses raisons:

- la taille limitée du marché financier local.
- l'expérience limitée du secteur bancaire local en matière de mise en place de syndicats bancaires et de partenariats entre banques locales et étrangères
- l'absence d'expériences en matière de financement de projets
- l'absence de certains instruments de gestion de risque- tels un marché secondaire pour des obligations, des swaps de taux d'intérêt, des assurances de crédits et des emprunts obligataires
- l'absence de garanties de l'Etat adaptées au financement local des infrastructures.

Le résultat est que le secteur financier local a été exclu du financement.

L'expérience internationale indique toutefois qu'une participation du secteur financier local dans les investissements privés du

secteur de l'électricité est souhaitable malgré la longue période d'amortissement de ces investissements. Un financement des investissements dans le secteur de l'électricité par le secteur financier local présente certains avantages. Selon la règle d'orthodoxie financière d'adossement des monnaies de dépenses et de recettes, des financements en monnaie locale sont mieux adaptés pour les investissements en monnaie locale. Le risque de change constitue, en effet, un des principaux soucis des investisseurs étrangers pour des projets dans le secteur de l'électricité au Liban dans lesquels les revenus sont exclusivement en monnaie locale. Le financement local peut réduire considérablement ce risque, diminuer la prime de risque exigée par les investisseurs et minimiser ainsi le coût de leur participation. Le financement local des investissements dans le secteur de l'électricité peut aussi contribuer à la diversification du secteur financier libanais dans lequel les investissements sont concentrés dans certains secteurs. Il permet également la création de partenariats avec des investisseurs étrangers et l'assimilation des techniques liées à ce genre de projets. Il permet enfin d'entamer la courbe d'apprentissage nécessaire aux banques libanaises et introduit sur le marché financier des instruments d'investissements particulièrement adaptés à l'épargne longue.

Pour l'ensemble de ces raisons, il est recommandé de revoir la politique actuelle dans le sens d'une ouverture en faveur d'un financement local des projets dans le secteur de l'électricité. Si des projets attractifs dans le secteur de l'électricité sont proposés, le système financier libanais local devrait a priori être capable de satisfaire en partie au moins cette demande de capital. En termes de volume de financement, il existe une offre importante de capitaux privés susceptibles de s'investir dans le financement des projets.

Créer une structure de suivi au sein du gouvernement

La création d'une structure de suivi au sein du gouvernement libanais pour assurer la mise en œuvre de la stratégie de participation du secteur privé dans le secteur de l'électricité est souhaitable.

Cette structure ne se substituerait évidemment pas au Ministère de l'Electricité dont le rôle va rester primordial mais cette structure de suivi servirait plutôt d'instance d'appui au Ministère et complémenterait ses efforts. Elle pourrait également aider à promouvoir la participation privée dans le secteur de l'électricité et à assurer des formations sur les partenariats entre le secteur public et le secteur privé.

Développer une expertise appropriée au sein du gouvernement.

Le développement d'une expertise appropriée au sein du gouvernement pour la sélection et la mise en œuvre des participations privées dans le secteur de l'électricité est nécessaire. D'une façon générale, la décision d'entreprendre une participation privée doit être prise en connaissance de cause.

On peut y parvenir par un processus en deux étapes :

- La première consiste à déterminer si un projet donné est acceptable sur la base d'une planification des investissements et de procédures d'évaluation des projets bien conçues - par exemple au moyen d'analyses coût/avantages. Un aspect important de cette première consiste à classer tous les projets sur la base de leurs rendements - économique ou social - et à décider lesquels peuvent être financés et méritent d'être entrepris.
- La seconde étape consiste à déterminer si un projet valable doit faire l'objet d'un marché public classique ou d'une participation privée. À cette fin, un comparateur du secteur public (CSP) indiquant le coût de la fourniture du service par l'État peut servir

à déterminer si la meilleure soumission du secteur privé pour un contrat de partenariat privé-public offre à l'État un meilleur rapport qualité/prix.

Graphique No 5: "Public Sector Costs vs. Private Sector Costs"

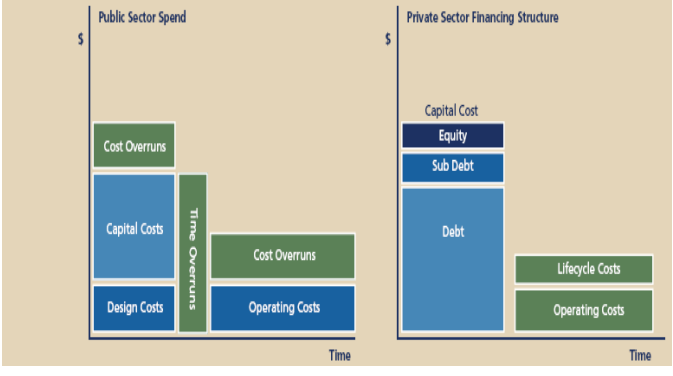

Source: Deloitte Research Study, 2006, "Closing the Infrastructure Gap", p. 31

La majorité des pays ont créé un département au sein du ministère de l'Economie et des Finances chargé d'organiser et d'encadrer le développement de la participation privée.

Deux grands cas de figure ont été retenus par les Etats: le premier consiste à créer une équipe de conseil auprès des personnes publiques et le second cas de figure, qui a été adopté dans la majorité des pays, consiste à conférer un leadership au PPP Unit, en lui attribuant les missions suivantes: identifier des projets qui pourraient être réalisés en partenariat public-privé, autoriser le recours à ce type de contrat, lancer les procédures de mise en concurrence et participer à la sélection des cocontractants.

L'autorisation des projets de partenariats entre le secteur public et le secteur privé implique:

- La détermination des projets de partenariats: Le gouvernement doit déterminer les projets susceptibles d'être réalisés en mode partenariats.

- La confirmation de la solution et des disponibilités budgétaires: Pour tous les projets de partenariats envisagés, le gouvernement est invité à répertorier les solutions possibles; sélectionner la solution la plus vraisemblable ou acceptable; fournir une estimation du coût total du projet et des impacts budgétaires durant toute sa durée de vie utile. Ces évaluations préliminaires sont soumises aux autorités ministérielles pour leur permettre de se prononcer sur le caractère financièrement abordable des projets, soit les impacts à prévoir sur leurs budgets de fonctionnement, et sur l'opportunité de les inclure à leur plan pluriannuel d'investissements.
- L'analyse de la valeur ajoutée pour les fonds publics investis: Cette étape vise à assurer que le mode de partenariats offre la meilleure valeur pour l'argent des contribuables comparativement aux pratiques permanentes usuelles.
- Le processus d'acquisition: Pour les projets atteignant ce stade, on détermine les étapes du processus d'acquisition afin de favoriser une concurrence saine et de respecter les principes de transparence et d'équité.
- L'octroi de contrats: Le caractère complexe du contrat de partenariat exige de la rigueur dans la détermination préalable des risques, leur évaluation et leur attribution aux différents partenaires. On élabore les contrats de partenariats à conclure avec les partenaires privés en y spécifiant notamment le partage des risques et les critères de performance reliés à leur rémunération.
- La gestion des contrats: Afin de gérer efficacement les ententes et les relations d'affaires avec les partenaires privés, le gouvernement doit ajuster ses structures organisationnelles et adapter ses pratiques de gestion; mettre en place des équipes multidisciplinaires et spécialisées en gestion et en suivi de contrats de partenariats.

2- Plan d'action relatif à la Participation Privée dans le Secteur de l'Electricité au Liban.

Le plan d'action reprend les grandes lignes de la stratégie pour la participation privée dans le secteur de l'électricité. Il regroupe les actions à court terme, à moyen et long terme à entreprendre.

Actions à court terme

Les actions à court terme à entreprendre sont résumées dans le tableau ci-dessous:

Tableau No 6: « Actions à entreprendre à court terme »

Au Niveau	A Court Terme
Des Directions stratégiques	• Déclaration du gouvernement sur la stratégie de la participation privée dans le secteur de l'électricité • Mise en place d'une structure de suivi
Du Secteur Financier	• Inciter les banques à procéder à des syndications avec des banques étrangères et locales
Du Secteur Juridique	• Passation d'une loi sur le partenariat public-privé dans le secteur de l'électricité. • Réformes du cadre juridique pour faciliter la mobilité de l'emploi entre secteur public et privé. • Relâchement des procédures à l'obtention d'un contrat de travail pour le personnel étranger dans le secteur de l'électricité
De la Formation	• Etablissement d'un programme de formation. • Participation de cadres et autres professionnels libanais dans des programmes de formation
De la Communication	• Etablir une stratégie de communication sur la participation privée dans le secteur de l'électricité en utilisant des moyens de communication modernes, axée sur les consommateurs, le secteur privé international et local et le secteur financier international et local
De l'EDL	• Développement d'une base de données permettant de suivre les indicateurs pertinents du secteur (efficacité et impact). • Elaboration de la conception (modèle de marché) et du mécanisme de marché de l'électricité. • Elaboration de l'organisation du marché y compris un système de tarification. • Simulation des impacts économique et financier de ces propositions et comparaison avec la situation actuelle. • Elaboration d'un plan de la mise en œuvre de la restructuration de l'EDL. • Séparation de la comptabilité et création des centres d'activité (production, transport et distribution de l'électricité)

Actions à Moyen et Long terme

Les actions à moyen et long terme à entreprendre sont résumées dans le tableau ci-dessous.

Tableau No 7: « Actions à entreprendre à moyen et long terme »

Au Niveau	Moyen et long terme
Des directions stratégiques	• Evaluation de la mise en œuvre de la stratégie et du plan d'action de la participation privée dans le secteur de l'électricité
Du secteur Financier	• L'introduction de certaines garanties par le gouvernement libanais en limitant les dettes éventuelles de l'Etat au strict minimum. • Vulgarisation des techniques de financement des projets (à recours limité) et de mesures d'amélioration de la cotation du crédit et de la gestion des risques
De la Formation	• Création ou renforcement des institutions publiques et privées pour la formation dans des domaines liés à la participation privée et à la régulation économique dans le secteur de l'électricité
De la Politique de régulation	• Promulgation d'une nouvelle loi sur l'électricité. • Création d'une autorité de régulation
De l'EDL	• Séparation formelle des activités de production, de transport et de distribution. • Création d'un opérateur du système
Autres	• Développement d'une base de données permettant de suivre les indicateurs pertinents du secteur (efficacité et impact)

Conclusion

L'ouverture du capital de L'EDL aux capitaux privés vise un double objectif à savoir, l'amélioration de sa gestion et la levée des capitaux nécessaires au financement de son développement.
L'entreprise publique «Electricité du Liban» (EDL) n'ayant plus la capacité économique et budgétaire de répondre aux attentes toujours croissantes des citoyens et usagers avec une infrastructure qui se dégrade de plus en plus et des investissements différés entrainant un coût accru d'investissement ainsi qu'un coût accru de fonctionnement, nous avons cherché à mettre en évidence la nécessité pour l'EDL d'avoir recours à la participation privée.
Les partenariats entre le secteur public et le secteur privé

nécessitant certaines réformes afin de réunir les conditions nécessaires à leur succès, nous avons cherché à montrer que l'approche du partenariat entre le secteur public et le secteur privé dans le cas du secteur de l'électricité au Liban pourrait présenter un net inconvénient dans la mesure où des réformes ne sont pas entreprises. Nous avons alors effectué une présentation des éléments nécessaires pour le développement de la participation privée dans le secteur de l'électricité au Liban et nous avons tenté de proposer une stratégie qui pourra servir de support pour une éventuelle introduction de la participation privée dans le secteur de l'électricité au Liban

L'équipe gouvernementale libanaise n'a pas encore décidé quelle forme de participation privée adopter et pour quelle entité publique, cela pouvant aller d'une simple privatisation de gestion jusqu'à la privatisation totale. Il n'existe pas encore de position unifiée à ce sujet. Les décisions tardent à venir.

Cependant, le gouvernement ne pourra plus bénéficier pendant très longtemps de «circonstances atténuantes», tant la situation est devenue critique. S'il est vrai que l'erreur dans les choix économiques n'est plus tolérée aujourd'hui, il est tout aussi vrai que davantage de ralentissement dans les libérations risque également de porter préjudice à la crédibilité du gouvernement.

Bibliographie

Ouvrages

- CANNAC Yves, TROSA Sylvie, FOUQUET Annie, ALEGOET Pierre, 2007, ***"La réforme dont l'Etat a besoin: Pour un management public par la confiance et la responsabilité"***, Paris, Dunod, p. 304.
- ESTY Benjamin, 2004, ***"Modern project finance: A casebook"***, London, John Wiley and Sons, p. 562.
- FINGER Matthias, RUCHAT Bérangère, 1997, ***"Pour une nouvelle approche du management public"***, Paris, Seli Arslan, p. 252.
- La Documentation Française, 2004, ***"Entreprises et marchés: Management logistique. L'entrepreneuriat et les théories de la firme. Marchés publics. Privatisation"***, Paris, La Documentation Française, p. 32.
- LYNCH Penelope Anne, 1997, ***"Financial modeling for project finance"***, U.K, Euromoney, p. 270.
- MARTY Fréderic, TROSA Sylvie, VOISIN Arnaud, 2006, ***"Les partenariats public-privé",*** Paris, La Découverte, p.122.
- MERCIER J., 2002, ***"L'administration publique: De l'école classique au nouveau management public"***, Paris, Presse de l'Université Laval, p. 518.
- RAPP Lucien, 2000, ***"Techniques de privatisation des entreprises publiques"***, Paris, Litec, p. 118.
- RAZAVI Hossein, 2007, ***"Financing energy projects in developing countries"***, Penn well Books, p. 300.
- TROSA Sylvie, 1999, ***"Quand l'Etat s'engage, la démarche s'engage"***, Paris, Éd. d'Organisation, p. 351.
- VERRIER Pierre Eric, SANTO Viriato-Manuel, 2007, ***"Le management public"***, P.U.F., p. 127.

Articles

- BELHOCINE Noureddine, FACAL Joseph, MAZOUZ Bachir, GIAUQUE David, CLARK David, RUANE Sally, CHAUVIERE Michel, HAMMERSCHMID Gerhard, BERNIER Pierre, 2005, ***"Les Partenariats Public-Privé"***, L'Observatoire de l'administration publique, TÉLESCOPE, No Fév. 2005, Vol 12, p. 102.
- DUHAMEL Alain, 1997, ***"Comment rendre le secteur public plus efficace? En y introduisant la concurrence du privé"***, Les Affaires, Vol. 69, No. Avril 1997, pp. 8-9.
- EL KHOURY Bachir, RIZK Sibylle, 2007, ***"Secteur public: Le Dérapage le plus grave depuis cinq ans"***, Le Commerce du Levant, No Mai 2007, pp. 28- 33.
- FERNET Guillaume, 2004, ***"Dossier: Un débat électrique: La privatisation de l'industrie électrique au Royaume-Uni"***, Gérer et Comprendre, No 77, pp. 40- 45.

- GARDNER Edward, SCHIMMELPFENNIG Axel, 2006, ***"Liban: Cap sur la réduction de la dette"***, Fonds Monétaire International Bulletin, Département Moyen-Orient et Asie Centrale, Vol 35, No 13, pp. 200-201.
- GERRARD Michael, 2001, ***"Partenariats public privé: Qu'est-ce que les partenariats public privé et en quoi diffèrent-ils des privatisations?"***, Finances & Développement, No Septembre 2001, pp. 48- 50.
- HEMMING Richard, AKITOBY Bernardin, SCHWARTZ Gerd, 2007, ***"Investissement public et partenariats public privé"***, Fonds Monétaire International, Dossier Economique No 40, pp.1-30.
- HEMMING Richard, TER-MINASSIAN Teresa, 2004, ***"Faire une place à l'investissement public: Une nouvelle comptabilité budgétaire en vue"***, Finances & Développement, No Décembre 2004, pp. 30-33.
- LAZARE Françoise, 2004, ***"Le Liban attend les réformes promises"***, Le Monde, No Oct. 2004, p.5.
- LEVY Denis, GED Anne, 2007, ***"Partenariat public privé dans le secteur de l'électricité, maîtriser les relations contractuelles entre collectivités publiques et opérateurs privés"***, Volume I, Institut De l'Energie et de l'Environnement de la Francophonie-IEPF, Collection Points de repère No 15, pp.1- 140.
- LEWIS Paul, 1991, ***"Partenariat public privé et revitalisation des zones commerciales"***, Cahiers de Géographie du Québec, Vol. 35, No. 95, pp. 415-426.
- SALIES Evens, Département de Recherche sur l'Innovation et la Concurrence-DRIC, 2007, ***"Réintégration dans le secteur de l'énergie électrique"***, Lettre de L'OFCE - Observatoire Français des Conjonctures Economiques, Observations et Diagnostics Economiques, N° 280, pp.1-29.
- SCHIMMELPFENNIG Axel, 2007, ***"Le FMI et les autres donateurs au secours du Liban: Le Liban traverse une passe difficile"***, Fonds Monétaire International Bulletin, Département Moyen-Orient et Asie centrale, Vol. 36, No 7, pp. 1-113.
- YAYA Hachimi Sanni, 2005, ***"Les partenariats privé-public comme nouvelle forme de gouvernance et alternative au dirigisme étatique: Ancrages théoriques et influences conceptuelles"***, La Revue de l'Innovation dans le Secteur Public, Volume 10, Numéro 1, pp. 1-18.
- Yusuf Shahid, 1999, ***"Les Enjeux du nouveau millénaire. Le développement: Un paysage en transformation"***, Finances & Développement, No Décembre 1999, pp.15-18.

Etudes, Rapports, Documents de Travail et Enquetes.

- Ambassade de France au Liban, Mission Economique de Beyrouth, 2007, ***"Le secteur de l'électricité au Liban"***, rédigé par Marie Maamari, p.4.
- Ambassade de France au Liban, Mission Economique de Beyrouth, 2006, ***"Budget et politique budgétaire du Liban"***, rédigé par Jean-Paul Depecker, p.4.

- Banque Mondiale, Report No. 41421-LB, 2008, ***"Republic of Lebanon electricity sector public expenditure review"***, p. 90.
- Banque Mondiale, Project ID P04774, 2007, ***"LB - Emergency power reform capacity reinforcement project"***, p. 16.
- Banque Mondiale, 2004, ***"Reforming infrastructure - Privatization, regulation, and competition"***, rédigé par Ioannis N. Kessides, p. 306.
- Banque Mondiale, République Tunisienne- R.T, Ministère du Développement et de la Coopération Int., 2003, ***"Etude sur la participation privée dans les infrastructures en Tunisie"***, Vol. I, p.90.
- Banque Mondiale, Report No 24274, 2002, ***"Implementation completion report. On a loan in the amount of US$ 65 million to the Lebanese Republic for the power sector restructuring and transmission expansion project"***, p. 77.
- Deloitte Research Study, 2006, ***"Closing the infrastructure gap: The role of public-private partnerships"***, William D. Eggers, Tom Startup, p. 40.
- Ernest and Young, 2006, ***"Partenariats public-privé autour du Monde. Innovations et bonnes pratiques. Les résultats de l'enquête PPP international"***, p.18.
- Gouvernement du Québec, Secrétariat du Conseil du Trésor, 2004, ***"Politique-cadre sur les partenariats public-privé"***, p. 22.
- Instrument Européen de Voisinage et de Partenariat-IEVP, République Libanaise, 2007, ***"Document de stratégie par pays 2007- 2013 et programme indicatif national 2007-2010"***, p. 47.
- International Monetary Fund, Working Paper, 2008(a), ***"A simple stochastic approach to debt sustainability applied to Lebanon"***, rédigé par Julian Di Giovanni, Edward Gardner, p. 25.
- International Monetary Fund, Country Report No. 08/150, 2008(b), ***"Lebanon: Report on performance under the program supported by emergency post-conflict assistance"***, approuvé par Juan Carlos Di Tata, Scott Brown, p.13.
- International Monetary Fund, Country Report No. 07/384, 2007, ***"Lebanon: Report on performance under the program supported by emergency post-conflict assistance"***, approuvé par Lorenzo Pérez, Scott Brown, p.12.
- République Libanaise, 2007(a), ***"Recovery, reconstruction and reform: International conference for support to Lebanon"***, p.33.
- République Libanaise, 2007(b), ***"Conférence internationale sur le soutien au Liban»***, p.10
- République Libanaise, 2002, ***"Lebanon: Paris II Meeting - Beyond reconstruction and recovery. Towards sustainable growth - A request for international support"***, p.31.
- République Libanaise, Bureau du Ministre d'Etat pour la Réforme Administrative, 2001, ***"Stratégie pour la réforme et le développement de l'administration publique au Liban"***, p.41.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the "Lebanese National Defense" magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

• *Dr Mohammad DIAB*

The financial crisis between 1929 and 2008: Lessons and changes 71

• *Dr. Abdallah RIZK*

Migration of "job opportunities" as a phenomenon of the knowledge economy 72

• *Dr Mohammad MRAD*

Jerusalem in the eyes of the Zionist strategy: from Israelization to Judaization 73

Dr Mohammad DIAB.

Migration of "job opportunities" as a phenomenon of the knowledge economy

The term movement of productivity factors on the international level signifies precisely in economical sciences the transfer of capitals across borders for direct and indirect investments, different loans in addition to the various monetary transfers.

This term used to mean also the movement of work that is the transferor migration of the work force toward other countries in search for job opportunities.

The migration of work force in search for work, which started from ancient times tantamount to the process of supply and demand between third world societies and societies of developed countries.

Societies of developing countries used to offer the surplus of their work force that is unable to find sufficient job opportunities in order to ensure a decent life. However, societies of wealthy nations suffered from insufficient work force which guarantees meeting the required production levels in order to secure the permanence of their development and progress.

Nowadays, when we tackle the movement of productivity factors issue and especially the migration of the work force we find it inevitable to discuss a new phenomenon which emerged in the last couple of years under the influence of increasing economic globalization, huge developments in the field of information technology, the internet revolution and what is now called the knowledge economy.

The term offshoring or offshore outsourcing means the migration of job opportunities from wealthy nations to the less developed one without its association with the migration of the individuals performing these jobs. This can be considered as a reserve migration where jobs, or more precisely certain jobs related to the development of knowledge which past time when the competent employees had to migrate in search for a job that best suits their competences or qualifications.

In this study we will attempt to approach this new phenomenon in modern economy.

In order to achieve this objective we will divide the research in 3 themes.

The first theme will tackle the concept of work movements or work force movement across the borders, the incentives of labor migration and the phases of its development.

The second theme is dedicated to study the economic effects of the International labor migration and it will also discuss the huge effects of the emigrants' money transfers over the economies of their countries while referring to Lebanon as a distinguished model of the phenomenon.

The third theme will discuss in details the Jobs migration phenomenon by describing it as a new phenomenon in modern economy (knowledge economy).

The financial crisis between 1929 and 2008 Lessons and changes

The financial crisis which is witnessing repercussions affecting the entire world is surrounded by a significant atmosphere of «ideological analysis» in discussing its causes and results. Therefore, shallow conclusions concentrating on the idea that Capitalism is on the brink of extinction are increasing. Thereupon, «desires» are replacing reality and its laws, and «hopes» are replacing deliberate scientific readings.

Therefore, in spite of an unlimited number of articles and long hours of media broadcast, the confrontation mechanisms are advancing slowly but confidently and with an experience drawn from previous experiments. This fact cannot be changed by some differences or even contradictions between the centers of economic powers and the attempt to gain profits especially in emerging economies in addition to the policy of desperate support to privileges and positions adopted by the influential figures in the collapsing financial market. Nevertheless, common interests soon became a priority and hence started the plans of cooperation and interaction, and measures were taken. Furthermore, measures intersected, meetings followed in succession and conventions were held to tackle the issue, especially since the crisis and its repercussions did not spare anyone and its negative effects will not exclude any state regardless of its size. Moreover, the prospective changes of the crisis on the economic level afflicted in the past and currently some of the most dynamically developing economies and the richest states in terms of natural resources and technical development. Hence, this crisis was local in its beginning and causes but its consequences and results were global.

The history of capitalism witnessed many financial crises. Some of them were local and others were global.

How do we define the financial crisis? What are the aspects of such a crisis? What are the points of compatibility and difference between the two global crises of 1929 and 2008? These questions are put forward in this intellectual and economic gathering to understand the financial crisis, its dimensions and the prospects of its effects.

Jerusalem in the eyes of the Zionist strategy: from Israelization to Judaization.

If Palestine has become a central national cause with an importance exceeding all the other Arab causes especially upon the defeat or el Nakba which ravaged its geographic and socio-political entity in the aftermath of the regional Arabs regime's defeat through their failure to prevent the establishment of the Israeli state in 1948, the city of Jerusalem became the most important cause due to its conflictual religious, idealogic and cultural significances. Jerusalem has also been transformed into the central confrontation arena opposing two projects: a Zionist-American Imperialist project with a strategy based on crushing the historic identity of Jerusalem and all the other Arab cities and a liberal modern Arab project aimed at recovering the role of the major cities such as Jerusalem, Mecca, Bagdad, Damascus, Cairo, Fès and many other cities.

The current geo-political conflict over Jerusalem comes in the forefront of the different types of political, religious, economic and cultural conflicts. The geo-political conflict is mainly a conflict centered on controlling the geography of a certain location due to its geo-political importance that guarantees superiority and victory to the powers which are seizing the area and controlling its remote engagements.

The geographic location of Palestine, and the location of Jerusalem inside of it, constitute the major reasons of the historic conflicts related to the city. The Arab Orient with Palestine as an integral part still constitutes until this day a distinguished and cultural geo-strategic location.

This study attempts to analyse the geo-strategic dimensions of the Zionist policy with regard to judaization of Jerusalem by tackling the geographic judaization patterns (the land), the demographic judaization (the people) and the cultural historical judaization (identity and culture).

However, the study adopts the method of sociological history by reason of its dynamic and developed characteristics based on examining the causes of the phenomenon in the course of its formation and passing by monitoring the movement of the phenomenon namely the forms of its development in time and space as well as concluding the significances of this phenomenon in present time and in the future.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

• *Dr Mohammad DIAB*

L'émigration du travail: un des phénomènes de l'économie du savoir 77

• *Dr. Abdallah RIZK*

La crise financière entre 1929 et 2008: Leçons et changements 78

• *Dr Mohammad MRAD*

La ville de Jérusalem dans la stratégie sioniste de l'Isréalisation à la Judaïsation 79

Dr Mohammad DIAB.

L'émigration du travail: un des phénomènes de l'économie du savoir/l'influence de la révolution informatique et de la technologie des communications sur le travail.

La discussion sur «les facteurs de l'industrie» au niveau international, signifie en science économique le transfert des capitaux à travers les frontières pour un investissement direct et indirect ainsi que les différents crédits et les transferts en tout genre.

L'émigration de la main d'œuvre à l'étranger à la recherche du travail signifie une opération d'offre et de la demande entre les sociétés du Tiers-monde et les sociétés développées.

De nos jours, en abordant le concept de l'activité des facteurs industriels, surtout l'émigration du travail, il est nécessaire de nous arrêter sur un nouveau phénomène datant des dernières années sous l'influence de la mondialisation économique croissante ainsi que les évolutions énormes dans les domaines de la technologie des communications et de la révolution Internet et ce qu'on appelle «l'économie du savoir». Nous voulons dire par cela l'émigration des emplois des pays riches vers les pays moins développés sans que ce concept soit relié a l'émigration des individus qui accomplissent leur travail que l'économie moderne perçoit.

L'auteur effectue dans cette étude une approche de ce nouveau phénomène dans l'économie moderne afin de réaliser ce but, nous cherchons dans cette recherche à:

-Aborder le concept des influences économiques de l'émigration internationale du travail, en s'arrêtant sur la grande influence pour le transfert de l'émigration dans leur pays d'origine et son influence sur les économies de ces pays, en signalant que le Liban est un modèle spécial pour ce phénomène.

-Cette recherche s'arrête en détail sur le phénomène : l'émigration du travail en la décrivant comme nouveau phénomène de l'économie moderne

Dr. Abdallah RIZK

La crise financière entre 1929 et 2008 : Leçons et changements

La crise financière est témoin d'un climat de discussions sur ses raisons et ses résultats. Les conclusions se multiplient surtout celles se rapportant au fait que le capitalisme va vers sa fin.

Malgré les tonnes de papiers et les longues heures de diffusion medias, les mécanismes d'affrontement cheminent lentement, mais avec confiance et expérience.

Ces différences et ces contradictions ne changent pas les positions de force économique, la tentative de réaliser des profits propres aux économies émergeantes, ainsi que la défense acharnée des spécifications et des positions des parts des personnes au pouvoir dans le marché financiers déchus. Mais les intérêts communs ont rapidement accédé à un emplacement meilleur ainsi qu'à des planifications et à des mesures. Les mesures et les rencontres se sont accélérés pour traiter la crise, surtout qu'aucun pays n'a été à l'écart de ses répercussions négatives.

L'histoire du capitalisme a connu par ailleurs plusieurs crises particulièrement celles qui sont partielles et d'autres globales.

Quelle est la crise financière ? Quelles sont ses formes ? Cet article économique nous aide à comprendre cette crise financières, ses conséquences et les champs de son influence.

Dr Mohammad Mrad.

La ville de Jérusalem dans la stratégie sioniste de l'Isréalisation à la Judaïsation

La Palestine a changé depuis le début du XXème siècle, surtout avec la Naqaba qu'elle a connu dans son entité géographique sociopolitique ainsi qu'avec l'échec du régime régional arabe qui empêche «l'établissement de l'état israélien» en 1948. Jérusalem est alors devenue la cause principale pour les deux projets: le projet impérialiste sioniste américain dont la stratégie se base sur l'abolition de l'identité historique de Jérusalem et les autres villes arabes d'un coté, un autre révolutionnaire arabe libéral. Le conflit géopolitique sur Jérusalem aborde actuellement une introduction des conflits politiques, religieux, économiques et d'autres culturelles.

La stratégie historique ou le retour à la Terre promise n'est qu'un échec idéologique afin de justifier les ambitions sionistes.

Cette étude tente d'analyser les perspectives géopolitiques de la politique sionistes envers la judaïsation de la ville de Jérusalem. Ceci en s'arrêtant sur la judaïsation géographique (le territoire) démographique (l'homme) et historique (l'identité et la culture)

La méthodologie adoptée dans cette étude est historique et sociale en ce qu'elle a également de dynamique évolutive d'examination des raisons du phénomène, passant par l'observation de ce phénomène dans la réalité à travers son développement arrivant alors à tirer les répercussions au présent et à l'avenir

شرف. تضحية. وفاء

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- The Importance of Reacting to and Understanding the 2007-08: Financial Crisis: Facts and Suggestions

- Participation Privée: dans le secteur de l'Electricité au Liban